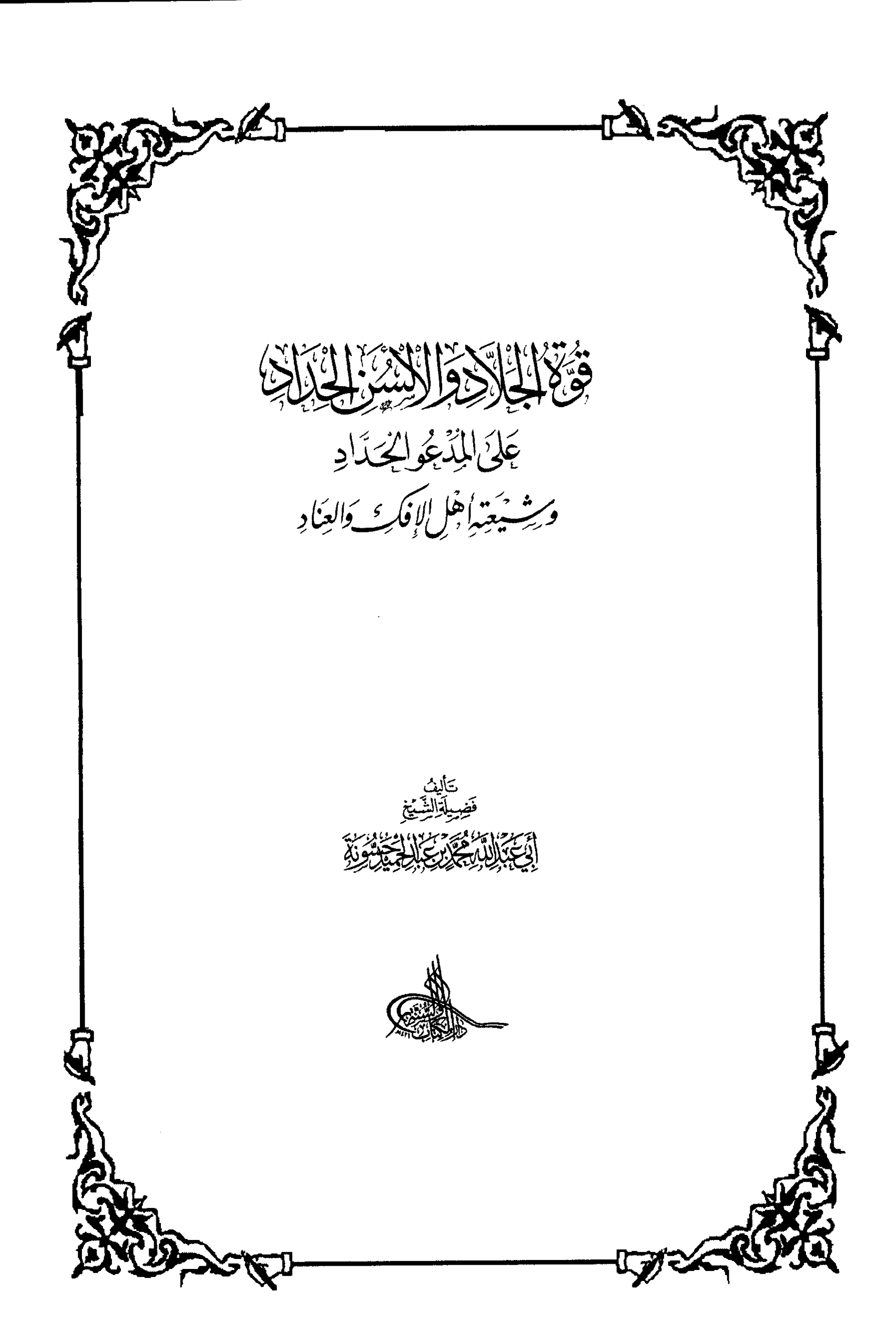


قوة الجلاد والألسن الحداد

على المدعو الحداد

وشيعته أهل الإفك والعناد

تأليف

فضيلة الشيخ

أبي عبد الله محمد بن عبد الحميد حسونة



الطبعة الأولى ٢٠٠٧/٧/١

لـ دار الكتاب والسنة

رقم الايداع بهيئة الكتب والوثائق القومية
١٥٦١٢/ ٢٠٠٧

دار الكتاب والسنة
للطباعة والنشر والتوزيع

٥ شارع احمد عبد الله – المتفرع من شارع عين شمس
عين شمس الشرقية – القاهرة جمهورية مصر العربية .
جوال :٠١٠٤٦٧١٤٣٩ – ٠١٠١٠٢١١٨٧
موقعنا على الإنترنت
www.dar-ketabsunah.com
للتواصل عبر الماسنجر
Dar_alktabwalsunnah@hotmail.com
Dar_alktabwalsunnah@yahoo.com
البـريد الإلكتـروني
marketing@dar-ketabsunah.com
إدارة التسويق
production@dar-ketabsunah.com
إدارة الإنتاج
Admin@dar-ketabsunah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العلامة
أبو الفرج ابن الجوزي
(رحمه الله تعالى)

«ابتعث الله سبحانه وتعالى - محمدًا - ﷺ - فرفع المقابح، وشرح المصالح فصار أصحابه معه وبعده في ضوء نوره سالمين من العدو، وغروره .

فلمّا انسلخ نهار وجودهم، أقبلت أغباش الظلمات فعادت الأهواء تنشيء بدعًا، وتضيق سبيلًا، ما زال متسعًا، ففرّق الأكثرون دينهم، وكانوا شيعًا، ونهض إبليس يلبس ويزخرف، ويفرق ويؤلف وإنما يصحّ له التلصص في ليل الجهل. فلو قدر عليه صبح العلم، افتضح» «مقدمة تلبيس إبليس» ص(٦).

قال حبيبنا - إي والله - مؤرخ الإسلام الحافظ الإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ابن الذهبي - رحمه الله في التابعي الكبير قتادة بن دعامة السدوسي - رحمه الله.

«لعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه وعُلم تحريه للحق واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه يغفر له زلله، ولا نضلله، ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم لا نقتدي به في بدعته وخطئه ونرجوا له التوبة من ذلك «سير أعلام النبلاء» لمؤرخ الإسلام.

المقدمة وفيها
الباعث لطرق هذه النصيحة وطرحها

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾(١).

أما بعد،،

بين يديك أخي هذه الأحرف، والتي نصبتها ذبًّا عن علماء السنة السلفيين في القديم والحديث(٢) الذين يعظمون الدليل وبه يعملون، بل وكل من يأتي

---

(١) الآيات على الترتيب سورة «آل عمران» الآية (١٠٢) و«النساء» الآية (١) و«الأحزاب» الآيتان (٧٠ - ٧١).

(٢) وقد سبقت في هذا الباب بردود مباركة نافعة لم يتيسر لي الوقوف إلا على رد الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - زاده الله توفيقًا - وهو كاف شاف واف، وكانت عناصر بحث الشيخ تدور حول هذه النقاط» المقدمة بيّن فيها - حفظه الله تعالى - خطر المنهج الحدادي بإجمال ثم بين فيها الباعث للكتابة، وأنه إنما **كان بعد تلطف ونصح ثم صبر على تهكمهم وافتراءاتهم،** حتى وصل شرر دعوتهم إلى الثوب السلفي النظيف النقي، الطاهر التقي، فكان الذب. الفصل الأول: أكاذيب محيرة، الثاني: أكاذيب أخرى مخزية، الثالث: أكاذيب وخداع. الرابع: اتهامات كاذبة =

بعدهم ممن نسج على منوالهم وبنى أمره التعبدي على تراثهم، مترسمًا الهدى في هديهم، آخذًا بالصحيح الموافق من أقوالهم وأفعالهم.

والباعث إلى بثها الدافع إلى نشرها، هو ما أوقفني عليه أحد إخواني، مما أثار دهشي واستفز تعجبي واستنفر إنكاري، متمثلًا في مسود أسود منتفخ، مشفوعًا بآخر - وريقات سوء استلت من غائب - كليهما للحدادية والثاني: للحداد. ولما كان الأول منهما الموسوم بـ«سنن الغرباء» يرعد صاحبه فيه ويبرق، ويصيح في فضاء، حتى بدا أعظم من مزيقياء[1] يذكر فيه منهجهم، فاتخذته غرضًا وصوبت له رماح نقدي وأسنة قلمي، ووطأته بأقدام برهاني، ولم يمنعني ذلك من الميل أحيانًا على شيخه الحداد، وسميته.



= وإلزامات ظالمة. الخامس: مغالطاته وتلبيساته في الإجابات. السادس: إخلافه للوعد وإفشاؤه للسر، ثم إعجابه بنفسه بعد كل هذا. السابع: غمزه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - . الثامن: غمزه لشارح الطحاوية ورميه للطحاوي بالتجهم. التاسع: من عجائب هذا الحداد. العاشر: ولوعه بالإسرائيليات والحكايات، الحادي عشر: من أوابد الحداد. فالخاتمة.

(١) «ملك من ملوك العرب كان يلبس كل يوم حلة، ثم يمزقها» «جمهرة الأمثال» (١/ ٦٩).

«النظر الكافي في مسود بن آل موافي»

فأقول وما توفيقي إلا بالله:

صدر المسوِّد مسوَّده الأسود والذي وسمه بـ«سنن الغرباء في معاملة أهل البدع والأهواء» وعدد أوراقه المسودة (٦٥١) طبعة مكتبة تيسير السنة بطنطا - مصر. بقول إمام أهل الشام وأحد الأئمة الأربعة في زمن تابعي التابعين، الأوزاعي - رحمه الله تعالى - ص(٣): «كانت أسلافكم تشتد على أهل البدع ألسنتهم، وتشمئز منهم قلوبهم، ويحذرون الناس بدعتهم، ولو كانوا مستترين ببدعهم دون الناس، ما كان لأحد أن يهتك عنهم سترًا، ولا يظهر منهم عورة، الله أولى بالأخذ بها والتوبة عليها، فأما إذا جهروا بها وكثرت دعوتهم ودعاتهم إليها، فنشر العلم حياة، والبلاغ عن رسول الله ﷺ يعتصم به على مصر ملحد» انتهى.

قلت: وهكذا يستفتح مسوده - بل وقبل المقدمة - بأثر فيه الاشتداد مع الاشمئزاز والتحذير.

كما لوحظ فيه أيضًا: التفريق بين الداعية إليها المخاصم فيها، وبين من ليس كذلك.

كما اعتبر الأثر الفوارق في بعض أحكام البدعة بين زمن السنة وعلوها وبين ضعفها وغيابها.

كما لوحظ أن المسود لم يعلق على لفظ ملحد، ولم يفصل القول لعصمة الذهن - علمًا بأن في حالة الإطلاق دلالته الأولية على التكفير والمروق من الدين بالردة - ولا سيما ونحن في زمن كثر فيه الجهل ودعاته، ورفرفت أعلامه ولاحت - وهذا بإقراره، وسيأتي - هذا في ديباجة البحث وقبل المقدمة.

أعود فأقول: إن المتأمل في هذا المسود، ليضيق صدره، بل ويؤلمه

رأسه؛ لما حواه من متناقضات، وحشاه صاحبه من إطلاقات، وتكرار للآثار من غير حاجة[١] وإيراد للترجمة ثم ينقضها بأخرى، وأحيانًا - بل كثير - يدرج تحتها آثار أجنبية عنها - تأباها بل وتمجها - تردها هذا مع كثرة البتر، والخيانة في النقل[٢] والكذب على خيار الخلق[٣] وهذا ضيم بلا مين.

---

(١) بل وفي ص (٥٩٢) تكررت الصفحة برمتها في ص (٥٩٣) وهذا من عشق المسود للتكرار. لقد كنا نعيب عليه تكراره لبعض الآثار وهنا صفحة كاملة.

(٢) ومما يذكر هنا: ما رمى به الحداد الشيخ الربيع بالباطل: زعمه أنه قال عن إمام كبير «عنده حماس واندفاع الشباب مثلكم».

فأجاب الشيخ ربيع - حفظه الله تعالى - عن هذه الفرية بقوله: «زارني أحد الذين يغلون فيه - أي: في الحداد التالف - وفي دعوته المهلهلة إلى الفتنة، فناقشته في التركيز على ابن حجر والنووي وأبي حنيفة، وسقت له الأدلة في ذلك ثم ضربت له مثلاً من ابن تيمية كيف ألف كتبًا في الرد على الأشاعرة، ولم يتعرض للنووي؛ لأنه لا أحد من أهل السنة يتضرر بتأويلاته، ولا يعول الأشاعرة على تأويله؛ لأن لعقائدهم كتبًا يأخذونها منها، فما دونه النووي في شرح مسلم في حكم العقائد الميتة التي لا ينبغي أن تثار، فإن في إثارتها ضررًا محققًا، وفتنة مؤكدة، فمن هنا رأى شيخ الإسلام ابن تيمية الإعراض عن أشعرية النووي.

وقلت: في ابن حجر مثل ذلك.

ثم قلت: إن الإمام محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه وأحفاده أشد منا غيرة على الإسلام وعلى العقيدة الصحيحة، وقد سلوا السيوف على البدع الشركية وغيرها حتى أقاموا على أنقاضها دولة إسلامية، ومع ذلك ما كانوا يثيرون أشعرية ابن حجر والنووي؛ لأنها في حكم البدع الميتة، ففي إثارتها ضرر محقق، وفتنة محققة، وليس في إثارتها أي مصلحة.

فقال هذا الغالي في الحداد: إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ناظر أهل الإحساء في ابن حجر.

فقلت: لعل هذا كان في شبابه، والشباب له حماس، ثم لعله رأى مصلحة في ذلك، قلت هذا اعتذارًا لهذا الإمام لا طعنًا فيه. ونشرها هذا الغالي وأمثاله، لا غيرة على الإمام، وإنما انتقامًا لإمامهم الجاهل الداعي إلى الفتنة محمود الحداد أراد الحداديون استغلالها على طريقة فجار الأحزاب الضالة، والمنظمات السرية من الماسونية وغيرها، وليس ذلك بنافعهم بل أحبط الله مكرهم وأظهر حقيقتهم وشيخهم، وبطلان ما شددوا به وحاربوا به أهل السنة والحق، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات»، «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف». ص (٤٧ - ٤٨)

قلت: هذا الشيخ والتلميذ على دربه يسير وسيأتيك التدليل.

(٣) وقد وقع المسود في الكذب في حديث رسول الله ﷺ كما في ص (١٩) وسيأتي،=

بل وتعدى ظلمه للآثار فقد اغتصبها يتيمة وأودعها ظلمة مسوده الأسود ضعيفة عليلة، ظالمة لأهلها بانفرادها عن زوجها؛ إذ بوجود أختها المليحة القوية الصحيحة إلى جنبها، يرتفع الغيم ويسفر الحق، ويبتهج بازدواجهما كل سفر، ويسعد باقترانهما كل مجلس وحشد.

والناظر في المسود ولأول وهلة يسيء ظنه بالسلف ولا بد[١] إذ المسود – عفا الله عنه – بجهل جهيد بالغ، أظهرهم في صورة عجيبة غريبة صورة قوم يتعـايشون ويتعاملـون فيما بينهم، اختبـارًا[٢] وسوء ظـن، وعدم قبول عذر،

= ثم انظر بعد ذلك ص (٦٢٤) قوله: «إذا كان المبتدعة يغيرون في الحديث ما يؤيد بدعتهم، فكيف نأمنهم على رواية الحديث نسأل الله السلامة».

قلت: صدقت نسأل الله السلامة! وهنا أزيد: إذا كانوا كذلك مع الحديث، فكيف نأتمنهم على منهج كامل؟ فحكم بنفسه على نفسه، وزاد في ص (٦٣٤) فترجم «كذب المبتدعة في الحديث» انتهى.

(١) **قال الشيخ ربيع** – حفظه الله تعالى: «وليكن الحداد وأصحابه على غاية من الشجاعة والجرأة، وليجهروا بتكذيبهم والطعن فيهم؛ ليروا مصيرهم المشؤوم، وما يؤول إليه منهجهم الذي لا يقره عقل ولا شرع ولا سلف ولا خلف. وإن لوازم منهجهم لكثيرة وفظيعة، لا أريد الاستطراد بذكرها رفقًا بهم، ولعلهم يثوبون إلى رشدهم» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (١١).

(٢) في ص (٥٩٩) ترجم المسود «إذا كثرت البدعة جاز الامتحان» هكذا بإطلاق! وهذا إمعان منهم في البلاء، إن طبق؟ سبحان الله . .منهج غير منضبط، بل وغير معصوم، من أناس متعطشة للشتم واللعن والتبديع والتكفير والقتل دون إعذار أو إنذار!!

آه لو طبق هذا المنهج آه. لاشتعلت الفتن، وكثر الهرج، وخربت الصدور قبل الدور، وكثرت لكثرته الدعوات بالثبور، ورفعت الأصوات بالويل، وتمني الموت – بقيده – وأقفرت القلوب وأظلمت الدور. فاللهم إن أردت بعبادك فتنة الحدادية فاقبضني إليك وأنت راض عني.

والأصل عند أهل السنة والجماعة عدم امتحان الناس في عقائدهم، ويستثنى من ذلك التحديث، **وتولية المناصب في أزمنة وأمكنة ظهور البدع**» انظر الآثار القاضية =

بعبوس وجه، وغلظة في القول، مع تفنن في السب والاستهزاء والسخرية والشتم، وتنوع لأساليب الإهانة والازدراء وكثرة اللعن[1] فضلاً عن التمزيق

= بذلك في «الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي جمعًا وتخريجًا ودراسة» للدكتور/ جمال بن أحمد بن بشيربادي - دار الوطن. (٢/ ٥٠٥)

(١) وفي ص (٥٥٢) ترجم المسود: من صور هجر المبتدعة: إهانتهم بالسب والضرب وأشد العقوبات في الدنيا - أي: القتل وهذا ما أعرب عنه تحتها - قال تحتها:

«وقد كان السلف حيث كانت الدولة لهم وهم أهل السنة! يعاقبون المبتدعة بالسب تارة، والضرب تارة، والقتل إن أوجبت بدعتهم القتل تارة، ولذا ضاقت دائرة البدعة ودخل المبتدعة جحورهم، فلم يخرجوا إلا بعد أن أصبحت لهم دولة، فالله المستعان» انتهى

قلت: وهنا يقرر غياب دولة أهل السنة والجماعة، وأن الدولة في عالمنا الإسلامي للمبتدعة - وكان قبل قد استثنى البعض، وهنا عمم - وعليه فالدول الإسلامية الآن على الابتداع إلا الحداد والحدادية! تشابهت انحرافاتهم وضلالاتهم؟!

البعض يكفرون الدول، وهنا يبدعون مع سب وشتم ولعن وطرد وخصام ودعاء بالموت ومحاولة قتل ثم تكفير، **فالتقوا في نهاية الغار على ظلمة واحدة**.

وتحته ساق من الآثار، والتي ينقدح في ذهن الناظر إليها ولو للوهلة الأولى أنه أمام مجتمع يسوده قانون الغاب، وفي إنزالها تصير المجتمعات قطعة من يحموم، جحيم لا يطاق، فوضى هرج ومرج، كل هذا باسم الدين، فهذا - على ترتيب الآثار: «حصبوه» وهذا يقول «لوجأت عنقه» وثالث أمر «بقتل الدعاة» و«الحبس» و«الجلد» و«الطرد وحرق البيت» و«الضرب بالجريد والطواف بهم في العشائر» و«القتل» و«الضرب بالسيف» و«مسك الرأس ودق العنق حتى القتل» و«يقتل قتلة ما قتله أحد قط» و«ضرب العنق» و«يصلب على جبل» و«مائة سوط» و«سبعين سوط» و«الضرب في وجهه بالحصى» و«تحريض على القتل» و«الرمي به من فوق السطح حتى انكسرت رجله» و«ضرب بمسحاة حتى قتل» و«جرّ من رجله وأخرج من المسجد» و«الاجتماع على ضربه باليد» و«ضرب الظهر» و«الرجم» ثم تنبه المسود، فقال: «وليحذر من استعمال مثل هذا الباب فغالبه في يد علماء الأمة من أهل السنة - أي: الحدادية عنده - وكذا حكام المسلمين من أهل السنة - قلت: غير موجدين اليوم إذ حكمت - أيها المتلون - عليهم بالبدعة، فلم يبقَ إلا جهالكم، فهلموا حتى تطأكم الجماهير المسلمة بأقدامهم - حتى لا تكون فتنة» انتهى. =

للكتب والتحريق للدور، والوثب على الآمنين بالضرب، والفرح بما يصيب

= قلت : والله لأنتم الفتنة، والله تعالى العاصم.

ثم عاد إلى «الجر من الرجل» و«تحريض الجنية على خنقه» و«الضرب بالنعل على الرأس» و«الضرب ألف سوط» و«القتل والترك في الشمس في الرمي في دجله».

هنا عاد المسود إلى التأسف والتباكي على عدم تطبيق هذا المنهج فقال: «هذا يوم كانت السنة مرفوعة وحب أصحاب النبي ﷺ في قلوب العامة والخاصة، والعلاقات بين الناس على الكتاب والسنة لا السياسات العفنة ومصالح الدنيا» انتهى

قلت: يقول هذا وهم شرذمة قليلون، فكيف إذا التف حولهم المخدعون ؟!!!

ثم عاد إلى «الحبس» و«ضرب العنق» و«الأخذ بالشعر» و«المطاردة» و«قطع اليدين والرجلين مع الصلب».

ثم عاد المسود إلى النياح ثالثة قائلاً : «انظر كيف أن عقوبة المبتدعة تحجم البدعة، وتحد من انتشارها، هذا يوم كانت علاقة الناس فيما بينهم الحب في الله والبغض في الله، ويوم أن كان كل من الحاكم والمحكوم على ثغر من ثغور الإسلام فلم يؤت الإسلام من قبل أحدهم» انتهى.

قلت: والآن ما حكم الحاكم والمحكوم. لا سيما وهم - عندك - علاقتهم ليست على الحب في الله والبغض في الله كما زعمت؟!

ثم عاد إلى بيان المنهاج الحدادي فقال في أثر "مبتدع . . مبتدع . . هذا يقتل . . هذا يقتل» وفي آخر «الضرب بكعب العصا» و«القتل خفية» و«الكي في وسط الرأس» و«سبعين سوطًا» و«الاختبار وضرب العنق وإلقاء الرأس في النهر» و«الحرق بالنار» و«أربعين سوطاً» وفيه أيضًا الحكم بآحادها على المعاصي وبعده على شيء هو في الأصل جائز كما في ص (٥٦٧)

وفي ص (٥٧٧) ترجم «عقوبة المبتدعة في الآخرة» وقال تحتها: إنها أشد عقوبة، وأدخل فيها لوازم التكفير!!! وساق على هذا الأمر الغيبي آثار!!! والرد عليه - في الأخير - ما ذكر من أثر في ص (٥٨٠) وفيه أن الحجة في الآثار لا الرجال ولا سيما منهم الجهال. قلت: أمثال المسود.

أقول : إطلاق لفظ الآثار يحتاج إلى تفصيل - ولعله علة التضليل: إن أريد بها ما نسب إلى النبي ﷺ وغيره، ممن جاء بعده - كما هو مصطلح عليه - فالإطلاق خطأ .

وإن قصد ما صح عن النبي ﷺ فنعم، وقد أحسن، مع اعتبار ضوابط الباب عند إنزال الأحكام على معين .

بعضهم من البلاء[1] بل والدعاء عليه بالهلاك، مع المفاصلة والمصارمة

(١) وفي ص (٥٨٣) ترجم «فرح أهل السنة بما يصيب المبتدعة من المصائب» قال تحتها: وقد كان السلف يتمنون أن يشغلهم الله بمصائب تترى عليهم، أو يميتهم الله فيريح منهم ومن شرهم» ثم ألبس هذا الباطل ثوب التعبد ورتب عليه إعزاز الدين بقوله» وهذا من تمام البغض لهم في الله - عزّ وجلّ - لأن في هلاكهم إعزاز الدين واستقرار الدين في نفوس العامة والخاصة» انتهى.

قلت وهكذا لم يتطرق إلى ذهن هذا النافر الثائر دعوة هؤلاء ولا الدعاء لهم بالصلاح والإصلاح، اذ تصور أن المجتمع سواهم ما هم إلا مبتدعة وعوام لا يميزون، يساقون، وهذا سبب بلائه .

نقول له حنانيك ثم حنانيك، الناس بخير، والمخالفون إنما أرادوا الخير، بل والعامة فيهم خير، ويجب عليك - وهو ما أدندن به دومًا في مجالسي لإخواني الموافق منهم والمخالف - بل ويجب علينا - أيضًا - ردّ الناس إلى الله تعالى برفق ولين - إذ هو الأصل - مع احترام عقول المخاطبين. والله تعالى الهادي وهو الموفق سبحانه.

وألتفت للمسود فأقول :

آلسلف الصالح الذين زكت نفوسهم وطهرت قلوبهم وانشرحت صدورهم بهذه المثابة ؟!

آلسلف الحريصون على دعوة الحق وهداية الخلق، واجتماع القلوب والكلمة مع الأبدان على الخير والتعاون عليه، بهذا السوء ؟!

آلسلف الذين انقادوا للأخبار وتمسكوا بالآثار وشاع فيهم الإيثار، وفشا الحب، وعظم فيهم الخير، تصورهم بهذه الصورة القاتمة ؟!

وهنا أضرب مثالاً واحدًا هو كاف - إن شاء الله - لمن فهم منهج السلف وتحققه ودعا إليه بعد أن هذبه ونقحه وقربه لمن بعده، فجلى لنا صورة من أروع الصور وأزهاها، وأبرز لنا كل خفي منها وجلّاها، حتى بدت للناظرين أبهى منظور، وأشهى مرغوب، وأنفس مطلوب، **إنه شيخ الإسلام، حسنة الأيام، وعلم الأنام،** من سبعمائة عام وحتى الآن، أبو العباس، أحد الأحمدين، أحمد، ابن تيمية الحراني - رحمه الله تعالى - وذلك عندما أخبر بوفاة أحد خصومه، وجاءه من يخبره، كيف حزن، وقام على الفور وذهب لأهله وقال أنا مكانه أنا لكم، فحمد فعله، وسطر بمداد من ذهب، يستشعره كل صيرفي، وينكره كل مثلك ومثل شيخك الحداد .

وتأويله وتوجيهه هو ما ذكرته عنه وأنكرته، ورميته وتلميذه العظيم مؤرخ الإسلام الحافظ أبا عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمهما الله تعالى - بعد ذكره بالإرجاء.

والإعراض والهجر، والرمي بالتفسيق والتبديع والزندقة والحكم بالردة والتكفير[1] ثم محاولة القتل!!!

---

(١) في ص (٨٨) قال المسود متباكيًا: «ما أشد المحنة إذا كانت الولاة مبتدعة، وهذا حاصل، حتى من صغار الولاة والموظفين».

قلت : هيا أيها المجاهد بلا مداهنة قم بالتطبيق، ارفع عقيرتك بالسب والشتم واللعن والدعاء عليهم بالهلاك، بل وخطط لقتلهم، أليس هذا منهجك المرضي عندك ؟! طبّق.

وفي ص (٣٨١) في باب التكفير أورد أثرًا فيه رد صحابي حكم النبي ﷺ ثم أعقبه بآخر فيه حكم الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - بمن رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة.

قلت: هذا بعد موته - ﷺ - ولكن ما حكمه في حياته؟ بل ورد أمره في حضرته - ﷺ ؟ وما هو التطبيق العملي والحكم السلفي في هذه المسألة ؟

إن فقهتها على وجهها : أبطلت قولك وقول شيخك.

وإن كانت الأخرى: هلكت وأهلكت شيخك .

ولو توقفت : استدللنا على جهلك - ولا تنسى الشرط: لا تستدل بكلام من فيهم طعنت!

وفي ص (٤٩١) ذكر من صور هجر المبتدعة: عدم سكنى الديار التي تنتشر فيها البدع أو مجاورتهم. وتحت هذه الترجمة أقول :

أولاً: ذكر المسود أثرًا فيه الفرار من بلد يذكر فيها أبو حنيفة! - وقد ذكر قبل آثار فيها تكفيره وانظر على سبيل المثال ص (١٦٣) - وأقول للمسود: أنت وشيخك تقطنان في بلد المذهب الحنفي هو المعمول به، والمعول عليه - غالبًا - فما الحكم فيكما إذن؟!، وما الواجب عليكما الآن؟!

ثانيا: لقد زعمت أن هذا المنهج - المنهج الذي ابتدعه الحداد - مهجور، وعليه فالناس كل الناس - عنده خلا الحدادية - : إما مبتدع. وإما عامي مخالف، وعليه - وأنت أهل الاتباع - عليك بهجران الديار، وأرض الله واسعة، وفي بلاد «لندن» تجد لك أشباه ونظائر - بالطبع تعرفهم - وهناك انعق مع الناعقين، والموعد يوم الدين.

في ص (٥٠٨) قال المسود: كم خسرت الأمة بسبب عدم تنفيذ تلك السنة؟ أصبحت فرقًا وأحزابًا دينهم غير دين النبي ﷺ والله المستعان» انتهى. =

....

= **قلت: هنا تعليقات:**

الأول : لم وأنت في معرض بيان منهج تأتي بألفاظ مشكلة يسبق على القلوب إنكارها، أعني عبارة «دينها غير دين النبي ﷺ وهي عندي لأمرين:

أ: في حالة نظر الموافق لكم: دلالتها هي ظاهرها، وقد بسطنا الأمارات على غلوك - كما غلا شيخك - في باب التبديع حتى آل إلى التكفير.

ب: في حالة إنكار المخالف: إذ لو أنكر، لرمي - بألسنة الحداد والحدادية الحِداد - بالجهل ثم الابتداع لدفاعه عن الفرق. ولقلتم: إن المراد المعنى اللغوي لا الشرعي - أي: الطريقة - ولو سلمنا بذلك، نقول:

الثاني : ما حكم الطريقة المخالفة لطريقة النبي ﷺ أليست هي الابتداع بعينه - على ضوابط معروفة عند أهل العلم - كيف وأنتم بالغتم فجعلتم مخالفة الآثار - على ما فيها - ابتداع؟ ولِمَ لِمْ تفصح هنا، وتصدع بها ؟ ولم لم تعامل محمد بن إسماعيل المقدم - وهو رأس في الفرقة القطبية - بمنهجك ؟

ثالثًا : إذا ثبت ذلك، ننظر إلى تطبيق قواعدكم - البدعية - أن: «القاعدة في الابتداع واحدة» وأن «من وقع في البدعة: بدّع - كما أن من وقع في الكفر: كفر».

والنتيجة: أن الفرق والأحزاب الإسلامية القائمة اليوم على اختلافها: مبتدعة - **وهذا القدر: السادة السلفيون - شرفهم الله، وراقم هذه الأحرف يتشرف بالانتساب إليهم - يوافقونكم عليه** - وأن أفرادها: مبتدعون - **وهذا هو الغلو والشطط الذي ننكره عليكم؛ إذ القاعدة المتفق عليها بين المحققين من أهل العلم السلفيين، في القديم والحديث، يفرقون في الحكم في أبواب: التكفير واللعن والتبديع والتفسيق بين الإطلاق والتعيين، أي: ليس من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، وكذا في الأبواب المتقدمة، والأدلة على هذا من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة ظاهرة متضافرة.**

وبقيت معنا قاعدتكم الثالثة، وهي: «من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع» أنزلها الآن على فعلك - حيث تواريت ولم تجرأ على رميهم بالابتداع - واحكم بها على نفسك بنفسك؟ وأكثر من السب والشتم، والدعاء على نفسك بالبلاء والموت، وإلا فعليك بشاهق، وحبذا لو منكسًا - تبدع شيخ الإسلام وابن القيم وابن حزم والذهبي والشوكاني والألباني - رحمهم الله تعالى - وهم السادة، وتهدر في نفوس العامة علمهم وتبطل تحقيقهم بباطل القول ورديء الفهم. هداك الله! =

....

= في ص (٥٢٠) «ترجم: تكفير ولعن المعين» هكذا قدم التكفير في الذكر، وحقه التأخير أو عدم الذكر، وما أدري لِمَ أدخل التكفير في الباب، قال المسود: «وأهل السنة والجماعة يلعنون ويكفرون المعين الذي أتى ما يستحق به اللعن أو التكفير، وهم لا يغالون في الباب كما يغالي الخوارج الذين يكفرون بغير المكفرات، بل يتحققون بأن هذا المعين قد أتى بما يستوجب كفره أو لعنه».

وفي ص (١٨٣) ينقل كلامًا فيه تكفير الأشعري - رحمه الله تعالى - ولا يعلق؛ وكيف يعلق وهم يعتقدون أن من ثبت عنه قول الكفر، كفر!!!

في ص (٢١٢) تطبيق على قواعد الحدادية في التكفير بلا إقامة حجة: رجل قال الكفر فحكم عليه به.

قلت: وهذا هو الباطل بعينه، هذا هو الغلو في التكفير، الذي نحذر منه، وهو نفسه ما نخشاه على عقول أبناء الأمة.

وتحتها في ص (٥٢٠) ذكر أثرًا فيه تكفير أمير قال أن الركوع والسجود ليسا من فروض الصلاة لكنهما سنة. وذكر بعده جملة من الآثار في تكفير الحجاج والأشعري ورابعة وغيرهم، ثم ذكر أثرًا فيه الفتوى بتكفير مشفوعة بالأمر بالقتل، وأثرًا آخر فيه تكفير من قال: دعنا من حدثنا، ثم في خاتمة الباب يقول بعد هذا التقرير:

ولا ينبغي التوسع في هذا الباب فإنه خطير عظيم، ولا يتكلم فيه إلا علماء السنة والجماعة - أي: الحدادية وقد علمت قاعدتهم وشروطهم لتفهم قوله بعد ذلك - فهم القادرون على التحقق من الشروط، وكذا نفي الموانع، والله المستعان» انتهى.

قلت: وهكذا بعد أن وسع الدائرة لتشمل الملايين المسلمة وأصل القواعد الباطلة واستدل لها بجملة من الآثار، استشعر منها التوسع، وذكر فيها من الإطلاقات وقول بعض الغلاة وأعرض عن التحقيق، جاء هنا لينهى عما دعا إليه، ويقصر الحكم فيه على عدم! إذ قال: علماء أهل السنة، الذين هم يحملون أفكاره وهم غير موجودين - لا أوجدهم الله - فعليه لا حكم بالتكفير - على قواعدهم - وهو المراد. والحمد لله.

ثم عاد في ص (٥٢٩) ليكرر الترجمة بأخرى مع تقديم وتأخير؛ ليقررها. غير أنه هنا ركز على اللعن، ولم يفرق فيه بين لعن النوع ولعين المعين، وخلط كما تقدم فوسع كذلك باب اللعن كما وسع باب التكفير، زيادة في الغلو. =

كما لوحظ أن من الأدلة الكاشفة - بل الفاضحة - لحقيقة منهج الحدادية - ولا بد - أن المسود - وهو: الحدادي - أخفى عنا فهرس المراجع، فليسألهم

السائلون عن علة ذلك، وليجيبوا بحق وصدق - ولا إخالهم، فما أكثر كذبهم[١] وقد وقفت عليه بنفسك - وسيأتيك.

= وفي ص (٥٣٤) نقل تكفير نفاة بعض الصفات وأوصى بـ"إذا رأيتموه على بئر واقفًا، فألقوه فيه، بهذا أدين الله؛ لأنهم كفار».

وفي ص (٥٣٨) نقل تكفير الأشاعرة والأمر بقتلهم.

وفي ص (٥٣٩) ذكر المسود أثرًا فيه قاعدة «من لم يكفر الكافر فهو كافر» على أهل القبلة. (ينظر كتاب «قواعد أهل السنة في معاملة لأهل القبلة» على خلل فيه تم استدراكه)

قلت: وعجيب أمر المسود: هنا يتوسع في إطلاق الكفر، وفي ص (٥٤٩) يقول: ومن عجيب المناظرات مع أهل الملل الأخرى، مناظرة المدعو أحمد ديدات الأشعري، مع خصمه النصراني سواجرت» انتهى فقال «ملل» وقال: «نصراني» ولم يقل الكفر أو الكافر! كما نطق بذا القرآن، والمقام مقام إثبات إسلام وكفر، فكان الواجب الإتيان باللفظ الشرعي، ونتذكر هنا «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان».

(١) وقد أحصى الشيخ ربيع كذبات الحداد عليه فوصلت إلى مائة وعشرين كذبة - نعوذ بالله من مقام الكاذبين وإعراض الغافلين - ثم قال بعدها الشيخ ربيع -حفظه الله-: «فيا ويح جماعة انخدعت به، وغلت فيه، فهل علموا من هو إمامهم» انظر «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف».

قلت: نعم إن المتجرئ على مقام العلم وحرمة أهله، المبدل للحقائق، الخائن للأمانة العلمية، مهين. إذ كيف تسمو أمة - جماعة - من الأمم هذه أخلاق أفرادها، بل كيف تدعي نشر الدين وهذه خصالها؟! إن الصدق وأعني به الصدق مع النفس - أولاً - لهو مطلب عزيز وركن ركين، ينطلق من خلاله المسلم عمومًا، فضلًا عمن يعملون لنصرة الدين - زعموا - خصوصًا، انطلاقة عبد بر تقي نقي كريم النفس نبيل، ثم بصدقه مع الناس - ثانيًا - في بيان الحق لهم والدعوة إليه - لا لجماعته ولا لحزبه - وتحذيرهم مما يحاط بهم من أخطار، ويحدق بهم من مكاره ومصائب مدلهمات، لهو من تمام الصدق. ثم بصدقه - ثالثًا - مع مولاه - جلّ وعلا وتقدس - وذلك بتعظيمه للأمر والنهي، يتم =

ويتساءل المرء، آلمسود: أثري حقًا - كما يدعي - أيريد الخير - كما يزعم - ثم يعود إلى نفسه متهمًا، ويسترسل معه مصوبًا لما يراه خطأ، ومبينًا ما كان منه من إطلاق أو غلو في حكم إلخ، والله من وراء القصد، والله - سبحانه - هو الهادي والموفق إلى سواء السبيل.

* * *

قال المسود في المقدمة ص(٤) «فهذا بحث يبين التطبيق العملي لمنهج أهل السنة في القرون الفضلى في معاملة أهل الأهواء والبدع والمعاصي، وقد اقتصرت فيه على النقل من هذه القرون - في غالب بحثي - لأنها القرون التي زكاها رسول الله ﷺ بالخيرية»

فأقول للمسود: لما لِمَ تقتصر في بحثك عن القرون الفضلى فقط؟! أم أنهم قصروا في البيان فاحتجت لفهم من بعدهم من الأعلام؟ أَوُجِدَ عند غيرهم من الأثبات العدول الثقات ما غاب عنهم؟ أم وجدت في كلام المتأخرين من الأئمة المتبعين ما جمع فأوعى وضبط وقعد وأصل ولم يخرج في ذا عن منوال سلفه، وترحم عليهم وعزا إليهم، وصار على ما صاروا عليه في الجملة أم ماذا؟! أو أنه خير فاتهم، وهموا هموا، فوقف عليه من بعدهم، فاصطفيته وتركتهم!!

أقول: لقد حجرتم واسعًا يا أخي، لا شك أن الخيرية ثابتة - لجملة - القرون الثلاثة إذ هم أهلها وأحق بها لورود الخبر الصادق عن الصادق ﷺ لكنها - أي الخيرية - ليست مقتصرة عليهم فحسب، بدلالة النصوص الناطقة بذلك، فمن ذلك:

= **له أمره، فإذا تكلم : صدق. وإذا ما نصح سر بأثر نصحه، ويتحقق له مقام الربانية. أما الكذب والمكر والغش والخداع والتدليس والتلبيس والخطاب العاطفي واستجاشة عواطف الدهماء والفرح بالتفاف الغوغاء، والاستكثار بهم، ثم إظهار قوة مزعومة مصنوعة محاولاً إرهاب أهل الحق، فهذا هو عين الجهل والخلط والخبط، وبرهان على خفة في العقل.**

حديث: «يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله» الحديث

وحديث الافتراق، وفيه بقاء الطائفة التي هي على نهج سلفها باقية على مر الدهور وكر العصور منصورة في الدنيا ناجية في الآخرة، أو إن شئت فقل هي منصورة ناجية في الدنيا والآخرة.

يا أخي: أبصر ما تحت قدميك، واعلم أنك إن تزحزحت يمنة أو يسرة للاستدلال على أي مسألة شرعية فلن تجد أدلّ على صحة فهمها من كلام من رميتهم - ظلمًا وجورًا - بالابتداع.

سبحان الله، يتكلم من يزعم بأنه سلفي في شيخ الإسلام، علم الأعلام، وأعجوبة الأزمان، العلامة الموسوعي[١] الذي شهدت بفضله الأنام، وأذعنت لإمامته الأيام[٢] أعني: شيخ الإسلام ابن تيمية - وتلميذه الفهامة الإمام - أعني: العلامة ابن القيم - وفي مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي، وفي الإمام الذي كان تحصيله تصنيفه، وتصنيفه تحصيله، وثبتت إمامته: أعني الإمام النووي - على ما كان منه من اجتهاد خاطئ لا يقر، وقد رد - وفي

---

(١) **وهنا نقول** له ما نقله هو في ص (١٦٦) عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - ذابًا على إمام من الأئمة منكرًا ومقرعًا موبخًا: «...يجيء إلى إمام من أئمة المسلمين يتكلم فيه» انتهى قلت: سبحان الله، فكيف بالحدادية عمدوا إلى جبال رواسي شوامخ من جبال العلم، وأئمة كبار عظام من أعلام الهدى ومصابيح الدجى كشيخ الإسلام وابن القيم وابن حزم والشوكاني والألباني وأزواجهم - رحمهم الله تعالى - فتكلموا فيهم بالباطل؟! فما كان من السلفيين - شرفهم الله تعالى ورفع درجاتهم - إلا أنهم فضحوهم، وكشفوا عوار أقوالهم، وحذروا منهم، ومن شرهم وشررهم. ودافعوا عن أهل الحق بالحق، كان الله لهم.

(٢) وفي ص (٥٩٥) ينقل أثرًا فيه اتهام الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - ثم يعتذر عنه، ثم يرجع المسود نفسه فيخطئه - وحمدت الله أنه اكتفى بهذا الجرم فقط ولم يزد فيبدعه - لكونه لم يلتزم بألفاظ السلف في مسألة اللفظ، ثم عاد المسود الشتيم المخذول الساقط ليصف شيخ الإسلام ومؤرخ الإسلام - رحمهما الله تعالى - بالخذلان والسقط!!

الحافظ الذي إذا أطلق اللقب انسحب على الحافظ ابن حجر - وأما عن الأخيرين - رحمهما الله تعالى - فما جهلت جماهير أهل العلم ما كان منهما، ولكنهم اعتذروا عنهم بما حفظ لهما مكانتهما العلمية الرفيعة، ونقل عنهما صحيح علمهما - دون ما كان منهما، مع التحذير من هناتهما، ولم تعاملهما الجماهير السلفية معاملة الأشعرية لرفعهما شعار الدليل النقلي وخدمتهما لحديث النبي ﷺ وصاروا على ذلك حتى جاء الشر والشرر من الحدادية! - بهذا السب والطعن؟

وأكرر بالنسبة لكل من الإمام النووي والحافظ ابن حجر - رحمهما الله تعالى - نقول له: هل سكت الأئمة في القديم والحديث على أخطائهما لا أقول في أبواب التأويل فقط، بل وفي المسائل العملية، أم ردوها؟[1] وهل

---

(١) **وأقول** للمسود: ألم تر كيف فعل الشيخ العلامة ابن باز - رحمه الله تعالى - في «لفتح» ألم يقم بالتعليق عليه؟ وخصوصًا المسائل العقدية؟ ولما شغل عن الإتمام أسند الأمر إلى الشيخ علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، فقام بتتمة التعليق، وقد عرضه الأخير على الكبار فأقروه وباركوه وهم: الشيخ العلامة عبد العزيز ابن باز، والشيخ العلامة ابن عثيمين والمشايخ: الفوزان، والمفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والمشايخ: ابن منيع، وابن عقيل، والغنيمان، وعبد العزيز الراجحي، وعبد الرحمن البراك - جزاهم الله خيرًا - وخرج وانتشر بين الناس باسم «التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري» إصدار: دار الوطن - دار شبل. فانظر كيف بين أهل السنة بحق، الحق، نصحًا للخلق، وتحذيرًا من الخلط، وتكلموا في الحافظ - رحمه الله - بالحق، كيف لا وهم من أهل الحق.

وفي الباب أيضًا يقول إمام الجرح والتعديل - في عصرنا - الشيخ العلامة ربيع: «وهل نحن أنكرنا تأويلات ابن حزم والنووي؟ إننا على طريقة الطائفة الناجية المنصورة وأئمتها كابن تيمية وابن القيم وابن عبد الهادي ثم ابن عبد الوهاب وتلاميذه وأبنائه وأحفاده أولي العلم والنهى والهدى في التعامل مع ابن حزم والنووي؟ وهل عرفت أقوالهم في النووي؟ وهل عرفت أقوال أهل السنة في الجزيرة وغيرها في الشوكاني الذي ظل طول حياته يجاهد أهل البدع من القبورية والروافض والزيدية تشهد له مواقفه ومؤلفاته، أنترك هدي =

في ردهم لها نهجوا نهجكم النكد، وسلكوا طريقتكم المضلة - وهموا هموا، وأنتم أنتم - ؟ فلم لا تلزم غرزهم، وتسلك سبيلهم، وهو المميع؟! أم أنه الهوى[١] وحب الظهور - بأقبح صورة وأخسها - أم ماذا؟ وعلى كل حال نحن مع مسودك؟

ثم يذكر المسود وهو كسيف البال حزين أنه - وهو السلفي المناضل بزعمه - أصبح غريبًا ومتهمًا، تلصق به أشنع العبارات، حتى ممن ينسب للعلم الشرعي، بل وللسلفية».

قلت: نعم، جزاهم الله خيرًا على زجرك وردعك؛ لتتأدب مع الكبار، وتقف على عظيم جرمك، وبالغ خطئك - بل خطلك - وقبيح أثر قولك، فمن تعالمك أعجبت بعقلك، وزين لك سوء قولك، فظننت أنك وقفت على ما جهله العلماء الكبار المعاصرين، بل وما جهله العلماء من مئات السنين، ورحت بجهل جهيد بالغ متطاولاً ومتجرءًا، سبًا وطعنًا وتجريحًا وشتمًا ولعنًا في سادة تربعوا على عرش العلم، وسويداء قلوب أهله عبر القرون، وما ذاك إلا لأنهم من الصفوة، أوعية طاهرة نقية تقية استحفظت على العلم، وبلغوه، فغفلت - وأنت أهله - أو جهلت - وهذا شأنك - أو تجاهلت أنهم بشر،

= هؤلاء الأئمة الأخيار ونتبع هلوسة الحداد الجاهل؟. إن ما عند ابن حزم والنووي وغيرهما من تأويلات الأشعرية والجهمية نرفضه ونحذر منه - والحمد لله - ثم ما نقلوه لنا عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين، وفقه وعلوم السلف نستفيد منه كما فعل سلفنا وأئمتنا الذين ذكرناهم أئمة الهدى والعلم» «مجازفات الحداد ومخالفاته» ص (٦٦ - ٦٧)

(١) أشار المسود وشيخه إلى إنكار بعض العلماء، ولم نقف على التفصيل والبيان في رميه لهما بما رموه هم، ولو كان، هل يعتبر هذا القول منه، منهج للاتباع ومن ثم الاستدلال، والخاصة تعلم أن الفطن النبيه من طلبة العلم يعتبر الفروق الشخصية والصفات الغريزية والقرائن الحالية في الحكم. ويعلم أن للعلماء في اجتهاداتهم أسبابًا وأعذارًا، وأن الأحكام الشرعية نفسها متوقفة على القدرة والاستطاعة.

يكون منهم الخطأ، وأن ليس من شرط العالم العصمة[١] وأن ذاك كان عن اجتهاد وهم أهله، وخطؤهم نزر نادر يسير بجانب عظيم نفعهم، وأعني هنا: الإمام النووي والحافظ ابن حجر[٢] - رحمهما الله تعالى - خصوصًا.

---

(١) قال رسول الله - ﷺ: «كل بني آدم خطاء» «صحيح الجامع» برقم (٤٥١٥) وقال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - : «فأما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المحققة. وأما ما اجتهدوا فيه: فتارة يصيبون، وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا وأصابوا فلهم أجران. وإذا اجتهدوا وأصابوا فلم أجران: وإذا اجتهدوا وأخطأوا فلهم أجر على اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم» «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٥/ ٦٩) «إن المنهج الرشيد في التعامل مع زلات العلماء قائم - بعد ثبوت كونها زلة - على ركنين:

الأول: عدم اعتماد تلك الزلة والأخذ بها؛ لأنها جاءت على خلاف الشريعة

الركن الثاني: العدل في الحكم على صاحبها فلا ينسب إلى التقصير، ولا يشنع عليه من أجلها، وتردّ بقية أقواله وآرائه وفتاويه بسببها:

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٩٥): «من له علم بالشرع والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور بل مأجور؛ لاجتهاده. فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته ومنزلته في قلوب المسلمين» «قواعد في التعامل مع العلماء» ص (١٣٩ - ١٤٠).

(٢) في ص (٢١١) نقل المسود دفاع الحافظين الكبيرين السلفي والذهبي - رحمهما الله تعالى - عن خطيب أهل السنة والجماعة أبي محمد بن قتيبة - رحمه الله تعالى - وإثبات أنه من الثقات ومن أهل السنة، ثم يفتات عليهما بقوله : أن له «تأويلات تخالف الذي عليه أهل السنة، فليحذر»؟!!

ونقول للمسود - الذي ينطلق من أصول - !: ولِمَ لا تحمل ما كان من تأويل عند الإمام النووي والحافظ ابن حجر، نفس محمل التحذير فقط كما فعلت مع خطيب أهل السنة والجماعة ابن قتيبة - رحم الله تعالى الجميع؟

والثاني: هل من يئول الصفات يحذر منه، ومن يخالف السنة قيد شعرة يبدع؟! - =

وهذا كله لم يمنع أهل الفضل والعلم من بيان ثم رد خطئهم، وتحذير الأمة منهم، مع إجلالهم.

هل تعلم السبب؛ لأن أصولهم سلفية، ورفعوا الجباه بالسنن والآثار السلفية في شرحهما للبخاري ومسلم، أم هذا مما ينكر؟!

هذا يا هذا كلامي، وكلام من تقدمني مما شهدت لهم الأمة وتلقت عنهم الأئمة جيل بعد جيل، أما أنت فمتخبط - وسيأتيك - في تطبيق منهج التلقي؛ لجهلك بأصول ضبط الفهم وفق نصوص الوحيين، والذي كمل ونضج متمثلاً في جهد الإمامين الكبيرين العظيمين: ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله تعالى - وعلى كل حال سننظر ما الحال في مخالفتك - وأنت المتعالم المتمرد - لشيخك الحداد - ولا بد كما هو واضح من مشربكما - ماذا سيكون الموقف - ونتيجته عندي كالعيان - والله المستعان.

وأما مؤرخ الإسلام الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الاه تعالى - فهو أرفع قدرًا وأعلى رتبة - على هنات له يسيرة معلومة والله من

= راجع تحدي شيخك لمن فهم فهمك في وريقاته ص (١٢) - ما لكم كيف تحكمون! والغريب أنه اعتبر هنا تعديل الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - وهو قد أخرجه من دائرة أهل السنة، ورتب على ذلك عدم قبول تجريحه أو تعديله؟ نبئونا بعلم إن كنتم صادقين

وانظر إليه كذلك ص (١٧٤) كيف اعتذر عن إمام - وقد أحسن - وكذلك فعل مع إمام كبير في ص (١٧٧) فلما لا ينحى هذا المنحى مع سائر الأئمة المتبوعين، فيريح ويستريح.

ثم يعود القهقرى في ص (١٨٠) لينقل لنا أن الإمام كان يساير من رمي بالابتداع مع معرفته لحاله - وقواعد المسود تفرح وتبادر بتبديعه بمجرد ثبوت فعله؟! فلا ندري هل المسود يدافع، أم يقدح ويهاجم، أم يمكر ويراوغ؟

وعلى كل حال يقال له: أوليس هذا هو حال من رميتهم بالابتداع؟!

ونقول له أيضًا: نعم ينبغي الدفاع عنهم والذب عن حياضهم، والتماس أحسن الأعذار وأفضل المخارج لهم، حفظًا لحرمتهم، وصيانة لعلومهم وانتفاعًا بمعارفهم.

سنين، ومردودة مع إجلاله وإعظامه ومحبته التي والله غمرت قلبي، وأسألك - مقررًا ومستنطقًا لا مسترشدًا - عن هذه الضرورة التي نجدها في نفوسنا ولم تزعزعها قيد أنملة طنطنتك ولا طنطنة شيخك - احفظوا أيها الصغار مكانة الأئمة السادة الأطهار الكبار، الذين شهدت الأمة بإمامتهم ودرايتهم.

* * *

وفي ص(٥) وهو يتكلم عن أسباب الغربة، فيقول : «هجر أهل العلم في الأزمنة المتأخرة إلى زماننا هذا لطلب العلم بالسنن والآثار».

قلت: هذا منه إقرار، والسؤال :

أولاً : بين لنا منهج السلف الأطهار التطبيقي في العلاج، هل هو رد الناس إليها وفق الضوابط الشرعية والآداب المرعية، أم الوقيعة في نقلته والطعن في أئمته؟ وهل الأئمة اعتبروا في ذا التفريق بين زمن العلم وزمن الجهل واعتبار الحال في الحكم، أم لا؟

فأن قلت: لا. لزمك البرهان - بشرط عدم الاستدلال بكلام من ترميهم بالابتداع.

وإن قلت: نعم، هدمت رميك الباطل الأئمة بالباطل.

ثانيًا: يقال لك بين لنا - إن كنت تعلم - دعائم دعوة علماء الدنيا العظام: الألباني، وابن باز، وابن عثيمين - رحمهم الله تعالى - ومن نسج على منوالهم من العظام، ومن استفاد من علومهم، واستقى من معارفهم، من الطلبة النبلاء النجباء، ألم تقم على الكتاب والسنة الصحيحة والدعوة إليهما مع التنصيص المتكرر على اعتبار فهم السلف الصالح، فهذا العلامة مجدد العصر - بشهادة علماء الدنيا الكبار - الألباني ولا اعتبار لقولك ولا قول شيخك لكونكما دون هذه الرتب العلية، وكونكم كذلك عيال على علمهم[1]

(١) وهذا الجويهل ينقل الحديث ويستدل على قوته وصحته بحكم العلامة الألباني عليه، ثم هو يتنكر ويطعن فيه، أين المنطلقات العلمية؟! أين أصولكم الردية؟! =

متطفلين على موائدهم، بل ومتجرءين على أعراضهم. ظل أكثر من عمرك وعمر شيخك - تقريبًا - يدعو إلى ذلك، فهل أنتم منتهون؟!

ويبقى هنا سؤال: لم الدندنة أنه لا يوجد[(١)]؟

هل ليفهم الناس أنكم أنتم أنتم؟

هل ترك الله - سبحانه - الأمة من بعد القرون المفضلة الفضلى إلى أن جاء الحداد والحدادية؟

أليس في هذا ظلم مشوب بجهل مع استكبار؟!

وهل لو صحتم بذا في كل واد، ورفعتم به عقرتهم في كل ناد، هل سيقبله منكم طويلب أمسك كتابه أو قلمه، بنانه ؟

في ص(٥) يتساءل: «وهل السنة عاجزة على الرد على أهل البدع»؟

يقال له: سل شيخك - إن كان ذا فقه يفصل لك القول و- ينبئك؟

ويقول في ص(٥) أيضًا» نسيت الآثار، وقد خاف طالب العلم أن يفتح هذه الكتب، لأنه تعلم أنها طلاسم في حاجة إلى حل ألغازها..».

قلت: وهذا شأن كل متكبر جاهل، ذي فهم عاجز قاصر، يحكم بما لا يعلم، ويطلق ولا يفصل، يعجبه حكمه، ويطربه قوله، بعد بخس الناس

= انظر إليه في مسوده «الرد الوافر على من قال أن تارك الصلاة ليس بكافر» يستدل على مخالفه بقول من طعن فيه، ومنع الناس من التلقي عنه، وهو الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - انظر ص (١٣٩) منه. وكذا نقل عن شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - ص (١٣٧) وغيره كثير. وسيأتي.

(١) لما ذكر الشيخ ربيع - زاده الله تعالى توفيقًا - أهل السنة السلفيين في مختلف الأمصار اليوم الذين هم على الجادة قال: «وهم والحمد لله يعدون بالملايين رغم أنف الحاقدين» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٥٨) يقصد الحداد وشيعته خصوصًا والحزبيين عمومًا - والله أعلم - وهذا صحيح لا ينكره إلا جاحد هالك، وفي الحديث الصحيح «إذا قال الرجل هلك القوم فهو أهلكهم» «صحيح الجامع» برقم (٧١٢)

حقوقهم، ويقال لهذا الحدادي: زر أي مكتبة من المكتبات، وانظر في الأسفار والرسائل بل والكتيبات السلفية، فضلاً عن كتب العظام الذين رميتهم بالضلال والإضلال بل والابتداع، وهم السادة الأعلام - وأعني: شيخي الإسلام، والأئمة: ابن حزم والطحاوي وابن العز والنووي، والحافظ ابن حجر والشوكاني، وأصحاب الفضيلة العلماء الألباني وابن باز وابن عثيمين، وإخوانهم حملة المنهج السلفي بعلم وصدق وعدل ورشد - رحمهم الله آمين - تقف على حقيقتين: الأولى: كذبك. والثانية: ظلمك.

ويقول في ص(٥) أيضًا: «أصبح الكثيرون من أهل العلم، إذا أتاهم من قبل الصحابة والتابعين لم يعبأ به، وإذا أتاهم من قبل هذا المتأخر هشوا له وعملوا بقوله».

أقول: من ممن يصح عليه قولك «أهل علم» فعل ذلك؟! لم هذا التهويل، ولا أطيل، فعبارتك التالية تهدم هراءك وهي والله كافية في

طرحك في ركام عفن كفهمك[1] إذ قلت: «ومن الجدير بالذكر هنا، أن أبين أنني لا أنكر أن في القرون المتأخرة علومًا على منهاج السلف الصالح، قد بنيت على السنن والآثار».

---

(١) ولا غرو أليس شيخك الحداد، فهذا أنموذج كصورة من صور تجلي لك مقدار فهم الحداد وضبطه للمقال وتصويره للحال: «فقد ذكر أثرًا أن مسروقا - رحمه الله - لما حج ما نام إلا ساجدا، قال الحداد معلقًا: «وقد أخلّ بذلك كثيرًا من طلبة الحديث بل المشايخ الكبار في زماننا، فأورثهم ذلك قلة بل عدم الورع والتجرؤ على محارم الله تعالى، نسأل الله السلامة والعافية».

قال الشيخ ربيع - وفقه الله - : «إن مراوغات الحداد وتلاعبه لا تنطلي إلا على البلهاء، ثم هل قيام الليل واجب عندك، وركن من أركان الإسلام حتى يرمى من أخلّ به بقلة بل بعدم الورع بل بالتجرؤ على محارم الله، أهكذا يكون الفقه؟ أم هكذا يكون احترام أهل السنة؟ أم هكذا يكون التوسل والتوصل إلى الطعن في أهل السنة، والتماس أي فرصة لتشويههم» «مجازفات الحداد ومخالفات لمنهج السلف» ص (٦٣).

قلت: فانظروا ماذا فعل هذا الرويبضة بنفسه[١]!! ثم انظروا مكره، قال «علومًا» ولم يذكر مدونيها، ولو ذكر لوقفنا - على بطلان منهجه - ووقف - هو على حقيقة دعوة شيخه ومقدار جهله وظلمه - وإلا فليبين لنا ما هي هذه العلوم ومن مؤلفوها؟ وهل هم على وفق شرطه؟ وهل تقبل منهم هذه العلوم، أم لا؟

ثم قال «والذي أنكره هنا أخذ العلم من كل من نسب إلى العلم[٢] ولو تنكب الطريق وهجر السنن والآثار» انتهى

---

(١) ومن ذاك تسويده لمسألة علمية كبيرة عظيمة، الاختلاف فيها كبير وكبير - وأقر بذلك الكبار - ثم يأتي ضيق الصدر هذا، ليضرب به عرض الحائط - وهذا منه مع إقراره بأن من أقوال - من هم عنده - أئمة كبار خلاف ما ذهب إليه وأراد التدليل عليه، بل وأشار هو نفسه إلى الخلاف فيها، كما في ص (١٤٨) من «الرد الوافر على من قال أن تارك الصلاة ليس بكافر» أعني مسألة تكفير تارك الصلاة، وانتصاره إلى التكفير مع تجهيله مخالفه، وهو الجهول.

(٢) إن كنت تلمع إلى شيخك، فهيهات هيهات، فقد قال الشيخ ربيع - رفع الله قدره - في رد ادعاء الحداد بأن الكثير سمع الشيخ ربيعا امتدحه .

فقال الشيخ مكذبًا: «من هم الكثير الذين سمعوني أمدح البائس الحداد؟ فلست ولله الحمد مداحًا للعظماء إلا عند الضرورة أو الحاجة الماسة الشرعية، وإن كنت أجلهم وأحترمهم، فكيف أكثر من مدح هذا النكد الذي يدعي هذه الدعاوى ليتشبع بما لم يعط، واسألوا العلماء والفضلاء عن منزلته عندهم بل واسألوا المداحين : هل مدحه أحد؟ فيا للكذب والهراء كأن الناس لا يكثرون عندي إلا لسماع مديحي وإطرائي لشخص ضج الناس منه، وضاقوا ذرعًا بأخلاقه الشرسة وسوء معاملته، واسألوا عنه جيرانه» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٢٥).

وقال الشيخ ربيع - وفقه الله تعالى - أيضًا: «ليذكر لي الحداد عالمًا من علماء السنة أثنى عليه، أو على كتاب من الكتب التي أصدرها، وإلا فليسكت» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٢٦).

لذا قال عنه الشيخ الربيع - حفظه الله تعالى «مضلل مخادع» «مجازفات الحداد» ص (٢٥) وفي ص (٤٩) قال: «إن هذا رجل في قلبه دغل» انتهى.

قلت: كلام مضطرب غير منضبط ما له زمام، كيف ينسب إلى العلم - هكذا بإطلاق - من تنكب الطريق، وهجر السنن والآثار، إن المبتدعة في كل عصر ومصر يتكلمون - يا هذا - بالسنن والآثار، لكنهم يعملون فيها معاول التأويل والتحريف، أو يقتحمونها بأسنة عقولهم القاصرة، أو يبطلون دلالتها بآرائهم الكاسدة، أو أذواقهم الفاسدة.

ثم سَمِّ لنا من ذكرت، وأنت الجريء على الكبار العظام؟ أم أنه الخوف أيها . . .

ثم من أنت[1] حتى تنصب نفسك حكمًا بل ومنكرًا ؟ أعدمنا الكبار حتى يأتي كل رويبضة يطعن في الأماجد الأماثل الأكابر الكبار متدثرًا ثوب - زور - متعالما ؟! اخسأ فلن تعدو قدرك .

ونحن وراء الوحي وبفهم السلف حول أئمة الهدى نسير، ولتبقى أنت وأشياعك ذربة اللسان تنعقون، ولا مجيب؛ حتى تخمد أنفاسكم النتنة، وتقطع عبارتكم القذرة في الكبار.

وقوله : «ولو تنكب الطريق» هكذا بإطلاق دون بيان؛ لنقف على حقيقته، وليعلم هل المقام مقام إعذار أم إنذار؟

---

(١) هذه اللوثة ورثها عن شيخه المفتون - كما في حاشية ص (١) من وريقاته - فتراه يصف نفسه ومن على شاكلته بأنهم أهل السنة، وأن منتقض منهجهم هو في حقيقة الأمر، راد على الصحابة وأهل القرون المفضلة!كما في ص (٦) بل سمى مسوده «سنن الغرباء» وعليه فقد راح يلتقط من الكلام كلامًا - غير معزو - اعتبره قواعد، ثم تعاظم في نفسه ولبس اللمّة وانبرى لرده حتى ظهر لبعض العيان أنه فارس مقدام طعان!

وبعد قليل وجد وقد صرع بعيدًا عن الميدان بين الفارين وفي ظهره من الجلاد بالصقيل والرمي بنبال الحق، ورماح الدليل، ما أثخن - بل مثّل به - جسده - قصاصًا؟!

ثم أدرج تحت هذا الأثر ص (٢٤٧) «إذا رأيت الرجل لجوجًا مماريًا محبًا لرأيه، فقد تمت خسارته».

وفي ص(٦) يقول : «ليتبين كذلك لطالب السنة أن هذا المنهج الذي عمل به السلف الأول، قد أجمع عليه أهل القرون الفضلى[١] وأن من بعدهم، قد هجروا هذا المنهج؛ لبعدهم عن هدي هؤلاء» انتهى.

قلت: وهكذا فصل هذا - الأهوك المتهوك - الأمة عن سلفها دهرًا، ورمى من تقدم بالانحراف، حتى جاءوا هم - أي: الحدادية - بالخير المفقود.

ثانيًا: لقد عزا المسود إلى منهج أفراد غير معصومين اختلفوا فيما بينهم في قضايا ومواقف، بحسب ما أوتي كل فاضل منهم من علم وفقه وتوفيق[٢] وبحسب حاله ومرئياته في الزجر والتأديب، بل يجد الناظر أن آحادهم اختلف قوله - ولا بد - في الأمر الواحد - كما نقل لنا المسود ولغفلته لم ينتبه، أو

(١) وفي المقدمة أيضًا ص (٢١): «ها هو منهج أهل السنة في معاملة أهل البدع والأهواء، قد نقل ما يكون إجماع على أنه الحق» فجزم هناك، وتردد هنا.!!

(٢) وهذا الذي أقوله هو ما ذكره المسود نفسه ونقله عن صحابيين عظيمين بالنسبة إلى التعامل مع سنة النبي ﷺ نفسه، فكيف بمن دونه، وأعتقد أن المقام هنا ليس مقام عزو إنما المقام مقام نقل لتعلقه المباشر بما نحن بصدده:

ففي ص (٧٢) نقل: «عن عمرو بن أبي قرة قال: كان حذيفة بالمدائن، فكان يذكر أشياء قالها رسول الله - ﷺ - لأناس من أصحابه في الغضب، فينطلق ناس ممن سمع من حذيفة فيأتون سلمان فيذكرون له قول حذيفة، فيقول سلمان: حذيفة أعلم بما يقولون، فيرجعون إلى حذيفة فيقولون له: قد ذكرنا قولك لسلمان فما صدقك ولا كذبك - قلت: أي: خطأك على لغة أهل الحجاز - فأتى حذيفة سلمان وهو في مبقلة فقال: يا سلمان ما يمنعك أن تصدقني بما سمعت من رسول الله - ﷺ - ؟ فقال سلمان: إن رسول الله ﷺ كان يغضب، فيقول في الغضب لناس من أصحابه، ويرضى فيقول في الرضا لناس من أصحابه، أما تنتهي حيث تورث رجالاً حب رجال، وحتى توقع اختلافًا وفرقة؟ ولقد علمت أن رسول الله خطب فقال: «أيما رجل من أمتي سببته أو لعنته لعنة في غضبي فإنما أنا من ولد آدم، أغضب كما يغضبون، وإنما بعثني الله رحمة للعالمين، فاجعلها عليهم صلاة يوم القيامة»، والله لتنتهين أو لأكتبن إلى عمر».

لعله تغابى عن ذلك[1] ليمرر سوءته - والعجيب بعد ذلك، هو نقل المسود

(١) في ص (١٩٩) بعد أن نقل من الآثار القول بعدم بدعية عمل القصاص عن صحابي عظيم ص (٤١) ثم نقضه بأقوال أئمة ص (٥٩، ١٩٠، ١٩٨) راح يجمع بين الأقوال - وقد أصاب هنا - فقال: «ولذا تجد أن بعض الصحابة قد اتفق لبعضهم المنع والتصريح مثل عمر ﷺ هذا في الزمن الأول».

ثم نقل أيضًا عن أئمة كبار منهم سفيان - رحمهم الله جميعًا - النهي أشد النهي على الدخول على المبتدعة وأخذ العلم عنهم، ثم في ص (١٣٨) يخبر بأن سفيان - رحمه الله تعالى - كان يأخذ عن رأس طائفة يكفرها المسود؟!

أهذا هو المنهج الذي تريدون أن تبثوه في الناس أيهاطعن في السلف في مورد الثناء! وطعن في الكبار بالضيم والبهتان بلا برهان.

أخر: في ص (١٧٣) في «السنة» للخلال قال الإمام أحمد وسئل عمن قال: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان؟ فقال ما يعجبني هذا القول، قلت: فيقال: إنه مبتدع؟ قال: أكره أن أبدعه، البدعة شديدة» «السنة» للخلال (٥٢٧) وراح المسود كعادته يهيم بالقارئ على وجه في فيافي التيه، وأودية الوهم، حتى لا يقف مع كلام الإمام وقفة يتدبره، ثم يفكر ولو قليلاً في صنيع هذا الغلام ليزدريه.

وفي ص (١٩٧) ينقل لنا عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - نفسه القول بتبديع من قدم علي على عثمان ﷺ بل واعتبره أهل أن يبدع» «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد - رحمهما الله تعالى - (٣٨٠) ورجحه، ويتكرر السؤال: ما وراء هذا الصنيع؟ أوليس في هذا قدح في أئمة أهل السنة، في الوقت نفسه الذي يدعي أنه لهم نصير، وبهديهم مستنير، فهل هو كذلك، أم هو من باب الذم بما يشبه المدح؟!

وبالمناسبة أدعوك للنظر في ص (٢١٠) من مسودك، لتنظر ما نقله لك من ترتضيه في حكم من عاب الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وقد عبته؟! وهكذا الجهل يردي أهله.

ومن ذلك كذلك ما ذكره في ص (٢٢٦ - ٢٢٧) حيث ساق أثرين عن الإمام أحمد - رحمه الله - أحدهما: فيه إرجاء الحكم إلى ما بعد البيان.

والثاني: الحكم على ظاهر الفعل بأنه من المعتقد، ثم إخراجه من أهل السنة دون بيان! وسكت المسود إزاء هذا التناقض دون تعليق، فدلّ على التقعيد، لا سيما وأنه قد سبق بإيراد أثر على منواله في التدليل. وهذا عجيب بل ومردود بدلالة الكتاب والسنة وأقوال سلف الأئمة وإجماعهم على أنه لا عقوبة قبل الإنذار ولا مؤاخذة قبل البيان.

الإجماع على هذا الاختلاف!!

يا أخي العصمة للوحيين[١] وكلام ما عدا المعصوم يكون فيه الخلل ولا بد[٢] ولســت في هـذا المقام أحذو حـذو البعض في التدليل على صحة قولي

---

(١) وهذا القدر كما يعلمه الجميع يقرّه المسود كما في ص (١٠٠): «كان هناك إنكار على إمام جره للإزار من أهل زمانه، والأصل أنه لا حجة بعد الكتاب والسنة».

قلت: إذا كان ذلك كذلك، فلم هذا المسوَّد؟!!!

ولم لم تكتف بأقوالهم الموافقة للكتاب والسنة، وتعتذر لهم؟

ولم أطلقت أسنة لسانك الذرب السليط عليهم بما اعتذرت به عن أيوب السختياني - رحمه الله تعالى؟!!

(٢) **يقرر ذلك خطيب أهل السنة العلامة أبو محمد بن قتيبة** - رحمه الله - **قائلاً**: «وقد يتعثر في الرأي جلّة أهل النظر، والعلماء المبرّزون، والخائفون الله الخاشعون، فهؤلاء صحابة رسول الله - ﷺ ورضي عنهم - وهم قادة الأنام، ومعادن العلم، وينابيع الحكمة، وأولى البشر بكل فضيلة، وأقربهم من التوفيق والعصمة، ليس منهم أحد قال برأيه في الفقه إلا وفي قوله ما يأخذ به قوم وفيه ما يرغب عنه آخرون، وكذلك التابعون. . . ولا نعلم أن الله - عزّ وجلّ - أعطى أحدًا من البشر موثقًا من الغلط وأمانًا من الخطأ فنستنكف له منهما، بل وصف عباده بالعجز، وقرنهم بالحاجة، ووصفهم بالضعف والعجلة، فقال تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ وقوله: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ﴾ وقوله: ﴿وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾ ولا نعلمه خصّ بالعلم قومًا دون قوم، ولا وقفه على زمان دون زمان، بل جعله مشتركًا مقسومًا بين عباده ويفتح للآخر منه ما أغفله عن الأول، وينبّه المقلّ منه على ما أغفل المكثر، ويحييه بمتأخر يتعقب قول المتقدم، وتال يعتبر على ماض. وأوجب على كل من علم شيئًا من الحق أن يظهره وينشره، وجعل ذلك زكاة العلم» «إصلاح الغلط في غريب الحديث لأبي عبيد».

وقال مالك بن دينار - رحمه الله: «كفى بالمرء شرًا، أن لا يكون صالحًا، وهو يقع في الصالحين» «شعب الإيمان» للإمام البيهقي (٥/ ٣١٦).

قال ابن المبارك - رحمه الله: «حق على العاقل أن لا يستخف بثلاثة: العلماء والسلاطين والإخوان، فإنه من استخف بالعلماء ذهبت آخرته ومن استخف بالسلطان، ذهبت =

. . . .

= دنياه. ومن استخف بالإخوان ذهبت مروءته» «سير أعلام النبلاء» للحافظ شمس الدين الذهبي (١٧/ ٢٥١).

وقال سفيان الثوري - رحمه الله: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط. . .» «الكفاية» للخطيب ص (١٧٤)

وقال الإمام الطحاوي - رحمه الله - في «عقيدته»: «وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء، فهو على غير السبيل» «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٧٤٠) ت: الأرنؤوط

وقال الإمام أحمد عن الأذرعي - رحمهما الله: «الوقيعة في أهل العلم ولا سيما أكابرهم، من كبار الذنوب» «الرد الوافر» ص (١٩٧).

وقال يحيى بن معين - رحمه الله: «إذا رأيت إنسانًا يقع في عكرمة وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام» قلت - أي: الحافظ الذهبي - : «هذا محمول على الوقوع فيهما بهوى وحيف في وزنهما، أما من نقل ما قيل في جرحهما وتعديلهما على الإنصاف، فقد أصاب» «سير أعلام النبلاء» للحافظ شمس الدين الذهبي (٥/ ٣١).

ونقل الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله - عند بعض السلف قوله: «لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلًا وأصاب كثيرًا فهو عالم» «جامع بيان العلم وفضله» للحافظ ابن عبد البر (٢/ ٤٨) ط دار الكتب العلمية.

وقال ابن حبان - رحمه الله: «وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت، صحّت عدالته، بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري، وابن جريج، والثوري، وشعبة. . .» «الثقات» (٧/ ٩٧ - ٩٨).

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله: «إن زلة العالم لا يصحّ اعتمادها» «الموافقات» للإمام الشاطبي (٤/ ١٠٧) ومع ذلك قال - رحمه الله: «لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير، أو أن يشنع عليه، ولا ينتقص من أجلها، أو يعتقد فيه المخالفة بحتًا؛ فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين» «الموافقات» (٤/ ١٠٧)

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله: «من له في الأمة لسان صدق عام، بحيث يثنى عليه ويحمد، في جماهير أجناس الأمة، فهؤلاء أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يعذرون فيها. . .» «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (١١/ ٤٣).
=

بذكر هنات الأعلام السادة الكبار، إذ الأصل فيها الطي والكتمان؛ ما لم تكن حاجة، وبقدرها، وبضميمة اعتبار الحال. مع الاعتذار لهم قدر الإمكان[1]

= **وقال العلامة ابن القيم** - رحمه الله: «ومن له علم بالشرع والواقع، يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له من الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته في قلوب المسلمين» «أعلام الموقعين» للعلامة ابن القيم (٣/ ٢٨٣)

وقال أيضًا - رحمه الله: «فلو كان كل من أخطأ أو غلط ترك جملة، وأهدرت مكانته محاسنه لفسدت العلوم والصناعات والحكم وتعطلت معالمها» «مدارج السالكين» للعلامة ابن القيم (٢/ ٣٩).

وقال السبكي - رحمه الله: «الحذر كل الحذر أن يفهم قاعدتهم» الجرح مقدم على التعديل» على إطلاقها، بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالّة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره، لم يلتفت إلى جرحه» «طبقات الشافعية» (١/ ١٨٨) والنقل عن «قواعد في التعامل مع العلماء» ص (١٥٣).

وقال - رحمه الله: «فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها، فيغير على الكتاب والمؤلف ومن عاشره واستن بسنته... مع أن المؤلف لم يرد ذلك الوجه الذي وصل إليه هذا الرجل» «قواعد في التعامل مع العلماء» (١٣٠) وعزاه «قاعدة في الجرح والتعديل» ص (٩٣)

وعليه، يتبين لنا ظلم هذا الحداد، ووقيعته في الكبار، وفيه وفي أضرابه يتنزل خطر قول الإمام ابن عساكر الدمشقي حيث قال:

«واعلم يا أخي - وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته - : «أن لحوم العلماء - رحمة الله عليهم - مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاف على من اختاره الله منهم لنشر العلم خلق ذميم» «تبين كذب المفتري» ص (٢٨)

(١) **عجيبة** : عن إبراهيم بن أبي داود قال: كنا عند نعيم بن حماد جلوسًا، فقال نعيم للمزني: ما تقول في القرآن؟ فقال: أقول إنه كلام الله، قال: غير مخلوق؟ قال: غير مخلوق. قال: وتقول إن الله يرى يوم القيامة؟ قال: نعم. قال: فلما =

رغم أنوف الحدادية الكذبة اللئام. ولكني سأشير، وأحيانًا بقولك على قولك أجيب! وفي هذا الكفاية لطالب الهداية.

وفي ص(١١) قوله: «وهذا وأمثاله - رغم أنه قليل جدًا في كلام السلف بالنسبة للمشهور من مقالاتهم في أهل البدع والمعاصي - لا حجة فيه لأمور» انتهى.

وقبل النظر في الأمور أقول له:

أولاً: هذه الآثار أليست ثابتة عن السلف؟

فما حكم العمل بهذا القليل؟

وهل تصح بوجودها دعوى الإجماع المزعوم؟

وما القول - على أصلكم - في قائله؟

وما الحكم في ممتثليها؟ أيكون عندكم متبع أم مبتدع؟

وبيّن لنا ما ضابط اتباع منهجك؟

وعيّن المتبع، والمعول على قوله وفعله منهم؟

ودللّ لنا على سلامته من الزلل، وعصمته من الخطأ، وبراءته من تهمكم؟ ولا إخاله.

ثانيًا: هل ترد هذه الآثار الثابتة عنهم بمثل هذه الحجة الواهية مثل فهمك؟

أم أنه الهوى يتلاعب بأهله؟

وما موقف الناظر لخلافهم في مثل ذا، هل الرمي بالتجهيل والتضليل والتبديع للمخالف كما تفعلون؟

= افترق الناس قام المزني فقال: يا أبا عبد الله شهرتني على رؤوس الناس. فقال: إن الناس قد أكثروا فيك، فأردت أن أبريك» «اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٨٩١) فالعجب ممن يروى هذا وبدلاً من أن يعتذر للأئمة يقع فيهم!!.

أم يلتمس لهم الأعذار، ومحاولة الجمع بين الأقوال، والتوفيق بين الأفعال؛ طلبًا لسلامتهم، وصيانة لأعراضهم، وحرصًا على إحسان الظن بهم، كما فعل الكبار؟

قال المسود: «لأنه خالف سنة النبي ﷺ في ترك السلام على أهل البدع[1]

---

(١) وفي ص (٤١٠) ترجم المسود: ومن صور هجر المبتدع ترك السلام عليه، أو رده عليه. وفي ص (٤١٥)قال المسود: «هذا يوم أن كانت راية السنة عالية والبدعة منقمعة، ويوم أن كان هناك علماء سنة تشتد قلوبهم وألسنتهم على المبتدعة، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» انتهى

قلت: وهذا التهييج للمشاعر وإثارة العواطف العواصف في الوقت نفسه الذي يقر بأننا لسنا في ذاك الزمان!!!

قال الشيخ العلامة ربيع المدخلي - حفظه الله تعالى: «وبهذه القاعدة الجائرة - قاعدة الحداد في التبديع - شغب على منهج السلف، وعلى أهل السنة القدامى والمعاصرين، ثم هل يستطيع أحد أن يطبق هذه القاعدة ويتكلم على جميع أهل البدع فردًا فردًا؟ وهل أوجب الله - سبحانه - ذلك؟ وهل يكلف الله - تعالى - الناس بما لا يطيقون ؟

ثانيا: انطلاقًا من هذه القاعدة التي اخترعها الحداد أو اخترعت له لمآرب، خالف الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - بل خالف السلف - رحمهم الله -

١ - **قال الإمام أبو داود** - رحمه الله تعالى - في «مسائل الإمام أحمد» ص (٢٧٦) قلت لأحمد: لنا أقارب بخراسان يرون الإرجاء، فنكتب إلى خراسان نقرئهم السلام؟ فقال: سبحان الله! لم لا تقرؤهم السلام؟ وقال: قلت لأحمد: نكلمهم؟ قال: نعم؛ إلا أن يكون داعية ويخاصم».

٢ - **وقال ابن مفلح** - رحمه الله تعالى - في«الآداب الشرعية» (١/ ٢٢٩): «قال أحمد في رواية الفضل، وقيل له: ينبغي ألا يكلم أحدًا؟ قال: نعم إذا عرفت من أحد نفاقًا فلا تكلمه؛ لأن النبي ﷺ خاف على الثلاثة الذين خلفوا، فأمر الناس أن لا يكلموهم، قلت: يا أبا عبد الله كيف يصنع بأهل الأهواء؟ قال: أما الجهمية والرافضة، فلا. قيل له فالمرجئة؟ قال: هؤلاء أسهل، إلا المخاصم منهم فلا تكلمه، ونقل الميموني نهي الرسول ﷺ عن كلام الثلاثة الذين خلفوا بالمدينة حين خاف عليهم النفاق، وهكذا كل من خفنا عليه. وقال في رواية القاسم بن محمد: إنه اتهمهم بالنفاق، وكذا من اتهم بالكفر لا بأس أن يترك كلامه» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» لإمام الجرح والتعديل في عصرنا الشيخ العلامة ربيع ص (٣ - ٤).

والمعاصي كما في حديث الثلاثة الذين خلفوا نقول له: أولاً السباق والسياق واللحاق في أهل البدع، فما علاقة الصحابة - رضوان الله عليهم - بذلك؟ هل بدلوا ؟ أم غيروا؟ «وما بدلوا تبديلا» ويلحظ القارئ أن المسود أدخل المعاصي في النظم حتى يتم له الاستدلال!!

وفي ص(١٣) قال: «بعضهم نسب كل من يتكلم في هذا الحق إلى اسم رجل حتى يجعلها فرقة» - أي: الحدادية - وهكذا تبرأ من النسبة لشيخه، وعما قريب سيبدع بعضهم بعضا، ويفسق بعضهم بعضًا، وسيتراشقون بالسب والشتم واللعن، إن لم يتراموا بالكفر، ما داموا بهذا الغلو، وبسبب تنكبهم لضوابط أهل العلم؛ العاصمة من الزلل الضابطة للفهم، والأيام حبلى، والله الهادي .

وفي ص(١٤) يقول في بيان منهجه في مسوده: «. . .حاولت أن يكون في كل فصل من فصول هذا الكتاب ما تقوم به الحجة من الصحيح المسند من الحديث أو الآثار، وإن لم أشترط الصحة في جميعه . . .وإن كان التنبيه على صحة البعض لا ينافي صحة الباقي»

فيقال للمسود: فسّر لنا هذا الطلسم المطلسم ؟!!

وفي ص(١٥) يعتبر الرادّ عليه رادًا على السلف، رافضًا لمنهجهم، وهذه نظرة كل مفتون مغرور، وكان الواجب نسبة منهج السلف - في جملته - إلى نص معصوم - إذ هو الأصل - ونسبة نفسه وفهمه إلى القصور والتقصير - ولا بد - ومسوده شاهد - بل صارخ - بذلك .

وفي ص(١٦) قال: «لا يقبل الحكم بالسنة ولا بالبدعة إلا بأقوال أهل السنة فقط» انتهى هذا . . بعد أن كرّر وقرّر مرارًا أنه والحداد والحدادية هم أهل السنة، فانتبه.

ثم أقرّ بأنه اضطر عن النقل عن كتب المبتدعة، وأرجع ذلك لكون الأثر ليس عند أهل السنة. الله أكبر !!!

وأقول: هنا مقدمتان ونتيجة :

المقدمة الأولى: أنه نقل عن كتب المبتدعة، رواية، وعلمًا، بل وفهمًا أيضًا، في سياق تقرير منهج يتبع!!

الثانية: أن أهل السنة قصروا في نقل سنة نبيهم ﷺ ولم يبينوا لأتباعهم المنهاج.

النتيجة - الطبيعية - اتهام أهل السنة[١] بالتقصير - وهذا ما كان، وما ينبغي أن يكون - والقدح في منهجهم؛ إذ أنه غير كاف ولا شاف في باب التلقي

وأيضًا أن المنهج الداعي إليه خليط فيه دخن، ينبغي هجره أو الحذر «ومن ترك الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه . . .» الحديث.

أرأيتم كيف تلاعب الجهل بأربابه؟ وكيف فعل الهوى بأهله؟ ولا شك أن المسود قد عرض هذا الهراء على شيخه فيلزمه ما لزم سيئته من الملام. وإلا فلا.

وفي ص(١٧) قال عن بعض الفرق النارية الهالكة أن شغلهم: «حرب الحكام وسبهم وبث الفتن[٢] بين المسلمين، ولو قرؤوا هذا الكتاب لعلموا أن حرب المبتدعة أخطر من حرب اليهود والنصارى على لسان أئمة أهل السنة

---

(١) وهذا الذي فعله هذا الشتيم، بقوله: «وهذا من البلاء، أن بعض أوائل أهل السنة غفل عن بدعة البعض فأعطوهم الرواية» فرماهم بالغفلة. وهو هو .

(٢) والله لأنتم الفتنة ففي ص (٣٤١) وهو يتكلم عن الشعراوي القبوري، قال: «أشعري صوفي قدري متكلم، بث بدعه في مساجلاته بأجهزة الفساد الحديثة. . . " وفي ص (٣٤٧) أورد أثراً فيه: أن أهل السنة - المرضيين عنده - قاموا يوم الجمعة بالوثب على بعض الجهمية وهم في المسجد فضربوهما وأذلوهما، ثم أحرقوا باب القاضي الجهمي؛ بسبب إيذائه لأهل السنة» انتهى قلت: أهذا المنهج الذي تود أن يتربى عليه أفراخك؟

والجماعة»[١]

قلت: كان الواجب على المسود أن يشكر هذه الفرق ويثني عليها؛ إذ حكم على ولاة الأمر - وهم الرؤوس - بالابتداع، وهؤلاء - الفرق - قاموا بالإنكار والتشهير والدعاء عليهم، وتبصير العامة بحالهم، بل ومحاولة قتلهم، وهذا كله وفق منهج المسود الذي رسمه، وعلى مقتضى شرطه، وتطبيقًا حرفيًا لما يدعو إليه. فلم ينكر؟!!! هذه واحدة. وإلا

الثانية: كان الواجب - وهو قد اعتبر هذه الفرق أيضًا أهل ابتداع - أن يوجه الخطاب إليهم بهذا السياق: «العلمتم أن حربكم أخطر» ولكنه وسيأتي ما يفيد تلونه في قضية التكفير والتهييج ومعاملة الحكام والفرق في تضاعيف نقدنا.

الثالثة: اعتباره القيام بحرب الحكام وسبهم من «بث الفتن» وهو كذلك، وعليه فنحن ننكر عليه وعلى المتلبس بها. انتهى بذا التعليق على المقدمة.

ولكن المسود وقبل الشروع في الموضوع أورد شبهة ونصب نفسه للدفاع عنه - وفيها سقط لجهله - فقد أورد على مخالفه اتهام - وهم أهل للتهمة - ص(٢٠) «بأنهم خوارج لخروجهم على العلماء»، قال المسود بعد أن رمى قائل هذه العبارة بأنه هو الخارجي واستدل على ذلك بفعالهم - وهي باطلة«ويسمون من لا يعجبهم من العلماء أنهم (علماء سلطة) انتهى.

أقول للمسود: كيف لو قالها واحد من أهل سنتك المرضيين عندك، فلقد قالها شيخك محمود الحداد نفسه، رأس الخطيئة اللطيمة الحدادية؟! فهيا أيها المقدم المقدام - لا تكن جبانًا - ارفع لنا ألوية الولاء والبراء إن كنت من الصادقين.

---

(١) **قال الشيخ ربيع** - حفظه الله تعالى: «أين ادعاؤه أنه يحذر من الإخوان المسلمين وسيد قطب من عشرين سنة؟ إن الرجل فيما يبدو لينطوي على شر عظيم لأهل السنة، فلما لاحت له الفرصة هجم عليهم» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٣٥).

وأيضًا: أجب بنفسك على سؤلك» فأي الفريقين أحق بلفظ الخوارج»؟! فإن لم يَقْوَ جنانك، ويتحرك مطاوعًا لك لسانك، فردد وراءي: كليكما على منهج الخوارج[١].

---

(١) **قال الشيخ ربيع** - وفقه الله تعالى - عن المدعو الحداد إنه: «رمى غالب الناس بالإرجاء الغالي، والضلال المبين، بما فيهم الصالحون والعلماء وأهل السنة، والإرجاء عند أستاذه محمد قطب مثل العلمانية إن لم يكن شرًا منها، ومن محمد قطب أخذ هذيانه بالإرجاء في هذا الكتاب وغيره» «مجازفات الحداد. . .» ص (٥٣)

فوقفنا من هذا النقل على مدى علاقة الحداد بمحمد قطب، والأيام حبلى.

وآية ذلك ما نقله الشيخ ربيع - حفظه الله تعالى - عن الأخ الفاضل صالح بن عبد العزيز السندي في رده على الحداد ص (٢٤):

«الملاحظة الثامنة: انتقاص أهل العلم. إن الكاتب - يعني: الحداد - نظرة فيها الكثير من انتقاص، وعدم الاحتفاء بأهل العلم، وهذا مثال على ذلك:

قال الكاتب - أي: الحداد: «فضلَّ الناس ضلالاً مبينًا في الدين والدنيا معًا حتى عبدوا القبور، واستحلوا تبرج النساء، وكفروا أهل السنة، وحتى من نسب إلى العلم وكان في باطن أمره من أهل السنة، نافق أو داهن أو جبن أو زلّ

قال صالح السندي ناقدًا الحداد: «فمن يقصد بقوله، وحتى من نسب إلى العلم، وكان في باطن أمره من أهل السنة أهم علماء أهل البدع؟! إنه لا يتبادر إلى الذهن إلا العلماء وطلاب العلم في هذه الجزيرة وفي غيرها ممن هم على جادة السلف، وهكذا يصفهم الكاتب بكل جرأة بالنفاق أو المداهنة أو الجبن أو الزلل؛ فنسأل الله الحماية من الغرور بالنفس، وسوء الأدب مع أهل العلم والفضل.

وإنني أسأل الكاتب فأقول: هل كان لك صولات وجولات في ميدان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو إنك ممن ينافق أو يداهن، أو يجبن أو يزل؟!» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٥٦) وفي ص (٧١) من «مجازفات الحداد» يقرر ذلك الشيخ ربيع - حفظه الله - بقوله: «إن الرجل عنده نزعة تكفيرية حادة ومظلمة».

«خامسًا: إذا كان على التبرك وهو غير ما سبق (أولاً: في تقبيلها على سبيل التدين والفضل في الدين، إذ أن اعتقاد التبرك (حدوث البركة) بدون نص شرعي صحيح صريح من أكبر طرق الشرك في زماننا هذا بل قبله بأزمان بين المسلمين فقبلوا القبور والأعتاب، =

....

= والأحجار والأشجار، وهذا حالهم تراه فكيف تأسى على قوم كافرين». فبعد هذا التعميم وصفهم بأنهم قوم كافرون بماذا ؟ بالتبرك بتقبيل الأشياء المذكورة وهذا من وسائل الشرك وليس هو الشرك كالدعاء والذبح والاستغاثة والاستعانة والنذر والتوكل والرجاء والرغبة إذا صرفت أوصرف منها شيء لغير الله تعالى. ثم لا يأتي التكفير إلا بعد قيام الحجة على من جهل أنها من الشرك والكفر فقد أطلق وعمم ذلك فليبين ولم يشترط قيام الحجة.

ومما هو جدير بالذكر أنني لم أر للرجل أي حماس أو نشاط ضد الشرك الأكبر من الدعاء والاستغاثة... الخ، فلماذا؟ قلت: وهم في طنطا معقل الطغيان الصوفي.

الأمر الثاني: ضيق نطاق الاستثناء جدًا عنده، فقد قال في كتاب عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة ص (٥) «فلما ظنوا (يعني الأصناف المتقدمة صالحهم وفاسقهم) في كل متشدق بالكلام أنه يجوز بل يجب الأخذ بروايته ورأيه وأن السيئات تمحوها حسناتهم المزعومة والتي إن فتشت عنها لم تجد لها أثرًا يؤثر، فقد أصبح الإسلام كله في غربة كما قال رسول الله - ﷺ «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود كما بدأ فطوبى للغرباء».

انظر هذا الكلام كله بدقة وخاصة قوله: «فقد أصبح الإسلام كله في غربة ثم تأكد من نظرته إلى أهل السنة في العالم و جهادهم ودعوتهم ومدارسهم وجامعاتهم ومؤلفاتهم، هل يقيم لهم ولها أي وزن؟ بل يرى إن فتشت عن حسناتهم لا تجد إلا أنها حسنات مزعومة، ولا تجد لها أثرًا يؤثر، وأصبح الإسلام كله غريبًا في عقائده وعباداته وأخلاقه. فيا ويل الإسلام والمسلمين، ويا ويل أهل السنة والمنهج السلفي من أمثال هذا الرجل، وهو مع هذه الحرقة من أكذب الناس، بل والله ما عرفت أكذب منه» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٧٣)

وهنا قال تلميذه صاحب «سنن الغرباء» المدعو محمود بن إمام آل موافي - هداه الله - في ص (٢٧٣) في جرأة بالغة، بل في جهل جهيد: «من أجل ذلك صدق من قال: جميع المبتدعة زنادقة» انتهى

قلت: هذا هو الغلو الذي نخشاه - عليك وعلى أتباع الحداد - فإطلاق الزنديق له دلالته!!! فانظر كيف آل أمرك، وكيف أرداك خبلك وخبطك وخلطك وخطلك.

وفي ص (٥٨٤) ومع إقرار المسود المتتابع المتتالي بأننا لسنا في زمن علم، أي نحن في زمن الجهل وعليه يغلب الخطأ وتكثر البدع وقد يقع الكفر، لكن الجهل يغفره - يستره - ويمنع من إطلاقه، إلا أن المسود يغالي في الباب وهنا يأتي بنوع آخر من أنواع الشرور =

أما هم فمعلوم بغض النظر عن إقرارك.

وأما أنتم: فهذا إقرارك - والإقرار موجب للحد - وسيأتي التدليل على ذلك من كلامك، وهو كثير[(١)].

= وهو تربية الصغار على هذا الفجور، ويسوق على ذلك أثر فيه مقال، ثم يقول: «انظر رحمني الله وإياك كيف تعلم الصبيان بغض المبتدعة وهم صغار، ثم انظر لحالنا كيف أن بعض الكبار لا يفرقون بين السنة والبدعة، فأمة أطفالها بهذا الحال، ما بالك بالرجال؟!» انتهى

قلت: حال رجالكم التكفير والغلو فيه، وهنا أقول: يرحمني ويرحمك والحدادية وسائر المسلمين الله تعالى من هذا الشقاء وعصمنا وعصم أبناءنا من هذا البوار، ومتعنا اللهم بكتاب ربنا - سبحانه - وسنة نبينا ﷺ وفهم سلفنا - رحمهم الله تعالى.

(١) في المقدمة نفسها ص (١٣) وصف المسود قائلا «إن شرع الله لا يصلح لزماننا» بأنه من الزنادقة - والزنادقة عند الإطلاق: الكفار - فكفر بمجرد القول، وهذا ما قرره وأفرده في باب كامل يأتيك، وعليه فيعتبر منهج الحدادية منهج غلاة التكفيريين.

وفي ص (٣٩١) أثر عن سيد من سادات التابعين - بالمناسبة مما أثنى به عليه - رحمه الله تعالى - أنه: «أعلم بمن تقدمه بالآثار، وأفقههم في رأيه» «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٢٤)! فيه النهي عن النظر إلى أعوان الظلمة إلا بإنكار، وإلا حبط العمل!!! فهل النظر إلى الظالمين أو حتى السكوت على ظلمهم محبط للعمل؟ وما الدليل؟ ثم من هم الظالمون المقصودون في الأثر؟!

ومثله عن أمير المؤمنين في الحديث ص (٣٩٤) وكرره في ص (٣٩٦) لكنه أخف حكمًا؛ إذ اعتبره خطيئة! وهل نعتقد هذا ونتعبد به ؟

وفي ص (٤٥٦) أدخل المسود خروج الكلمة في باب الخروج على الحكام واعتبره - وهذا صحيح؟

وفي ص (٤٧٥) أورد أثرًا لشرطي نائم وحان موعد الصلاة، وأراد أحدهم إيقاظه فنهي ودعي على الشرطي وفيه «ما استراح الناس حتى نام هذا» أيصلح الاستدلال بواقعة عين، في هذا الباب. أم تريد التعميم.

وفي ص (٤٩٧) ذكر أثرًا فيه «لا تنظروا إلى دورهم، ولا إليهم إذا مروا على المراكب» =

ثانيًا: وقوع الشتيم فيما أنكره السلف أشد النكير، إذ أراد البراءة فاستدل بذا بفعل الصحابة ﷺ ثم عاد فأقرّ ما قد نفاه، وألزمهم الحجة بفعالهم، إذ أنهم يطعنون في الأمراء والعلماء من أهل السنة!!! وهذا منه غريب بل عجيب إذ يلزمه ما لم يلتزمه، وأثبت السنية لعلماء وأمراء هنا، وقد نفاها عنهم بعد[1]

= ثم بين قوسين (أي: الظلمة) والسؤال: من هؤلاء الموصوفين بالظلم، أصحاب المراكب المنهي عن النظر إلى ديارهم فضلًا عن ذواتهم. وما وراء إيراده؟ وأين التعليق سيما والحاجة الآن ماسّة إليه؟

وفي ص (٥١٣) يفتي المسود بتأثيم المعنيين في وزارات الإعلام في ديار المسلمين الذين يصرحون بنشر كتب أهل الابتداع - ولا ينسى أخي القارئ أن جل كتب أهل الإسلام عنده كتب ابتداع: كشروح الصحيح، وجميع كتب شيخ الإسلام وتلاميذه: ابن القيم والذهبي وابن كثير وابن رجب وابن مفلح وابن عبد الهادي، وغيرهم، وجميع كتب أبي محمد بن حزم والشوكاني والألباني وغيرهم - رحمهم الله تعالى جميعًا ونفعنا بعلومهم النافعة القائمة على تقديم الوحيين وعلى فهم السلف الصالح - في الوقت الذي يجب أن يشكروا ويدعى لهم بالتوفيق والتسديد والزيادة من كل خير، فالوزر - بالنظر إلى ما تقدم وأشباهه خطيئة، ويخرج خلاف ذلك، مع اعتبار تقديم النصح قبل الحكم، ويكون من أهله لأهله وفق ضوابط شرعية - وقع على غير أهله، فما الحكم هنا؟!

(١) وفي ص (٤٨٥) بعد أن شغب قبل على الثوريين على الحكام وبدعهم، قال هنا: «إن تولية المبتدعة الولايات فتنة، وأي فتنة، فما بالك وقد أصبحوا في زماننا حكامًا لبعض بلاد المسلمين، وأصبحوا قضاة وضباط شرطة بل والأدهى أصبحوا معلمين لصبياننا بالمدارس والجامعات، فحدث عن الفتنة التي انتشرت ولا حرج، كل هذا بسبب الغفلة عن منهج أهل السنة في معاملة المبتدعة. وفي ص (٤٩٠) ذكر أثرًا، فيه «إن البلاء كل البلاء إذا كانت الأئمة منهم» انتهى.

التعليق:

أولاً: وكما تقدم، إذا كان ذلك كذلك، فلما شغبت على من قام بالمنهج الذي دعوت إليه. إذ قام هذا المجاهد المناضل الشجاع - عندك - وهو في الحقيقة، الجاهل بمنهج أهل السنة في التعامل مع الولاة - إذ قام هذا بسبهم وفضحهم وإهانتهم بل ومنهم من قتل بعضهم، وحرّق الديار وأفسد - لم الإنكار عليهم إذن؟ أم هو التستر، شأنكم في ذلك =

فهل الإثبات والنفي مترادفان؟! أم هو من باب» ضرب أخماس لأسداس»[١].

وبعد النظر في المقدمة نعرج في عجالة على مسوده.

۞ ۞ ۞

= شأن كل حزبي: الدندنة بالأثر، ثم يقع في مخالفة الأثر.

ثانيًا: أليست هذه هي الدعوة الملحة الصارخة للخروج على الحكام بنوعيه ؟!

ثالثًا: قولك: «وحدث على الفتنة التي انتشرت ولا حرج" أي: فتنة انتشرت، يا هذا: الجهل من زمن بعيد مديد منتشر، ومن سنوات قريبة عادت الفئام إلى الله تعالى، وتركت كثير من البدع والمنكرات، وأقبل الكثير على العلم الشرعي، والالتزام بالهدي الظاهري - قدر الإمكان - وفي الأيام المقبلة - إن شاء الله تعالى - يكثر الخير ويزاد، والفضل لله من قبل ومن بعد.

رابعًا: إردافه لهذا الكلام بباب: من صور هجر المبتدعة: عدم سكنى الديار التي تنتشر فيها البدع أو مجاورتهم. ص (٤٩١) وعليه فالواجب الهجرة من تلكم الديار، بعد ما تقدم من أحكام، ولناظر أن يتخيل الحال عند إنزال هذه الأحكام الحديدية الحدادية .

وفي ص (٤٨٩) يسأل لما ذكر أثرًا «الإرجاء دين الملوك»!!! فهل كان أفضل ملوك هذه الأمة، خال المؤمنين، معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كذلك ؟! وهل عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - كذلك ؟!

(١) وهذا مثل يضرب للمماكرة والخداع .

فصل فيه بيان جملة من الاضطرابات والمتناقضات في المنهج الحدادي اضطرابه وتناقضه في مسألة العذر أم الزجر بالهجر

في ص(٢٥): عن عبد الله بن الداناج قال سمعت أبا عبد الرحمن وجلس في مسجد البصرة، فجاء الحسن، فجلي إليه، فتحدثا فقال

أبو سلمة، حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إن الشمس والقمر يكوران في النار يوم القيامة، فقال الحسن: ما ذنبهما؟ فقال: إني أحدثك عن رسول الله ﷺ فسكت الحسن».

لكن ابن عمر رضي الله عنهما نهر ابنه وهجره، وعمر ضرب - رضي الله عنه - صبيغًا - رحمه الله - ونفاه[1].

---

(١) وانظر إلى شيخه - الحداد - وغلوه الفاحش، ومقدار علمه وفهمه، إذ يقول في ص (٤٠) من وريقاته، بعد إيراده لقصة صبيغ - رحمه الله تعالى - يقول: «وكذلك قال أئمة أهل السنة، فأوردوا قصة صبيغ في هجر المبتدع وتحقيره، وكل المبتدعة أهل كلام» انتهى

هذه الكلية تحتاج تتبع واستقراء، ولو لم يكن في ردها إلا ذكر بدعة الخوارج، وليست من المنهج الكلامي في شيء، لردت.

قلت: إذا علمت هذا فاقرأ ما دونه المسود نفسه في ص (٥٥٠) إذ ذكر أثرًا عن إمامين أنكر أحدهما ما هو أشد من فعل صبيغ بن عسل - رحمه الله تعالى - ومع ذلك ترفق سيد التابعين - رحمه الله تعالى - معه في الخطاب، وأرشده إلى الصواب في الجواب.

وبعده آخر: مع ترجمان القرآن رضي الله عنه وتوافق هديه مع هدي سيد التابعين!!! فهل نبدع=

فهل ننصح وَنُذَكِّر، أم نهجر ونُشَرِّد؟

أم هناك أمور لا بد من اعتبارها في التأديب تختلف باختلاف الزمان - علم أم جهل - والمكان - السنة ظاهرة أم البدعة قاهرة - والشخص - أصوله سنية أم بدعية، وهجره آكد أم نصحه أوجب، وهل ينصح تصريحًا أو تلويحًا. وفقه الحاكم - أي: اعتبار المصالح والمفاسد، وترتب الأحكام تبعًا لها: من إدانة أو عفو: مشروط كان أو غير مشروط - واختصارًا لا بد اعتبار الحال والمآل في إنزال الأحكام.



= ونسب ونطرد ونهجر؟ أم نصبر ونرفق ونحلم ونعلم؟!

أين تحقيق أهل العلم يا قوم؟ أغابت عنكم ضوابطهم؟ أم هو التعالم والتقول على الشرع، والتجني على الخلق؟ رزقنا الله وإياكم والمسلمين حسن الاتباع.

اضطرابه وتناقضه في أمر القصاصين

ذكر ص(٤١) أمر الصحابي الجليل أنس رضي الله عنه به، ورفضه للقول ببدعيته.

وفي ص(٥٩، ١٩٠، ١٩٨) ينقل عن الصحابة وأئمة التابعين، القول بدعيتها؟!

وفي ص(١٩٩) يجمع بين أقوالهم - وهذا منه قليل - بطريقة لو اعتبرها مع الكثير لسلم، وبرأ الكبار الأخيار، ولا أنسى أن أشير أيضًا أنه بالغ في تصوير حالنا اليوم مع القصاصين.



اضطرابه وتناقضه في مسألة الرأي

نقل المسود في ص(٤٥) القول بالرأي عن مفتي الحج أبي محمد عطاء ابن أبي رباح - رحمه الله - ثم في ص(١٤١) أورد أثرًا فيه النهي عن اتخاذ الرأي إمامًا (وفي الأثر نفسه الدلالة على اعتبار الرأي الحسن الموافق لروح الشرع كتابع، كما لا يخفى، وسيأتي)

وفي ص(٢٥٠) عن أبي بكر المروزي، قال: « قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أترى يكتب الرجل كتب الشافعي؟ قال: لا. قلت: أترى أن يكتب الرسالة؟ قال: لا تسألني عن شيء محدث. قلت: كتبتها؟ قال: معاذ الله». انتهى.

لم سكت؟ وما وراء إيراد مثل هذا الأثر؟ ولم جمع بين الرأي وعلم الكلام وخلط بينهما؟ أوليس الشافعي - رحمه الله تعالى - هو القائل تلكم المقولة العظيمة التي حفظها صغار الطلبة، بل وصارت مثلًا في ذم الكلام وعقوبة أهله، واتباع الوحيين، وانظر ما زبرته أنت عنه فيه ص(٢٥٢)؟ لاسيما وأن الإمام الشافعي إمام من أئمة الدنيا المتبوعين الكبار[1] بل وشيخ الإمام أحمد - رحمهما الله تعالى - عنه أخذ؟

إذن..وحتى الآن تم للمسود القدح في ثلاثة أئمة من الأربعة، فلم يبق إلا الإمام مالك - رحمه الله تعالى - وأفيد المسود بأنه كذلك[2] كان له

---

(١) **وقال مؤرخ الإسلام الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي -** رحمهما الله تعالى: «ونال بعض الناس منه غضًا، فما زاده ذلك إلا رفعة وجلالة، ولاح للمنصفين أن كلام أقرانه فيه بهوى، وقلّ من برز في الإمامة وردّ على من خالفه إلا وعودي، نعوذ بالله من الهوى» «سير أعلام النبلاء» (١٠/٨).

(٢) بل وجدت المسود نفسه قد نقل ذلك عنه في ص (٢٥٩) بل ونقل ما هو أفحش! وما أدري ما وراء ذلك؟ وما هي مناسبته؟

رأي؟ فليسقط! بل وهذا الصحابي العظيم ابن مسعود رضي الله عنه قال: أقول فيها برأي، مع وجود نص؟ فما قولك؟

يا أخي! يجب أن تفرق بين الرأي الصحيح المحمود والذي وافق روح الشرع، وكان وفق دلالات النص، وبين الرأي المصادم النص المباين له؟ وكذلك تفرق بين من قال بالرأي ظنًا منه لا نص - كما هو حال الصحابي العظيم عبد الله بن مسعود[1] رضي الله عنه وبين من رد النص الصحيح الصريح برأيه الفاسد الكاسد، أو تأوله فأخرجه عن دلالته إلخ.

وتأكيدًا وتوكيدًا لذلك خذ هذا المثال من كلامك - تحت باب واحد، جمعت بين تناقض ظاهر كعادتك - ففي الصفحة المشار إليها آنفًا طعنت في الإمام الكبير ابن المبارك - رحمه الله تعالى - ورميته - ظلمًا - بما رمي به سلفه، ثم في تاليتها نقلت عنه قوله: لا تتخذوا الرأي إمامًا! وهذا بمفهومه أنه قد يقبل تبعًا للنص، أو إن لم يكن نص، بشرط أن لا يخالف نصا. وبذا ينضبط الفهم، ونرحم أفاضل الخلق، ونبرأ من الإثم.

ثم في ص(٣٦٥) نقلت عن علي رضي الله عنه أثرًا فيه تقيد الرأي بـ «المبتدع» وفي ص(٣٧٨) ذكرت أثرًا عن ابن عباس رضي الله عنهما فيه الإشارة إلى اعتباره التفريق: «من أحدث رأيًا ليس في كتاب الله، ولم تمض به سنة رسول الله ﷺ لم يدر على ما هو منه إذا لقي الله عزّ وجل».

وفي تاليتها عاد!! وفي ص(٤٢٤) جاء السؤال عن الآراء، وفيها: أخذ رأي: مالك والأوزاعي والثوري والشافعي» المتضمن استحسانه، والمقتضي للعمل.

وفي ص(٤٢٤) يعود القهقرى فيمنع الكتابة عن أهل الرأي. وبعدها في

---

(١) واتحف المسود ومن نحا نحوه بما ذكره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال: «قراؤكم وعلمائكم يذهبون، ويتخذ الناس رؤوسًا جهالاً يقيسون الأمور برأيهم» «جامع بيان العلم» (٢٠١٠).

ص(٥٨١) إمام كبير يطلب الرأي ويفرح به ويؤكده. ثم يعود في ص(٦١٢) و (٦١٨) النهي عن الرأي[١].



(١) **في «إعلام الموقعين عن رب العالمين» للعلامة أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية** (١/٦٨ - ٧٠) وبعد نقل ما ظاهره التعارض في العمل بالرأي: «ولا تعارض بحمد الله بين هذه الآثار، عن السادة الأخيار، بل كلها حق، وكل منها له وجه، وهذا إنما يتبين بالفرق بين الرأي الباطل الذي ليس من الدين، والرأي الحق الذي لا مندوحة عنه لأحد من المجتهدين، فنقول والله المستعان: الرأي ثلاثة أقسام: رأي باطل بلا ريب، ورأي صحيح، ورأي هو موضع الاشتباه. والأقسام الثلاثة قد أشار إليها السلف، فاستعملوا الرأي الصحيح، وعملوا به وأفتوا به، وسوغوا القول به، وذموا الباطل، ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به، وأطلقوا ألسنتهم بذمه وذم أهله. القسم الثالث: سوغوا العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطرار إليه، حيث لا يوجد منه بد، ولم يلزموا أحدًا العمل به، ولم يحرموا مخالفته، ولا جعلوا مخالفه مخالفًا للدين، بل غايته أنهم خيروا بين قبوله ورده، فهو بمنزلة ما أبيح للمضطر من الطعام والشراب الذي يحرم عند عدم الضرورة إليه» انتهى المقصود ومن طلب الإفادة ورام الزيادة فعليه بهذا الكتاب المبارك الماتع .

اضطرابه وتناقضه في مسألة الدخول على السلاطين

(١) - في ص(٥٢) نهي الفضيل - رحمه الله تعالى - الدخول على السلطان».

وفي ص(٥٧) ذكر دخول ابن عيينة - رحمه الله تعالى - وأكله، ونهيه في اجتهاد - مخالفته لا تضر - وامتثل السلطان - رحمة الله عليه.

(٢) - وفي ص(٦٤) يعود فيذكر لنا تحذير سفيان - رحمه الله تعالى - من الدخول» وفي ص(٩٩) ينقل لنا عن أمير المؤمنين - في الحديث - سفيان - رحمه الله تعالى - حال الأول مع السلاطين، ثم يصف من يدخل عليهم من معاصريه بأنهم شرار الناس».

(٣) - وفي ص(١٠١) ينقل لنا دخول الإمام مالك - رحمه الله تعالى - وهو من معاصري سفيان الثوري - رحمه الله تعالى - على هارون الرشيد، وإكرام الرشيد له وفي ص(١٤٣) أثر في الثناء على الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - على رجل يغشي السلطان. وفي ص(٢١٥) ينقل عن الإمام الكبير ابن شهاب الزهري - رحمه الله تعالى - أنه من كثرة تردده على السلطان، عرف عند شانئيه بأنه «منديل السلاطين».

وفي ص(٤٠٨) عن أبي قلابة لأيوب - رحمهما الله تعالى - النهي عن أبواب السلاطين، وبعده عن ابن مسعود ﷺ النهي عن مخالطة السلاطين. وفي ص(٥٥٠) النهي عن الدخول على السلطان.

فيقال للمسود: ما هذا؟ أين تحرير المسألة؟ وهل في ذا ثناء على السلف ومدح لهم أم فيه قدح؟ والرمي بالتناقض والاضطراب أو التجهيل؟

اضطرابه وتناقضه في مسألة شرط الاتباع

في مسألة شرط الاتباع: ينقل المسود ص(٦٦) قول: «غفر لي بقليل من السنة» وشيخه الحداد يشترط الإتيان بكامل السنة، حيث أصل لهم في ص(٢) من وريقاته «من هم المبتدعة» الاستدلال على أول أصل من أصوله «لا يكون المرء من أهل السنة حتى توجد فيه خصال السنة» واستدل على ذلك بقول الإمام البربهاري - رحمه الله تعالى - في غيرما موضع. وقال: كما قال مالك وغيره من أئمة أهل السنة - رحمهم الله تعالى» انتهى[1].

وأقول: كيف هذا والآيات دالة على أن التكليف وفق القدرة، والأوامر منوطة بالاستطاعة، مع ضميمة السنة أيضًا، وكيف أن النبي ﷺ كان يلقن أصحابه - حال البيعة - اشتراط الاستطاعة ؟!!!

وإنا إذ نذكر هذا نذكر معه النهي عن الغلو، وكيف أنه كان سبب في إهلاك من كان قبلنا، والله تعالى الهادي.

---

(١) **قلت**: فاعتبرت الإمام مالك - رحمه الله تعالى - أحد أئمة أهل السنة، وهذا - والله - سرني، وكم يزداد سروري - ولست سروريًا - لو عددت - فأكثرت - من ذكر الأئمة الأعلام دعاة الأنام على تعاقب الأعصار في مختلف الأمصار، وأدخلتهم - متفضلاً - في رياض السنة، إذ قولك هو القول، وحكمك هو الحكم!!! فتبًا يا حداد تبًا، وسحقًا لك ولهرائك سحقًا، والله المسؤول أن لا يرى سوادي سوادك المريب، حتى لا أرى وجهك الكئيب.

وعليه فقد اعتبر المفرط في بعض خصال السنة هالك مفتون وذلك في قوله: «فانفضح ذلك الذي ينتسب إلى السنة، وفرط في بعض خصالها، فالتقمته نار الفتنة، فهلك وأهلك» هذا الغلو يؤول بأفراخه إلى إفراط في الحكم - وقد كان من هذا الجاهل - ولو تلمس خطى ساداته من العلماء وعلى رأسهم الكبار: الألباني وابن باز وابن عثيمين - رحمهم الله تعالى - لكفى، ولكنه الخبط والخطل بل والخبل.

اضطرابه وتناقضه في مسألة كتابة الأحاديث الرديئة

في ص(٧٠) نقل عن سفيان - رحمه الله تعالى - وغيره، النهي عن ذلك، بل ونفي الفلاح عن فاعله، ومع كون ذلك يشمل أحاديث الفتن بين الصحابة وغيرها من كل مكذوب أو موضوع أو إسرائيلي مخالف للأمر الشرعي، إلا أن المسود قصره على ما عبر عنه بـ «مثالب الصحابة» - رضوان الله عليهم - فقط»

فنقول له: لِمَ لَمْ يسعك ما وسع سلفنا الصالح من التعبير عما كان بقولهم«ما دار بين الصحابة» بدلاً من ذكر لفظة «مثالب» وهي العيوب!

ثانيًا: أقول: ومع ذا لا يسلم له هذا الإطلاق، بل اشترط أهل العلم شروطًا معروفة مبثوثة حال ذكر ما دار، وقد نقله الكرام - بشروطه - بلا إنكار.

ثالثًا: وإن أردت به ضعيف الحديث وموضوعه، فأقول: ثبت عن إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين - رحمه الله تعالى - أنه كان يحفظه، وله في ذا تعليل، علمه الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وسكت، وانظر «تهذيب الكمال» للحافظ المزي في ترجمة يحيى بن معين - رحمه الله تعالى.



اضطرابه وتناقضه في مسألة التلقي والأخذ عن أهل البدع

يذكر - كما تقدم معنا الإشارة إلي بعضه - من الآثار القاضية بعدم قبول ولو حرف منكسر، أو كليمة عليلة عن مبتدع - بزعمه - ثم يعود

القهقرى فينقل لنا عن قائليها وغيرهم من الكبار العظام أنهم خالفوا - ولا تنسى أن المخالف عنده يهجر ويبدع - فنقل لنا في ص(١٣٧) أن الإمام عبد الله بن المبارك - رحمه الله تعالى: كان ينقل عن مبتدع - بزعمه - مع علمه ببدعته بل ويخالف سفيان - رحمه الله تعالى - بل نقل لنا في ص(١٣٨) أن سفيان نفسه كان يخالف أيوب - رحمهما الله - ويأخذ عن عمرو بن عبيد! وهذا يحيى بن سعيد الإمام العلم كذلك كما في نفس الصفحة، بل ينقل عن إمام أهل السنة، وإمام الجرح والتعديل أنهما فعلا ذلك. كما في ص(١٤٠) فما وراء ذلك ؟!! أترك تفسيره للقارئ!

وفي ص(٧٤) يقول المسود: وهو يتكلم عن أهل السنة الأوائل، أنهم كانوا: «لا يعرضون قلوبهم للمبتدعة فلا يسمعون منهم، ولا يقرأون لهم، ولا يصاحبونهم خوفًا على سلب السنة منهم وهم كذلك» انتهى

هذا قوله، ثم انظر إلى تطبيقه وفعله، ففي ص(٧٩) وغيرها كثير ينقل عن بعض من رماهم بالابتداع!! بل وأقام أركان مسوده الهذيل على جهودهم!!

(١) - ينقل عن مؤرخ الإسلام أبي عبد الله الحافظ شمس الدين الذهبي - رحمه الله - والذي وزع الطعن فيه على تضاعيف مسوده الأسود، ما يصحح فهمه!! ومستدلاً بقوله!!

(٢) - وفي ص(٤١٣) النقل عن مصنف ابن أبي شيبة.

(٣) - في ص(٤٦٨) نقل عن«الحجة» لأبي القاسم الأصبهاني - رحمه الله تعالى - وقد رماه بالابتداع وعليه فهو يجرم بل يحرم الأخذ عنهم والنظر في كتبهم - بل وقال: إن دعت الحاجة، فلا يذكر اسمه، وقد خالف هنا ما دعا إليه - ويعتبر المخالف مبتدعًا، فما القول؟!!

(٤) - وفي ص (٣٥٩) نقل من مصنف الحافظ عبد الرزاق الصنعاني - رحمه الله تعالى.

(٥) - وفي ص(٣٦٥) ينقل عن الإمام البيهقي - رحمه الله تعالى.

(٦) - وما لا يحصى نقل عن«الحلية» لأبي نعيم و«تاريخ دمشق» لابن عساكر. كما نقل عن «المنتظم» لابن الجوزي[1] فما القول؟

---

(١) **ومن الجدير بالذكر** أن الحداد قام بعمل فهرسة لمصنف عبد الرزاق الصنعاني - رحمه الله تعالى - ومن شأن الفهارس تسهيل الاستفادة وتقريب الفوائد والفرائد، هذا مع رميهم له بالابتداع وتحذيرهم من التلقي عنهم، ووصيتهم بحرق كتبهم!!!

كما قام هذا الحداد بخدمة كتاب الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة - رحمهما الله - والذي رموه بالعظائم! أوليست خدمته للكتاب دعوة للاستفادة منه؟ وبالتالي الأخذ عنه؟ أوليس في ذلك مناقضة صريحة لما تدعو إليه بلسانك الباطش، وما يخطه بنانك الآثم؟ أليس ذلك هو عين الخبط والخلط؟ وفيه الدلالة على الجهل أو الحمق، نبئونا بعلم إن كنتم صادقين !!

بل وأغرب من ذلك كله وأعجب - بل ويعجب منه العجب - حينما يعرف القارئ أن الحداد قام بخدمة كتاب وصفوا - الحدادية - مصنفه بأنه رأس في علم الكلام، والقول بوحدة الوجود، و..و..و..حتى أوصى العلماء قديمًا بحرقه لضرره، وقد أحرق في كثير من البلدان، إلا أن الحداد مع ما يدعو إليه يقوم بخدمة هذا الكتاب، أعني كتاب «الإحياء» للغزالي، ونترك التعليق والتعبير بحسب ما يراه القارئ المنصف الأريب.

وأقول: قال الشيخ عبد الرحمن الوكيل - رحمه الله تعالى: «حاول السبكي في كتابه «طبقات الشافعية» تبرئة ساحة الغزالي بزعمه أنه اشتغل في أخريات أيامه بالكتاب والسنة، ونحن نسأل الله أن يكون ذلك حقًّا، ولكن لا بد من تحذير المسلمين جميعًا من تراث الغزالي، فكل ما له من كتب في أيديهم تراث صوفي، ولم يترك لنا في أخريات أيامه =

بل وهذا شيخه في وريقاته«من هم المبتدعة» يستدل بكلام شيخ الإسلام بل ومن عدة كتب له في ص(١٠، ١٤، ١٩، ٢١) بل وترحم عليه!! وكذا تلميذه الإمام الكبير ابن القيم - رحمه الله تعالى - ص(٢١) وأيضًا العلامة الألباني - رحمه الله تعالى - وعزا إلى بعض كتبه ص(٢٣، ٤٦) ونقل عن إمام الأئمة ابن خزيمة - رحمه الله تعالى - والذي قال بقول جهم، إلا أن الحداد عذره[1] ويقال له: ولما لا تعذر الإمام العلم المجتهد أبا محمد بن حزم - رحمه الله تعالى - كما صنعت مع هذا الإمام، إذ يلزمك هذا، وهو لازم ملزم ؟!

بل ومن عجيب أمر هذا الحداد - وعجائبهم جمة - أنك تراه يقدح في الإمام العلم أبي محمد بن حزم - رحمه الله تعالى - متكئًا على كلام العلامة الألباني - رحمه الله تعالى - كما في ص(٣٩) من وريقاته - إن ثبت - ثم يرجع فيرمي العلامة الألباني - رحمه الله تعالى - نفسه بالإرجاء، فاستدل بقوله وهو عنده متهم! بل وخالف أصول منهجه الذي لا يعتبر جرحًا ولا

= كتابًا يدل على أنه اشتغل بالكتاب والسنة» «هذه هي الصوفية» ص (٥٢)حاشية

وقال - رحمه الله تعالى - في كتاب الغزالي الإحياء: «ومما قيل في كتاب «الإحياء» «إنه كتاب لا يؤخذ منه دين، ولا حجة للدين، بل هو كتاب أمشاج من الصدق والكذب، ومن الحق والباطل، ومن الهدى والضلال، ومن الإيمان والكفر» «من ضلالات الصوفية» ص (٥٥)

وقال - رحمه الله تعالى: «إن الإحياء كتاب كبير، ولكنه ليس كتاب دين» «من ضلالات الصوفية» ص (٥٧)

(١) في ص (٣٤ - ٣٥) قال الحداد: «وابن خزيمة رحمه الله تعالى ليس بجهمي ولا شعرة منه، ولكن هذا من ضعف الرأي بسبب عدم اطلاعه على كلام أهل العلم كسفيان بن عيينة والحميدي وإسحاق وأحمد غيرهم - رحمهم الله تعالى - على صحة الحديث وعدم تأويله». انتهى.

قلت: كان يكفينا من هذا الشتيم اعتذاره عن إمام الأئمة دون رميه «بضعف الرأي».

تعديلاً إلا منهم ومنهم فقط - إذ هم أهل السنة - بزعمهم!

بقي معنا أن نذكر ما قاله المسود في ص(٣٠١): «وهذا دليل على أن أهل البدع كانوا مذمومين حتى عند العامة، وذلك بسبب تشهير أهل السنة بهم وتعريف العامة ببدعهم، فماذا عن زماننا؟». انتهى

قلت: وهذا أيضًا متمم لانحرافه عن منهجه، والذي زعم أنه منهج أهل السنة، وحكم بأن مخالفه مبتدع.

وفي ص(٦٠٧) قال المسود: والمبتدعة فساق وليسوا بالثقات، فكيف يروى عنهم؟! وشدد على ضرورة إنزال لوازم الابتداع على المتلبس به، وها هو قد تلطخ به المسود من منبت شعره إلى أخمص قدميه!!!

وفي ص(٥٦٥) ذكر أثرًا فيه رمي من شتم السلف بالفسق، وهو قد أكثر من ذلك.

وفي ص(٥٨٠) أثر فيه «ولا تسب السلف فيكبك الله على وجهك في النار» انتهى

قلت: هذا يلزم المسود وشيخه الحداد ومن ابتلي بهذا البلاء - على علم وقصد - إلا أن يتوبوا...



اضطرابه وتناقضه في مسألة تقليد الرجال

في ص(٤٣) ينقل على إمام من أئمة الصحابة وأئمة أهل السنة قوله: «ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً إن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإن كنت لا بد مقتدي فبالميت؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة» «اللالكائي (١/ ١٠٥)

وفي ص(٤٨ - ٤٩) يذكر الآثار بخلاف ذلك!! فليبين لنا كيفية تحقيق الاتباع، نقلد أو لا نقلد؟! فلا غرو فنحن أمام منهج يصح فيه الجمع بين المتناقضات والتفريق بين المتماثلات؟!



اضطرابه وتناقضه في مسألة الحجاج بالسنة

في ص(١٩٦) ذكر أثرًا فيه إثبات الضلال لمن اكتفى بالقرآن. ثم يتناقض في ص(١١٤) فينقل لنا عن التابعي الكبير مسروق - رحمه الله: «ما من أحد من أصحاب الأهواء إلا في القرآن ما يرد عليهم، ولكنا لا نهتدي له «ذم الكلام» (٢٠٤) وفي ص(١١٥) ينقل مثله عن الشعبي - رحمه الله تعالى - ثم يعود في ص(٥٤٦): «لا تخاصم بالقرآن وخاصم بالسنة».

فما الموقف إزاء هذا التناقض في التوجيه؟ وما حكم المسود في مخالف أي السبيلين؟! أمبتدع هو أم متبع ؟

والسؤال المتمم وهو كيف نفهم الأثر ص(١١٦) وهو قول الحميدي: كنا نريد أن نرد على أصحاب الرأي، فلم نحسن كيف نرد عليهم، حتى جاءنا الشافعي، ففتح لنا»

وفي ص (١١٧) قول أبي ثور - رحمه الله تعالى: «كنت أنا وإسحاق بن راهويه، وحسين الكرابيسي ما تركنا بدعتنا حتى رأينا الشافعي»

ونقول له أين الوحيين من الذكر؟

وما هذا الذي جاء به الشافعي - رحمه الله تعالى - وكان سببًا في الفتح؟!

وهل عرفه الصحابة وتكلموا فيه ؟!

أوليس على أصولك يكون بدعة؟!

إذا علمت ذلك فارجع إلى قولك ص(١٤٦): «لا تنصب نفسك إمامًا في السنة»



اضطرابه وتناقضه في مسألة:
التفضيل أو التقديم

لقد اعتبر المسود أن من قدم عَلِيًا عَلَى عثمان رضي الله عنهما فهو شيعي والمسود يكفر الشيعة - وبالطبع وثب عليه بما هو معروف من حاله وحال أمثاله، وتقدم معنا قول الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - بعدم تبديعه!

وهنا ثالث ففي ص(١٢٣) يعود فينقل لنا أثرًا عن أبي أسامه - رحمه الله تعالى - قال: «من قدم علينا عليًا على عثمان رضي الله عنهما فهو أحمق».

فما القول إزاء هذا التناقض - والقضية قضية كفر وإسلام عنده؟!

ثم عاد في ص(٤٠٧) إلى النهي عن مجالسة من قدم عليًا على عثمان رضي الله عنهما وفي ص(٤٢٤) عن إمامين كبيرين أنكر أحدهما على الأخر التقديم وقال «لا كلمتك حتى ألقى الله عزّ جلّ».

وفي ص(٤٥٠) يستدل بمن قدم عليًا رضي الله عنه في الذكر، في معرض الاستشهاد.

وفي ص(٤٧٥) ذكر أثرًا عن قتادة[1] - رحمه الله تعالى - فيه تقديم علي

(١) وهنا أهمس في أذن المسود قائلاً: لم تنقل عن قتادة - رحمه الله تعالى - وقد رميته في موضعين بالقدر؟ والقدرية - عندك - كفار - إلا أنك في موضع وعلى استحياء قيدت بنفاة العلم - وقد أحسنت - فعلى كل حال هو يدور - عندك - بين الكفر، وأحد أئمة الابتداع! وقد بدعت من نقل عنهم، وها قد فعلت! فما الحكم؟

إذا ثبت هذا، فالآن اطرب سمعك وشنف أذنك بهذا الكلام الماتع المانع الفائق في الجودة والضبط والإتقان ذلكم لكونه من إمام، وهو حبيبنا - إي والله - **مؤرخ الإسلام الحافظ الإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ابن الذهبي** - رحمه الله تعالى - إذ يقول في =

على عثمان ﷺ في الذكر» انتهى.

قلت: فاجتمعت عندنا عدة أحكام في مسألة واحدة: شيعي كافر، أحمق، مبتدع، ليس بمبتدع، ثقة أو مقبول! ليتكلم كل نجيب أريب[1].

❁ ✧ ❁

= قتادة بن دعامة السدوسي - رحمه الله تعالى: «لعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة، يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه وعُلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله، ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم، لا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجوا له التوبة من ذلك» «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٧١).

(١) انظر للحداد ص (١١) من وريقاته ينقل أثرًا عن الإمام أبي محمد ابن عيينة - رحمه الله تعالى - في رمي من قدم عليًا على عثمان ﷺ بأنه رافضي. ثم في تاليتها يتحدى، قائلاً: «إذن فلو أتى المرء بكل خصال السنة - إي: أصولها - ثم فضل عليًا على أبي بكر وعمر - رضي الله تعالى عنهما - فهل يقال سني أو شيعي؟!» انتهى.

قلت: فانظر إلى صنيعه كان يجب اتباعًا للأثر الذي أورده آنفًا أن يقول «من قدم عليًا على عثمان» إلا أنه أتى هنا بالعمرين ﷺ ليخرج مما وقع فيه تلميذه، إذ من المستقر عند طلبة العلم فضلاً عن العلماء أن تقديم علي على عثمان ﷺ بعد الإقرار بصحة خلافتهما والإشادة بفضلهما - أنه خلاف سائغ عند أهل السنة قالوا به، وافتح ذيل «الواسطية» وانظر إلى إقرار جميع شراحها متابعة منهم لشيخ الإسلام - رحمهم الله تعالى - جميعًا.

ويقال للحداد: ما حكم مخالفتك للأثر، وما حكمك فيه؟ ولم أوردته؟.

اضطراب وتناقض في مسألة ذكر البدع

في ص(٢٨٦) ترجم: «ومن منهج أهل السنة إهانة أهل البدع، وذكر بدعهم ومساوئهم وفضائحهم ليحذرهم الناس وليهجروهم».

قلت: وقد قدّم أنه ليس من منهجهم إشاعة كل ما يقوله المبتدعة حتى لا تقر البدعة في القرب ويستشربها! فأي المنهجين نتبع؟!



اضطرابه وتناقضه في مسألة : توبة المبتدع

في ص(٣٦٥) ترجم المسود: «ليس للمبتدعة توبة إلا أن يشاء الله. وتحتها نفى التوبة دون استثناء»[١].

وأورد عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - أن من أحب الكلام لم يخرج من قلبه، وعن الحسن قال: «أبى الله تبارك وتعالى أن يأذن لصاحب هوى بتوبة» وعن سفيان - رحمه الله تعالى - : «البدعة لا يتاب منها» وعن غيره: «ما كان عبد على هوى فتركه إلا إلى ما هو شر منه».

بل نقل أثرًا فيه «القسم[٢] على أن الله لا يقبل توبة عبد تبرأ من أبي بكر وعمر» وأكثر من ذلك على ما فيه .

والسؤال: ما القول في هذا الآثار؟ هل تعتقد ظاهرها؟

---

(١) في ص (٤٠٠) أورد المسود أثرًا للإمام أحمد - رحمه الله تعالى - فيه الهجر لعله يتوب» وفي ص (٤١٧) يثبت رجوع إمام عن الابتداع - بل من بدعة كفر المسود الواقع فيها - مخالفًا لما قرره قبل. وفي ص (٥٩١) رمي الحسن بالإرجاء، ثم قال المسود: رجع الحسن. وفي ص (٥٩٩) أثر فيه توبة إمام من بدعة، وفي ص (٦٢٠) كذلك. وفي ص (٦٢٧) يقرر هو رجوع الكثير!!!

(٢) **قال العلامة شمس الدين بن مفلح** - رحمه الله تعالى - «فصل في التوبة من البدعة المفسقة والمكفرة وما اشترط فيها» قال في «الشرح» فأما البدعة فالتوبة منها بالاعتراف بها والرجوع عنها واعتقاد ضد ما كان يعتقد منها. قال في «الرعاية» في موضع آخر: من كفر ببدعة قبلت توبته على الأصح...

قال ابن عقيل في «الإرشاد»: «الرجل إذا دعا إلى بدعة ثم ندم على ما كان، وقد ضل به خلق كثير وتفرقوا في البلاد وماتوا، فإن توبته صحيحة إذا وجدت الشرائط، ويجوز أن يغفر الله له، ويقبل توبته، ويسقط ذنب من ضل به بأن نرحمه ويرحمهم وبه قال أكثر العلماء خلافًا لبعض أصحاب أحمد» «الآداب الشرعية» لابن مفلح (١/ ٩١ - ٩٢).

والثاني: ما حكم مخالفها؟

والثالث: ولو سلمنا بدلالتها - لا بلفظها - هل هي حكم كلي أم أغلبي؟[١]

---

(١) إيراد طرف في ذكر جماعة من الأئمة رجوع عن بدعهم بتوفيق الله تعالى لهم ثم صدقهم؛ ليقنع المسود وأشباهه:

١ - **شبابة بن سوّار الإمام الحافظ**: قال أبو زرعة - رحمه الله تعالى: رجع شبابة عن الإرجاء» «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥١٤) وتاريخ بغداد «للخطيب البغدادي» (٩/ ٢٩٩).

نعيم بن حماد: قال صالح بن مسمار «سمعت نعيم بن حماد يقول: أنا كنت جهميًا، فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبت الحديث عرفت أن أمرهم يرجع إلى التعطيل» «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٩٧).

٢ - **الأشعري**: قال الذهبي - رحمه الله تعالى: «وبلغنا أن أبا الحسن تاب وصعد منبر البصرة، وقال: إني كنت أقول: بخلق القرآن، وأن الله لا يُرى بالأبصار، وأن الشر فِعْلي ليس بقدر، وإني تائب معتقد الرد على المعتزلة» «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٨٩) وأورده المصنف في «تاريخ الإسلام» بلفظ آخر ذكره ابن عساكر - رحمه الله في «تبيين كذب المفتري» ص (٤٠) وهذا الخبر يبين المرحلة الثانية من المراحل الثلاث التي مر بها الإمام أبو الحسن الأشعري - رحمه الله تعالى - وهي انتقاله من عقيدة الاعتزال إلى عقيدة ابن كلاب، والتي تمسك بها المنتسبون إليه إلى يومنا هذا. ثم وفقه الله تعالى إلى الرجوع إلى عقيدة أهل السنة والجماعة في آخر حياته، وقد أعلن رجوعه إلى عقيدة السلف الصالح في كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» وهو مطبوع، ولفضيلة الشيخ حماد الأنصاري رسالة بعنوان «أبو الحسن الأشعري وعقيدته» ذكر فيها أقوال الأئمة الذين قالوا برجوع الإمام أبي الحسن إلى عقيدة السلف في آخر حياته» «الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي جمعًا وتخريجًا ودراسة» للدكتور/جمال بن أحمد بن بشيربادي (٢/ ٦٨٩ - ٦٩٠).

٣ - **وكذلك إمام الحرمين أبو المعالي الجويني** تاب انظر "السير" (١٨/ ٤٧١)لقد رجع كثير من علماء الكلام عن الزيغ والضلال الذي كانوا عليه إلى الحق والنور والهدى الذي عليه أهل السنة والجماعة، وذلك إما في آخر حياتهم أو عند موتهم، بعد حياة ملؤها الحيرة والشك والتخبط، وبعد تيه في بيداء الكلام، فرجعوا بعد أن وجدوه سرابًا كاذبًا، وبهرجًا خادعًا، وأسوق فيما يلي نماذج أخرى لهؤلاء التائبين الراجعين إلى طريق =

ثم قام بجهله ففرق - كأن قبول التوبة من عدمه راجع إليه أو بيديه - فحكم بقبول توبة البعض دون آخرين، ونسي أن الأمر لله من قبل ومن بعد،

= الكتاب والسنة والمحجة البيضاء التي تركنا عليها نبي الرحمة والهدى محمد ﷺ ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك:

٤ - **فمنهم الوليد بن أبان الكرابيسي** الذي قال فيه أبو بكر بن الأشعث: «كان أعرف الناس بالكلام بعد حفص الفرد: الكرابيسي» يروي قصة رجوعه وتوبته عند موته: ابن اخته: أحمد بن سنان الواسطي، فيقول: «لما حضرت الوليد بن أبان الكرابيسي الوفاة، قال لبنيه: تعلمون أحدًا أعلم بالكلام مني؟ قالوا: لا. قال: فتتهموني؟ قالوا: لا. قال: فإني أوصيكم، أتقبلون؟ قالوا: نعم. قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإني رأيت الحق معهم» «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي ص (٥٦) و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٤١).

- **ومنهم أبو حامد الغزالي**، الذي أكثر التنقل والتحول بسبب ولوجه البحر الخضم لعلم الكلام، ثم حطت به عصا التسيار عند صحيح البخاري قال في «الإحياء» عن مضار علم الكلام: «فأما مضرته: فإثارة الشبهات، وتحريف العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم إلى أن قال: «وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خبر الكلام، ثم قاله بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين» «الإحياء» (١/ ١٦٤ - ١٦٥)ط، نشر الثقافة الإسلامية. وبعد أن رجع الغزالي إلى طريق الحق، في أواخر أيام حياته، ألف كتابًا ذم علم الكلام، سماه «إلجام العوام عن علم الكلام» ومما قال فيه: «إن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا محتاجين إلى محاجة اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد ﷺ فما زادوا على أدلة القرآن شيئًا، وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية، وترتيب المقدمات، كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن ومنبع التشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقمعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان» «إلجام العوام عن علم الكلام» لأبي حامد الغزالي ص (٨٩ - ٩٠) مكتبة الجندي. القاهرة.

وقد ذكر الإمام ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله تعالى - نماذج كثيرة لحيرة المتكلمين وتخبطهم وندمهم عند الموت ورجوع بعضهم إلى الحق» انتهى بتصرف يسير من «الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي جمعًا وتخريجًا ودراسة» للدكتور/ جمال بن أحمد بن بشيربادي - دار الوطن (٢/ ٦٨٩ - ٦٩٤)

وأنه تعالى هو وحده الذي يقبل التوبة من عباده، وهو سبحانه القائل: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ الآيات. ومن أسمائه وصفاته - سبحانه - التواب والستير والغفور والرحيم والغني والودود إلخ الدالة على قبول التوب وإرادته ومحبته وتيسيره والعون عليه.

وفي الحديث«لله أشد فرحًا بتوبة» ولحديث: «فمن تقرب شبرًا» الأحاديث.

وقال العلامة ابن مفلح - رحمه الله تعالى: «قال الشيخ تقي الدين - يعني: شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - وهذا القول الجامع للمغفرة لكل ذنب للتائب منه كما دل عليه القرآن والحديث هو الصواب عند جماهير أهل العلم، وإن كان من الناس من استثنى بعض الذنوب كقول بعضهم إن توبة الداعية إلى البدع لا تقبل باطنًا للحديث الإسرائيلي الذي فيه وكيف من أضللت؟ وهذا غلط؛ فإن الله تعالى قد بين في كتابه وسنة رسوله ﷺ أنه يتوب على أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع». انتهى كلامه» «الآداب الشرعية» (١/ ٩٢) هذه واحدة.

الثانية: أن المسود نفسه ذكر آثارًا لأئمة تلبسوا ببدع ثم تركوها! ومنهم من جالسهم سنين عددا ثم ترك!. فما أشد اضطراب المنهج الحدادي، نذكر ذلك ونتذكر معه قول الباري - سبحانه: «لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا» نذكره حين نذكر قول نبينا - ﷺ: **«تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا»** الحديث نذكره حين نذكر أهل الفرقة والشقاق والاختلاف؛ لاختلافه.

الثالثة: وعليه يتضح لنا لم دافع ونافح المسود عن القول بعدم توبة الأشعري - رحمه الله تعالى - واعتمده؛ ليسلم له هنا قوله، وقد علمت.

الرابعة: ذكر الترجمة التالية لما نحن بصدده ص(٣٧٠) وهي«شروط توبة المبتدع» فأثبت هنا ما نفاه قبل!! واشترط شروطًا ثم ذكر من الآثار ما فيه

مناقضة ومخالفة لتلكم الشروط! ثم بعدها في ص(٣٨٤) ترجم ترجمة ثالثة «البدعة شين ولو بعد التوبة»[١] فأثبت التوبة، بل وذكر آثارًا كثيرة دالة على تناقضه، وشاهدة على اضطرابه! إذ في بعضها الهجر له حتى بعد التوبة، ثم يردفها بترجمة رابعة «هجر المبتدع حتى يدع بدعته» ! فلا ندري ما دلالة «حتى» عند المسود! وأعجب أن ترى المسود تحت هذه الترجمة يؤكد الهجر حتى بعد التوبة[٢] مخالفًا للترجمة وهذا منحى عجيب، وفن جديد لم نقف

(١) أعوذ بالله من هذا الغلو المقذذ المقيت! ما هذا؟ لقد ذكر أهل العلم الإجماع على أن التائب لا يعير بذنبه بعد توبته! بل ذكروا أنه قد يكون بعد التوبة أفضل منه قبلها، وهذا في أبواب المعصية والبدعة والكفر على السواء. اللهم متعنا بالكتاب والسنة الصحيحة، بفهم السلف الموافق لها.

(٢) **أقول**: إن هجر المبتدع الذي يغلب على ظن المجتهد أنه يصلحه الهجر، يكون من أفراد هجرهم له يؤلمه ويزجره؛ مما يدعوه للتفكر في أمره، والابتهال والتضرع واللجوء إلى الرب - سبحانه - بطلب العون والدلالة على الحق، كما جاء به الخبر في صحيح الإمام مسلم اللهم رب جبرائيل والحديث ثم مراجعة الأدلة وأقوال الأئمة، الأمر الذي يأتي بالخير، وهذا الذي جاء به قولك «وهجر المبتدع لم يشرع لمصلحة المبتدعة فقط» وأقول وهل سبه وشتمه ولعنه وضربه وطرده وحرق بيته فيه مصلحة ودليل على إرادة الخير به؟ هل السعادة والسرور والحبور إذا أصابه بلاء فيه إصلاح له؟ هل تمني موته من ذلك؟ بل وهل هجرهم بعد توبتهم فيه مصلحة لهم؟ إن رمت الحق، انظر إلى الصفحة التي سبقت كلامك هذا مباشرة، أعني أثر ابن علية - رحمه الله تعالى - إنه أبغض من هجره بعد توبته، وهذه النفسية، نفسية كل كريم أَبِيّ. وأما إبطال استدلالك، فبسؤال: هل هجر صبيغ بعد توبته؟ إن لفظ وضيع، لا تدل على منزعك، إنما فيه الدلالة على انحطاط رتبته من السيادة إلى ما دونها فحسب. وانظر في نفس الأثر إلى الموقف الذي كان ينبغي إبرازه، وهو موقف المجتمع المسلم الذي قامت دعائمه وثبتت ركائزه على التناصح والتواصي بالخير والرحمة بالخلق، وهو موقف الوالي: إذ بادر بالإرسال إلى الخليفة الراشد الفاروق عمر ﵁ مخبرًا بتوبة صبيغ - رحمه الله تعالى - وهو نفسه موقف سيد البشر ﷺ وسادة الأولياء، وأئمة المتقين ﵃ أجمعين - مع كعب بن مالك - ﵁ فرح =

عليه! وهل هذا هو المنهج الذي جهله سلفنا الصالح - رحمهم الله تعالى - ووقف عليه الحدادية؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

وأفحش مما سبق - عندي - هو فيما ذكره في ختام الباب: أعني قوله في ص(٣٧٣): «ومن الواضح أن من أهم أسباب توبة من تاب من المبتدعة كما مرّ، هي معاملة أهل السنة لهم بالهجر والشدة والتوبيخ وتحذير الناس منهم»

قلت: وأنا أقول إن السبب الرئيس في توبة التائب: كافرًا كان أو مبتدعًا أو فاسقًا، هو توفيق الله - تعالى - له، وإذنه بذلك، وترادف النصوص المرغبة لذلك، والأثر شاهد على هذا المعنى ناطق به، انظره في ص(٣٧٩) من نقلك أنت! تجد فيه الإلماع لما أشرتُ إليه، كما تجد فيه رد على ما ذهبتَ إليه.

والسؤال: هب أن المبتدع أصرّ، ولم يتب؟ بل ما الحكم - عند الحدادية - لو مات مصرًّا على بدعته؟ أيغسل ويكفن ويدفن مع المسلمين، أم ماذا؟ نبؤنا بصدق إن كنتم صادقين.

❁ ✧ ❁

= النبي ﷺ وتسابق الصحابة - رضوان الله عليهم - بالبشرى، وسجد الصحابي - رضوان الله تعالى عليه - شكرا، وأهدى أخاه حبيبه هدية، وذهب إلى النبي ﷺ فبشره، وذكرت هذه الصورة العظيمة من صور الاتباع والصبر على البلاء، مع الصدق والمحبة والوفاء، في صفحات نورانية من قرآن عظيم يتلى، وأحاديث شريفة تروى، من أفواه مطيبة نقية ما بقي النيران.

بقي هنا سؤال: هل حال الصحابي الجليل كعب بن مالك رضي الله عنه خير قبل التوبة أم بعدها ؟

واضطرابه وتناقضه في مسألة مجالسة أهل البدع

في ص(٣٨٨) مجالسة أهل البدع، ذكر الآية ثم أتي بكلام شيخ المفسرين وفيه التقييد بكلامهم في البدعة فقط .

في ص(٣٩٠) ترجم المسود «ولهجر المبتدعة صور مختلفة، منها: عدم مجالسته أو مجالسة من يجالسه».

في ص(٣٩٩) إخراج العامة لثور بن يزيد – وقد علم قول سفيان – رحمه الله تعالى عنه – فيه: أنأخذ عنه: قال: نعم، واتقوا قرنيه – وإحراق العامة لداره.

أقول للمسود: لقد ذكرت أنك تدعو إلى الأثر، وتأسفت من عدم وجود الشبيه؛ لذا بثثت عجرك وبجرك على ديباجة مسودك الأسود بقولك«سنن الغرباء».

فأقول: جاءك الفرج، فمن الآثار المخرجة لك عما أنت فيه، ما ذكرته في ص(٣٩٣) وص(٣٩٥) وص(٤٤٩) وفي ص(٥٩١) أن مرافقة الخنزير في السفر خير من مرافقة المبتدع» وأن «مجالسة الكلاب والقردة والخنازير أحب» انتهى.

فاذهب وشيخك، وأريحا العباد والبلاد من شركما، واتركونا مع التعلم والتعليم والتحذير من باقي المنحرفين، ونحن مطمئنون على سلامتكم هناك في الجملة.

ولكن هل ستأنس بكما سكنى تلكم الديار، أم سيفرون من مجاورتكما إلى كهوف الجبال، ويهيمون على وجههم في الفيافي والقفار؟!

وفي ص(٤٠١) «من جلس إلى صاحب بدعة لم يعط الحكمة» وقبل ذكر الحكمة من رأس في البدعة[١] وتأسف!!

وفي ص(٤٠٦) وسع دائرة النهي عن مجالسة أهل البدع، لتشمل أهل الترف!! كذلك. وبعدها ص(٤٠٧) أهل الخطأ!!

وفي ص(٤٠٩) في نهاية باب مجالسة أهل البدع والأهواء قال المسود: «هذا مع من جالس المبتدعة، فكيف بما هو أخطر وأفسد للدين؟ أقصد مجالسة كتب المبتدعة التي بثوا فيها بدعهم باسم السنة» انتهى

قلت: لا شك أن مجالستهم أخطر من كتبهم، هذه واحدة .

الثانية: المسود فعل ذلك لا تعقبًا بل استشهادًا في مواطن كثيرة، بل أكثر نقوله مما أنكره، فما حكمك فيك؟

الثالثة: نقل في ص(٥٨٧) جلوس سفيان مع محمد بن إسحاق - رحمهما الله تعالى - واستحياءه، لكنه جلس؟ فما الحكم؟ آلتهمة أم العذر؟ وفي ص(٦٢١) جلوس مبتدع - عنده - في مجلس شريك - رحمه الله تعالى - ورضاه بذلك. فما القول؟

الرابعة: وهي القاصمة نقل المسود في ص(٥٠٩) وفي الباب الإنكار على المبتدعة وعدم الأخذ عنهم، يستدل برفض أم المؤمنين، الصديقة بنت الصديق، حبيبة رسول الله ﷺ أم عبد الله، عائشة رضي الله عنها عن رفضها الأخذ عن

---

(١) في ص (٣٥٥) وصف المسود في تعليقه على كلام لرأس من رؤوس الابتداع - عمرو بن عبيد - ثم قال: «هكذا المبتدعة في كل زمان ومكان، ألسنتهم أحلى من العسل، وقلوبهم أمر من الصبر، في سماع كلامهم فتنة تذر الحليم حيران».

قلت: في ترجمة عمرَو بن عبيد قال الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى «الزاهد العابد القدري كبير المعتزلةوقد كان المنصور يعظم ابن عبيد ويقول، قلت: - أي: الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى «اغتر بزهده وإخلاصه وأغفل بدعته» «السير (١٠٤ - ١٠٥) فهل ترون أن مؤرخ الإسلام أغفل حال مثل هذا الرجل أم ذكره؟ وهل نبه أم سكت؟

أكثر صحابة رسول الله ﷺ حديثًا - كما صح بذا الخبر في البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فيقال للمسود: هل كان هذا الصحابي - رضي الله تعالى عنه وعن أبيه - مبتدعًا - حاشاه وكل الصحب الميمون من ذا، لكنه الإلزام؟! هل تحرق أو تخرق الأمة حديثه؟! وهل..وهل..وهل..



اضطرابه وتناقضه في مسألة التلقي عن المبتدعة حتى الصحيح منه

في ص(١٦٣) يقول بالمنع مطلقًا من التلقي عن المبتدعة العلم، ولو كان صحيحًا. وسحب الحكم على كتبهم التي فيها بدعتهم. ولو أخذ منها الصحيح وطرح العليل، وذلك بعد أن ساق عن إمام كبير رفيع القدر فعل ذلك الذي أنكره المسود!!!

فهل يتبع الإمام الكبير أم المسود اللاشيء ؟

أم أن في المسألة تفصيل ذكره الكبار ينبغي المصير إليه، وإلا تناقضنا ولا ريب - كما هو ظاهر - وأسيء الظن بالسلف العظام وهذا من الضيم.

ثم قال المسود بعدها في ص(٤٢٠) ومن صور هجر المبتدع أن لا يكلم ولا يسمع منه حتى العلم الصحيح. وعلل ذلك بقوله: لأن المبتدع يدلس لإدخال بدعته على المستمع بل ويكذب. انتهى.

قلت: وهذا الذي ذكره المسود وأنكره، هو فعله بعينه مع قصده له، وتقدم معنا منه الكثير بالتدليل، هذه واحدة.

الثانية: أثبت المسود لأهل السنة - عنده - الغفلة وعدم التمييز، بحيث يتلاعب بهم أهل البدع، وحاشا الجهابذة الصيارفة أن يحدث لجملتهم هذا.

الثالثة: اضطرابه وتناقضه ففي ص(٤٢٥) يقول: «فأهل السنة لو نقلوا عن مبتدع علمًا صحيحًا لضرورة، ينقل بدون ذكر اسم المبتدع» قلت: إذن ينقل أهل السنة عن أهل البدع للضرورة! أقول: أفمن فقر أهل العلم السنن، أو ضعف،أو قلة مصادرهم؟ بين لنا حد الضرورة التي أحوجتك لنقل آثار من عددتهم من أهل الابتداع ؟

أقول للمسود: رحم الله تعالى إمام هذا الزمان، ناصر السنة، محي منهج السلف، ومنقح الأحاديث والآثار، العلامة، المجدد، ناصر الدين الألباني إذ كان يقول ويكثر - لأشباهكم وأضرابكم: **ثبت عرشك ثم انقش،** نعم ما بُني على فاسد فهو فاسد كيف يستقيم الظل والعود أعوج

ثم في ص(٤٣٤) ذكر ما يهدم قوله: بأنهم كانوا يحضرون لإمام من أئمة الرأي يأخذون عنه ما صفى لهم ويذرون ما ينكرون!!.

وفي ص(٥٠٥) يعود فيترجم «ومن صور هجر المبتدعة: عدم النظر في كتبهم، ولو كان فيها ما وافق الحق، أو نقل علومهم».

وتحتها زاد: وعدم ذكر أسمائهم في مجالس العلم، وإن ذكروا فلا يكنوا، فإن التكنية تكريم. فجمع بين الأمر بالنهي عن الذكر، وبين الأمر بالذكر دون الكنى في أسطر، دون قيد.

ويسأل المسود: ماذا تعني هنا دلالة لفظة «إن» ولِمَ لَمْ تعرب عن حقيقتها؟ ألإنها توقف القارئ على الخلاف؟ ولم لا تذكره، وترجح، إن كنت من أهله؟

ثم يعود بعد ذلك فيذكر الأخذ عنهم واتقاء باطلهم ففي ص(٥٩٧) فتوى للإمام الثوري - رحمه الله تعالى - في الأخذ عن ثور مع اتقاء قرنيه، بل وفعله الإمام الثوري نفسه؟ ولم يعلق المسود بكليمة، وهذا الإمام الحافظ الكبير أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، يفتي بجواز الأخذ عن داعية رأس، ما صفى، وترك باطله - إذا كان أهل علم واجتهاد، حتى يهدأ كل حزبي ولا يلزمنا بلوازم لا تلزمنا، بل تلزم المنهج الحدادي اللقيط اللطيم العقيم وهذه التي نحن بصددها منه - لا بل قام نفسه - بل ومع علمه - بالأخذ عنه خفية، وقد سطره المسود. ويتعجب المرء - وما أكثر تعجبه - لما يرد المسود مثل هذا، بصورة كهذه ؟!!

وفي ص(٦٢٣) أثر فيه تحديث الدارمي - رحمه الله تعالى - عمن أجاب

في محنة خلق القرآن - أي: قال إن القرآن مخلوق - وقد كفروه[١] - واعتذاره دال على علمه بالمسألة .

وفي ص(٦٢٣) يقول المسود عن نقل الإمام أحمد عن الحافظ عبد الرزاق الصنعاني - رحمهما الله تعالى: «الظاهر أن أحمد لم يكن على علم بتشيع عبد الرزاق» وغفل - أو تغافل - أنه قد نقل - قبل - عنه أنه كان يسمع عنده هذا الباطل.

قلت: فليت المسود سكت!



(١) في ص (١٧٣) نقل في الواقف حكمًا آخر عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى: «عن يوسف بن موسى أن أبا عبد الله أحمد بن حنبل قيل له: فيمن وقف؟ قال: يقال له، ويلكم في ذاك، فإن أبى، هجر» «السنة» للخلال (٥/ ١٤٤).

اضطرابه في مسألة التفريق بين الداعية وغيره وانتصاره على المنع

في ص(٤٢٠) وفي سطر واحد بالخط الخفيف، قال: «ومن الخطأ الكبير الخلط بين قبول رواية المبتدع المستور غير الداعية، وقبول رأيه وعلمه» انتهى.

قلت: فهدم بهذه الأحرف القليلة جهد مئات الآثار وجهادها، وسببت وجود هذه الأحرف - مع قلتها - اضطرابًا وشجارًا بين التراجم فتداخلت في قتال أفقدها معالمها، وأسكنت ثورة «الرأي» ضد المسود؛ إذا أقرّ به هنا، بعد تكفيره له، وتشبيهه بالشيطان، وقال لا بد له من الهجران و. . و. . إلخ.

لذا أفرزت هذه الأحرف المضطربة عدة نتائج:

الأولى: سؤال المسود: هل اعتبرت التفريق بين الداعية وغير الداعية؟ أم صرحت كما صرح شيخك بأن الحكم في الكل سواء؟.

الثانية: وهل لا يوجد في «الصحيحين» من أحاديث المبتدعة - حتى الدعاة بل والغلاة منهم، على تفصيل - أم لا؟ وعليه فما الموقف تجاه الصحيحين - لا من شارحيهما ؟

الثالثة: اعتبرت عدم التفريق «خطأ كبير وأنه خلط» ووقع ذلك منك ومن شيخك في بيان منهج!! فهل يصحّ لنا بعد ذلك أن نردد حكمك، أن منهج الحدادية «خطأ كبير وفيه خلط» وهذا: صحيح. . صحيح. . صحيح؛ لذا نحن نحذر منه، كن مطمئنًا.

وفي ص(٤٦٠) ينقل أثرًا ليس فيه الدلالة على منزعه ثم يقول: «وهذا يدل على أن أحمد رجع عن التفريق بين الداعية وغير الداعية».

وفي ص(٦٠٦) ترجم«رواية الحديث للمبتدعة والرواية عنهم» وتحتها قال وهذا الباب اضطرب فيه كثير من الناس، والسبب في ذلك أن بعض أئمة السنة روى عن المبتدعة بل عن رؤوسهم».

فأثبت هنا ما هدم أصوله: إذ الرواية تستلزم توثيقه والجلوس تحت قدميه، وإثبات المشيخه له - وهذا تكريم - والتحديث عنه دعوة إليه إلخ فبماذا يخرج علينا المسود؟ بل وصرح في (٦٣١) بأنه يكتب عنهم العلم وتجوز شهادتهم ما لم يكن داعية .

ثم عاد للدندنة إلى التعويل على «أوائل أهل السنة» ورمى بعض أهل السنة - المرضيين عنده - بالتناقض وذلك في قوله» وحتى الذين رووا عن المبتدعة نقل عنهم عدم الجواز مطلقًا» وزاد «وبعضهم أعلن شروط الرواية عنهم في كلامه ولم يلتزم بها»[(١)].

نقول لهذا هل هذا منك ثناء على أئمة أهل السنة، أم طعن فيهم وجرح، ورمي لهم بالغش فضلًا عن التناقض؟

أهذه دعوة لتلمس منهجهم أم هو التزهيد فيهم والتنفير منهم؟[(٢)].

وفي ص(٦٢٧) يقرر أن كثيرًا من أهل السنة يفرقون بين الداعية وغيره.

---

(١) وفي ص (٦٠٨) ذكر منهم الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وحاول الاعتذار،وفي ص (٦١٢) أخذ - أي الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - عن رأس في الإرجاء وعلل ذلك بقوله: «غير داعية» وحاول المسود الاعتذار أيضًا بـ «ربما» ثم بعدها يخالفه المسود بقوله «كان داعية» وفي ص (٦٢٧)و (٦٣٠) اعتذر عنه بأنه لم يكن يعلم» وفي ص (٦٠٩) كذلك عن الثوري - رحمه الله تعالى - وغيرهما.

وتبحث في زحمة هذا التناقض والتعارض عن أصوله فلا تراها وتستدعي قواعده فلا مجيب وتفتش عن ضابط فلا تجد.

(٢) إن لمنهج السلف الصالح تأصيلات وقواعد وضوابط منضبطة مضبوطة وفق أصول شرعية، حفظت به النصوص وستظل تحقيقًا للوعد الإلهي، ولا زلنا نفتخر ونعتز بعلوم حديث نبينا ﷺ أمام الثورة العلمية العالمية العالية المعاصرة.

وفي ص(٦٢٩) ترجم لذلك ولكنه قيده ببعض الأحكام، تمهيدًا لرفضه وقد كان. وأيضًا انتصارًا لقاعدتهم.

ومما يذكر هنا قوله «وأما غير الداعية فهو من غرر به ولو عرضت عليه السنة لقبل، وهذا حال كثير من المنتسبين لفرق المبتدعة في زماننا هذا، وإذا عرضت السنة على غير الداعية بالتي هي أحسن ثم أبى وعاند فهو داعية أو يلحق بهم» انتهى.

قلت: أعرب المسود عن تبديع جميع الفرق القائمة اليوم، وعليه فتنزل أحكام منهجه. ويقال له: محمد بن إسماعيل المقدم، رأس وقد ذكرت بنفسك أنه أعرض عن النصح، وأزيدك وبلغني عن الأخ محمود عامر - وفقه الله تعالى - أنه نصحه وأبى! فلما تلطفت[1] معه في العبارة جدًا، واعتبرت فعله خطأ فحسب؟ في الوقت نفسه جئت للسادة الكبار العظام فرميتهم بكل هذا الفحش؟!

---

(١) في ص (٥٩٥) قال عن محمد بن إسماعيل المقدم «فليحذر صاحب كتاب «حرمة أهل العلم». فهو يدعو إلى ما أخطأ فيه ابن عائشة فبدعه أهل السنة، بولائه إلى المبتدعة» انتهى هنا اعتبر أخيرًا ما وصفه بالخطأ بل وحذر!!! وقد كان قبل في ص (٢٨٥) أشار إلى احترامه وتوقيره للمبتدعة على كافة فرقهم - هذا قوله - ومع ذلك لم يطبق منهجه عليه، بل توارى! بل زاد فشبه محمد بن إسماعيل بابن عائشة في أخلاقه الدمثة! ودخوله على أهل البدع - إلا إذا كان يعتقد أن المثليّة لا تقتضي المشابهة من كل وجه، فيخرج - ويعجب المرء من فقدان المسود لأصوله عند إنزالها ساعة الحاجة إليها؟ ونتساءل: لماذا؟

وأيضًا: أكثر المسود من التشغيب على منهج الموازنات، ونظرًا لما استقر في نفوسنا تجاههم أنهم أهل غلو، فقد أنكر به على طائفتين: الأولى: على الحزبيين - وهنا أحسن، ولكنه لغلوه - بل لغلوهم - أنكر أيضًا. الثانية: على السادة السلفيين - شرفهم الله تعالى ورفع أقدارهم - أن أبواب التراجم أيضًا تعامل معاملة كتب الجرح والتعديل في الأسلوب، وعلى كل حال يقال للمسود: كيف نفهم عاليه؟! وأيضًا ما أوردته في ص (٤٨٧) أثرين متتابعين فيهما ذكر حسنات عظيمة: خاصة وعامة - لعدو الإمام أحمد، الجهمي، أحمد ابن أبي داؤد. وهنا يقال للمسود: انتبه والموازنات!!.

وفي ص(٦٣٠) يصلى خلف غير الداعي لبدعته. وقد تقدم معنا قريبًا أن المسود في ص(٦٣١) قال: يكتب عنهم العلم وتجوز شهادتهم ما لم يكن داعية؟! واستدل بالأثر على ذلك، مخالفًا لمنهجهم وقوله. حتى القدري - وقد قال بكفره - وفيها ينقل عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - يدعو بعد الإقرار لمن يدين بذلك. وساق جملة من الآثار الناطقة بذلك.

وعليه فأقول: وكذلك يزاروا، ويعاد مريضهم، ويبتسم في وجوههم، ويجالسوا... إلخ وبعد هذا كله يرد الآثار ويرفض قول الكبار بقوله «وإن كان الأصل مع جميع المبتدعة دعاة أو غير دعاة أن يهجروا في الله حتى يتوبوا» انتهى.

قلت: بهذا التمرّد ردّ ما دعا إليه، وردّ دلالة الآثار، وألبس باطله، يهجروا في الله «حتى يتوبوا» وقد حكم قبل بعدم اعتبار توبتهم. نعوذ بالله من الجهل والهوى[1].

---

(١) **قال الشيخ ربيع** - حفظه الله تعالى - في سياق تقريره لقول شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في التفريق بين الداعي للبدعة وغير الداعي، موافقًا للسلف في ذلك، وبعد أن نقل أقوال عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - تأكيدًا وتوكيدًا، قال: « فهل رواية السلف عن المبتدعة غير الدعاة تهوين من شأن البدع؟

وهل تجويز أحمد - رحمه الله تعالى - إقراء السلام على المرجئة تهوين من شأن بدعة الإرجاء؟

وهل تكليم المرجئة غير الدعاة وتجويز الصلاة خلف المرجئة غير الدعاة تهوين من الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - لهذه البدعة؟

فما هو رأي العلامة الحداد؟!

إن رأيه خلاف رأي السلف، وخلاف رأي الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - فقد اعترض على الإمام أحمد في تفريقه بين الداعية وغير الداعية، وهذا مذهب السلف؛ فهل الإمام أحمد والسلف وابن تيمية وأتباعهم - رحمهم الله تعالى - خالفوا الأدلة التي لا يعلمها إلا الحداد!

أليس في هذا تضليل للسلف، وتجهيل لهم بمخالفتهم للأدلة التي عرفها وجهلوها،=

....

= واتبعها وخالفوها؟

فماذا نصنع الآن بصلاة السلف خلف المرجئة وغيرهم من أهل البدع غير الدعاة ؟

وماذا نصنع بمن روى عن أهل البدع غير الدعاة من القدرية والشيعة والمرجئة بل الخوارج، بل بعض السلف كان يروي عن المبتدعة الدعاة.

وماذا نصنع برواياتهم في الصحيحين وسائر الأمهات والمسانيد والجوامع، إذا أخذنا بهذا المذهب الحدادي الذي فات الأمة، وهدى إليه الحداد وشيعته العظماء!! وللعلامة الحداد قاعدة عظيمة جهلها السلف وعلمها الحداد، وعمل بها الحداد وشيعته وطبقوها - لشدة تمسكهم - على أهل السنة قبل غيرهم، فطعنوا فيهم وبدعوهم وقاطعوهم وهجروهم وشنوا عليهم من الدعايات الكاذبة بما لم يفعله ولم يسبقهم إليه ألد خصوم أهل السنة، هذه القاعدة هي كما قال الحداد في شريط «ماذا حدث» وفي ص (١٢ - ١٣) من الصفحات التي فرغ فيها الشريط : «القاعدة في التبديع واحدة، وخطر المبتدعين كلهم واحد، وكله شديد على أهل السنة، وعدم الكلام في واحد منهم، يجعلنا كما قال رسول الله ﷺ: «إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد» ويجعل لأهل البدع علينا حجة» وبهذه القاعدة التي اخترعها الحداد شغب شغبًا شديدًا على أهل السنة، وخالف السلف كما رأيت، وطعن في ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كما قرأت، وما يدرينا ما موقفه من السلف، فالرجل كاذب ماكر، لا يبدي كل ما في نفسه، ولا يستطيع كل مريب أن يجهر بما ينطوي عليه، ويكنه من البلايا» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٨١ - ٨٢)

وفي مسألة التلقي عن أهل الأهواء : «قال عبد الله: وسألت أبي - يعني الإمام أحمد - عن عمرو بن عبيد، فقلت له: ليس بشيء لا يكتب حديثه ؟ فأومأ برأسه، أي: نعم! فقلت: قوم يرمون بالقدر إلا أنهم لا يدعون إليه، ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر، مثل: قتادة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وأبي هلال، وعبد الوارث، وسلام بن مسكين؟ فقال: هؤلاء الثقات» «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٨٤)

وقال الشيخ ربيع - وفقه الله تعالى: ومعلوم عن أئمة السلف الرواية، وأخذ العلم، عمن وقعوا في بدع من القدر والإرجاء والتشيع، إذا لم يكونوا من الدعاة إلى البدع، ولا من المخاصمين لأجلها، بل إن بعضهم ليروي عن الدعاة منهم فما موقف محمود الحداد؟ وما موقفه من مذهب السلف في التفريق بين الداعية وغير الداعية؟ =

وفي ص(٥٨٧) ترجم «مصاحبة المبتدعة تورث البدعة وتسقط الحرمة. وأدخل من ذلك» الناقل لعلمهم على وجه الإكرام والاحتجاج، أو الناشر لعلمهم وهو يعلم ببدعتهم». انتهى.

قلت : هنا قيدت الناقل لعلمهم بـ «على وجه الإكرام» وهل الناقل إلا مقر - لا سيما إن لم يقيد - وفي نفس الوقت مستدل، كما فعلت أنت هنا كثيرًا!! ألم تمنع الأخذ بالكلية قريبًا؟! ألم تنكر عمن تعلم بدعتهم؟! وعليه وجب رميك بالابتداع وكذلك تسقط حرمتك.

أما الأخيرة فهي ساقطة بولوغك في أعراض السلف الصالح، وأما رميك بالابتداع: فلا؛ لأمور سل عنها سادتك السلفيين - وفقهم الله تعالى

ثم في ص(٤٣٩) ترجم «عدم إعطائهم العلم أو إجابة أسئلتهم» وتحتها يذكر أثرًا لأحد فقهاء المدينة السبعة وهو يخاطب الناس - إذ لم يذكر قيدًا - مقسمًا أن لا يحل له كتم العلم عن السائلين».

في ص(٦٣٨) ترجم«ردود وتعقيبات، حرمة علماء أهل السنة لا أهل

= **الجواب**: إن الحداد ليخالفهم في هذا التفريق، ويظهر بمذهب جديد يخالف منهج السلف الصالح، ويشغب به على أهل السنة المعاصرين، لقد نقل الحداد - ما تقدم ذكره - ثم اعترض عليه بقوله: «وتفريقه رحمه الله بين الداعي وغيره فيه نظر، وأدلة ذلك كله فسرتها في كتابي الكبير «إزالة النكرة» إن الحداد يرمي ابن تيمية رحمه الله تعالى بأنه يهون من شأن الإرجاء، فهل تستبعد من الحداد أن يرمي السلف بالتهاون في شأن البدع بسبب تفريقهم بين الداعية وغير الداعية

فما حكم صلاتهم وروايتهم ومواقفهم من غير الدعاة من أهل البدع في نظر الحداد؟

وما هي الأدلة التي عرفها وجهلوها، وتمسك بها وأهملوها؟

كتبت مذكرة للحداد وأصحابه الذين استخفهم، تبين لهم أسلوب أئمة السلف في التفريق بين الغلاة الدعاة وغير الغلاة الدعاة، وأنهم لا يلتزمون التصريح في التبديع بلفظ مبتدع بل لا يلتزمون بوصف المبتدع ببدعته في كثير من الأحيان إن لم يكن الأكثر فضلًا عن أن يعتقدوا وجوب التصريح بذلك» «مجازفات الحداد ومخالفاته» ص (٤ - ٦).

البدعة» قال تحتها: «وبعد هذه الجولة مع منهج القرون الأولى في معاملتهم للمبتدعة» انتهى

قلت: قد بدا لك ولكل ذي عينين إساءة المسود لمنهج القرون الأولى بتلاعبه فيه وغلبة هواه على توجيهه، ولو نطق لكفر به، ودكّ رأس المسود ونسف شيخه.

قال: «ننظر لأهل زماننا الذين لم يقف الأمر عندهم عند حد استغراب هذا المنهج بل إنكاره» انتهى

قلت: هذا من جهلك وتعالمك، فظننت أن الناس لم يقفوا على ما وقفت عليه، وهم خبروه وأنت في صلب أبيك - بل قبل ذلك - ولكنك وهذا من ذا ظننت أنك سابق، وأنت في الحقيقة سارق، سطوت لا بل نهبت ما تشتهيه من أحضان زوجه فأفسدته.

قال «والعجب تسميته بمنهج يهدم الإسلام» انتهى

قلت: صدقوا.

قال: «وقد خرجت الكتب الكثيرة التي ترد على هذا الحق بل وترفضه». انتهى.

قلت: هذا أيضًا من ذاك، وأبشرك ستخرج وتخرج وتخرج تدك وتحطم رؤوسكم البليدة وتقصف وتعصف بأقوالكم الخبيثة، وتطيح وتطيش بكتاباتكم الرديئة، وستلقون في مزبلة الباطل غير مؤسف عليكم، والمنهج السلفي سيبقى شامخًا مستعليًا منتصرًا منيرًا ما بقي النيران، والله غالب على أمره[1].

(١) **قال الشيخ ربيع** - زاده الله توفيقًا: «الحداد وشيعته غلوا غلوًا شديدًا لا يعرف له نظير في تاريخ أهل السنة، وما ذلك إلا تصنع كاذب، فافتعلوا إيجاب التصريح بلفظ مبتدع، وركزوا كثيرًا على ابن حجر والنووي - رحمهما الله - وامتحنوا بهما أشد الناس تمسكًا بالسنة وبغضًا للبدع، فصاروا لا يكتفون ممن يمتحنونه أن يقول بأن النووي أشعري، أو يتأول الصفات على طريقة الأشعرية، وبنوا على ذلك الولاء والبراء والهجران والمقاطعة والعداوة والبغضاء بل والإشاعات والافتراء على من لا ينقاد لأوامرهم الصارمة وفكرهم الجاهل الأعوج، فكانت محنتهم وبلاؤهم أشد محنة وبلاء لقيها أهل السنة» «مجازفات الحداد...» (٦).

فصل: فيه بيان غلو الحدادية

ص(٥٩) نقل أثرًا: «لولا هذه العصابة لاندرس الإسلام» ولم يستثني، ولم يعلق.

وفي ص(٦٢) نقل: «عليك بحب الشيخين، فإني أرجو لك على حبهما ما أرجو لك من التوحيد» وكرره في ص(١٠٩)

وفي ص(٧٨) نقل: «من أمن على دينه طرفة عين سلبه إياه».

في ص(١٥٧) ذكر أثرًا أن في ذكر اسم المبتدع تنجيسًا للمسجد».

في ص(١٥٩) نقل أثرًا عن عامي لم يفرق بين كفر وبدعة، وعلق بما يفيد تأكيد ذلك، بقوله «ونحن نجد من هذا كثير».

أقول: وأنا بدوري أتعجب من دعوتكم هذه والتي خاطبتم - بل وغررتم - بها العوام - وقد وقفت على ذلك بنفسي - وأقول لك هامسًا: وهل فرقت في مسودك بين الفسق والبدعة والكفر أما خلطت وخبطت كشيخك[1]؟ وما وراء ذلك؟ أوليس هذا هو الغلو بعينه، وإلا فما هو الغلو؟

---

(١) ومن أمثلة ذلك، ما أورده الحداد في وريقاته ص (١٩) «فماذا يريد المرجئة: طريقة الاشتراكية والديمقراطية، وهي اجتماع (لجنة)!!! لتبديع رجل: أكثر أعضاء اللجنة لم يقرءوا له، أو لم يعرفوا كيف يبدع، أو ينسب للسنة؟ طريقة أهل العمى: نص صريح بالاسم أن فلانًا مبتدعا؟ قيل اشتددت! قلت: بل هنتم، إن أعداء الله من أهل البدع اشتدوا فاشتددت. رجل يقول لك: يا مجسم يا مشبه، أي: يا كافر، هذا في دينه. وآخر يزعم السنة يقول له ولأئمة أهل السنة سواء: يا إمام يا علامة؟! هل تشك أن الآخر مخبول مجنون؟! هل يقول عاقل لمن يزني كما يقول لمن نظر نظرة، أخطأت! نعوذ بالله من الخذلان والدياثة وقلة الغيرة على محارم الله تعالى» انتهى. ولا تعليق إذ يكفيك من شر سماعه.

وفي ص(١٦٣) قال المسود: وذكر رواية فيها تكفير الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ولم يعلق، بل اتخذها سلمًا لترويج باطله ليصرف ذهن القارئ عنها بقوله: وهذا الباب بسبب إهماله انتشرت البدعة وماتت السنة، وماجت الفتنة بالناس بسبب المجاملات تارة والمداهنة تارة، والخوف من كلمة الحق تارة، وتعظيم الرجال فوق الحق، حتى أصبح المبتدع يطلق عليه شيخ الإسلام، والإمام، وقامع البدع، والإمام الأعظم»

قلت: هذا غلو في التصور، وفحش في التصوير، وحكم جائر ظالم على المسلمين من متعالم جاهل مغرور، فلا تزال الجموع ترفل في رياض السنة، وتنعم بين أروقة الاتباع، ولا يزال الكبار وإخوانهم الكرام يميت الله تعالى بهم البدع، ويقمع بهم أهلها، وتدكّ مقارع حججهم رأس كل غال منحرف عن المهيع - كأمثالكم - ولا أزيد.

في ص(٢١٦): «إذا رأيت رجل يغمز ابن المبارك بشيء فاتهمه على الإسلام» ومثله عن الإمامين أحمد وإسحاق - رحمهما الله تعالى - ولم يعلق - ولا يغيب عنك أنه غمزهما!

وفي ص(٢٣٤) ينقل أثرًا فيه المطالبة بالوضوء من إجابة سئل مبتدع، ويسكت المسود!

في ص(٢٨٩) ذكر أثرًا لتابعي كبير أمر أتباعه بأن يهينوا رأسًا في الابتداع أثناء الطواف بالبيت

في ص(٣٣٠) قال المسود: «. . .انتشرت البدعة وفرخت وأنبتت من كل شر وبيل، حتى ما عاد لمنهج الأوائل مكان في صدور العلماء، فضلاً عن العامة» انتهى.

قلت: إذن الأمة عالمها وعاميها كملوكها مبتدعة، خلا الحدادية.

وفي ص(٣٣٣) قال المسود متعالمًا متبجحًا بما نقله، وقد تقدم لك ما فيه: «فيه إجماع السلف على ذكر المبتدعة، وذكر بدعهم، وذكر مخازيهم،

وسبهم، وشتمهم، وإهانتهم، لينزل قدرهم عند الناس فلا يغتروا ببدعهم، فجزاهم الله خيرًا من سلف صالح لخلف غيروا وبدلوا وتهاونوا مع المبتدعة بالسكوت عنهم تارة، وبالدفاع عنهم تارة أخرى، وبمدحهم، ونشر علومهم تارة أخرى، حتى تلبست بدعهم بكثير من طلبة العلم وهم لا يشعرون» انتهى

قلت: لا ضير يشعرون أو لا يشعرون فحكمك وشيخك فيهم أنهم أهل ابتداع، الخلف أهل ابتداع؛ لكونهم كما ذكرت، خلف «غيروا وبدلوا وتهاونوا مع المبتدعة بالسكوت عنهم تارة، وبالدفاع عنهم تارة أخرى، وبمدحهم، ونشر علومهم تارة أخرى، حتى تلبست بدعهم بكثير من طلبة العلم» انتهى هكذا بإطلاق دون استثناء! ستكتب شهادتك وتسأل.

ثم ساق أسماء المبتدعة عنده - وأرجو أن تستصحب معك في ذهنك كلما ذكر المبتدع صورة منهجه: الخطابي والبيهقي وابن حبان صاحب الصحيح، وابن عساكر صاحب «تاريخ دمشق»، وابن حزم، وابن الجوزي، والطحاوي، وابن بطال، وصاحب الأغاني، والبيضاوي، والجويني، والحليمي، والرازي، والعز بن عبد السلام، وابن العربي المالكي، وابن الأثير، وابن حجر، وابن فورك، والباقلاني، والسيوطي، والشوكاني، والقاضي عياض، والقرافي، والقرطبي صاحب الجامع، والمازري، والنووي، والزركشي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو منصور البغدادي، والشهرستاني، وابن عربي، وأبو المظفر، والمناوي، والقاضي عبد الجبار، والسبكي، والشاطبي، والسخاوي، والمسعودي، ومحمد رشيد رضا، وسيد قطب، ومحمد الغزالي، الشعراوي[1] والصابوني صاحب صفوة التفاسير، والبوطي «صاحب

---

(١) وغريب أمر المسود، والذي يصدق فيه قول القائل «أجرأ من فارس خضاف» إذ ذكر الشعراوي، وذكر عنه ما ذكر من تلبسه ببدع - سبق تكفيره لأكثر من صفة منفردة منها، وقد اجتمعت هنا في الشعراوي - أعني: المتكلمة، والقدرية - هذا، وبين أنه نصح، فكابر وعاند، وعليه فقد استوجب العقوبة الحدادين بإجماع، لكن المسود=

فقه السيرة» انتهى[١].

= الذي بدا «أجرأ من ذباب» أثبت له «الخطأ» في الوقت الذي أنكر علينا القول به، وشغب على قائليه ومعتبريه في تعاملهم مع المخالف رحمة به واعتبارًا لزمن الجهل، بل ورماهم بالإرجاء، وذلك بقوله «لم يتناول المسألة تناول أهل السنة، بل تناولها تناول المتكلمين فأخطأ، وخوطب في بدعه فعاند وكابر» انتهى. يقال للمسود: أخطأ هذه هي التي نريدها، ثم النصح والبيان بعلم ورفق وحلم، وإلا الهجران - بقيده - ، وإن فشا فسوط السلطان. فإن لم يكن، فتفويض الأمر للرحمن - سبحانه - فإنها محنة وابتلاء - مع الدعاء بالرفع والدفع - كل هذا مع الالتفاف حول علماء السنة الكبار، المترسمين خطا سلفنا الصالح العظالم؛ لنشر السنن وإماتة البدع - بحسب الإمكان - وفق الضوابط واعتبار الحال والمآل، أما يكون السلفي سبابًا لعانًا ضرابًا سفاكًا للدماء، فهذا من أبطل الباطل، وأظلم الظلم، والنص شاهد وقاض.

(١) **قلت:** فانظر كيف أدخل الأصاغر الصغار، في وسط الأكابر الكبار؛ لتنفق سلعته! على كل حال أقول: على ما تقدم، إذا وجدت لحدادي نقل عن الخطابي والبيهقي وابن حبان صاحب الصحيح (وتأسف عند ذكره) وابن عساكر صاحب «تاريخ دمشق» (الذي أقام صلب مسوده الأسود على نقله) وابن حزم وابن الجوزي والطحاوي، ابن بطال، والجويني، والحليمي، والعز بن عبد السلام، وابن العربي المالكي، وابن الأثير، وابن حجر، والسيوطي، والشوكاني، والقاضي عياض، والقرافي، والقرطبي صاحب الجامع، والمازري، والنووي، والزركشي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو منصور البغدادي، والشهرستاني، وأبو المظفر، والمناوي، والسبكي، والشاطبي، والسخاوي، ومحمد رشيد رضا - دون غيرهم مما ذكر، مع ضميمة ما ذكرهم من الكبار وطعنت في الآثار - فاتهمه على السنة، وارمه بالبدعة، ولا تنس سبه واشتمه والعنه واضربه واقتله إن استطعت! أهذا هو المنهج؟ ألهذا تدعو؟ سننظر وتنظرون. لقد قام سادة الأولياء وأئمة المتقين العلماء الربانيين على تعاقب الأيام ومر السنين، بالاستفادة من بعض كتب المتقدمين، وأنكروا ما فيها من انحرافات سواء في أبواب الاعتقاد أو العمل أو السلوك، ووضعوا النصوص على الرؤوس تعظيمًا وتقديمًا وحكمًا، وها هي كتبهم شاهدة على ذلك، فأمعن النظر وأنعمه في كتب المحققين من أبناء الصحابة والتابعين، الذين اتبعوهم بإحسان، فشاع بين الناس ذكرهم بكل جميل، وترحموا عليهم، وحفظوا لهم الجميل، فكانوا نعم الخلف لنعم السلف، وأعني بهم الأئمة: شيخ الإسلام، وابن القيم، وابن حزم، والذهبي، وابن كثير، وابن عبد البر، =

في ص(٣٤٦) أورد أثرًا: «قاذف المحصنة يهدم عمل أربعين سنة، وشتم أبي بكر وعمر تهدم عمل ثمانين سنة» وكرره في ص(٣٤٨) وفي ص(٣٤٩) عن شيخ الأول، مع زيادة: «عشرين سنة فوق الثمانين» - ولا ندري ما علة تطفيف التلميذ!! - إذا تهدم عمل عمر المرء كله، أي تحبط العمل، بمعنى هو الأدق: يكفر! - هكذا بإطلاق دون بيان - أهذا هو النهج؟! لِمَ سَكَتّ أيها المسود؟!

ومن ذلك أيضًا ما ذكرته نفس الصفحة ص(٣٤٦) حيث أوردت عدة آثار في أن الخصومة تحبط الأعمال».

قلت: عليك البرهان؟

وفي ص(٣٤٧) أثر للإمام كبير، أورده المسود دون تعليق، فيه: «أن النظر للأئمة المضلين دون إنكار قلبي محبط للعمل».

أقول: كذلك يطالب الأثري - زعم - هنا بالدليل أيضًا.

وفي ص(٣٤٨) أخر فيه: أن من رضي أن يعصي الله لم يرفع له عمل.

وفي ص(٣٤٩) أورد أثرًا فيه: «ثلاث لا يقبل معهن عمل: الشرك والكفر والرأي وعرف الرأي: أن يترك كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ويقول برأيه»!!

بل وبعد أن ساق هذه الآثار - المخطئة - قال عجبًا - بل قبحًا وفجورًا: «وأهل السنة - يعني: الحدادية - يقولون: «لا يقبل الله لمبتدع عمل البتّه».

أقول : والله إنها لكبيرة، تأله على الله؟!!! ثم هكذا بإطلاق؟!! وكرر

= وابن قدامة، وأصحاب السنن، والنووي، وابن حجر، والشوكاني، ومحمد بن عبد الوهاب، والشنقيطي، والسعدي، والألباني، وابن باز، وابن عثيمين، وغيرهم كثير - رحمهم الله تعالى أجمعين - في الجملة، تجدهم رفعوا الرأس بالدليل، وإن كان من آحادهم شيء، رُدّ بالدليل مع الإجلال والاحترام وبالغ التقدير، حفظًا لمكانتهم، هذا هو منهج السلف، والشواهد عليه من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة متضافرة متكاثرة، يبصرها كل ذي عين باصرة، بل وحتى الأعشى، بل ويصطدم بها الأعمى، أما الموتى فما أنا لهم بمسمع.

هذا في ص(٣٥٣) وقرره في ص(٣٦٠) بقوله: «ومن أجل أن البدعة تحبط العمل الصالح فهي تساوي الشرك بالله من هذا الوجه».

وفي ص(٣٥٢) من غلو الرجل وفحشه في الفهم تعليقه على أثر فيه ذكر موقف لرأس من رؤوس المبتدعة» قال المسود: «وهكذا جميع المبتدعة، يظهرون للخلق الخشوع، وإذا خلو بالخالق ظهرت حقيقتهم، فهم يعملون للناس لا لرب الناس».

قلت في هذا الكلام وقفات:

الأولى: الشطط في التصور، والإفراط في التوصيف، المؤدي إلى الجور في الحكم، بإيراد لفظ «جميع» ففيه تعميم جائر ذميم .

الثانية: التأله على الله؛ وذلك في الحكم على البواطن، وإنما أمرها إلى خالقها، وذلك في قوله «يظهرون للخلق الخشوع» وقوله «يعملون للناس لا لرب الناس» وهو باب عظيم، لا ينبغي لعبد التجاسر عليه، إلا بقرينة ظاهرة، يتبعها إقرار.

الثالثة: قوله«وإذا خلو بالخالق» لو حذف لفظ «الخالق» استقام المعنى وتم المراد؛ لما في ذلك من دفع إيهام، قد يعلق في ذهن العوام. ولأني أخشى من أحكام الحدادية على من تكلم بمثلها من غيرهم، فيلبسونها ثوب الابتداع، كفعل أختها القطبية، إذ تلبسها ثوب الاستحلال، وينزلون على المساكين أشد الأحكام، بما لا يقصدونه من الأقوال والأفعال.

والرابعة: غلوه في باب التبديع حتى جعله كالشرك بالله سبحانه .

ومن صور الغلو الفاحش ما جاء في ص(٣٨١) حيث أورد أثرًا عن الأصمعي أن أعرابيًا لقي نصرانيًا، فقال النصراني: إنهم يقولون لي: أسلم وكن قدريًا؟ فقال الأعرابي: اثبت على نصرانيتك»!!! ولم يعلق المسود - والسكوت إقرار لا سيما عند الموافقة .

والسؤال: هل كانت القدرية على مذهب واحد؟! وبذا يكون حكم القدرية

- بإطلاق - عنده كفار؟

ثانيًا: إعلام الأنام بعظمة كلمة الإيمان» لا إله إلا الله «الفرقان بين الإسلام والكفران .

ثالثًا: التفريق بين الكفر الأصلي - وهو الأفحش - وبين المعتقدات الكفرية، وبيان عدم التلازم بينها وبين أهلها تعيينًا .

وفي ص(٤٠٩) أثر عن أحدهم سئل كيف أصبحت؟ قال: بشر، وقعت عيناي اليوم على مبتدع». انتهى.

قلت: ندخل هذا في باب الطيرة، أم المؤاخذة على النظرة الأولى؟ أم المنهج الحدادي؟

وفي ص(٥١٣) ذكر أثرًا فيه: «من نظر إلى مبتدع بعينه، فقد أعان النظر على العمى».

وفي ص (٤١١) من صافح صاحب بدعة، فقد أعان على هدم الإسلام.

وآخر في ص (٤١٢) لكنه هنا «نقض الإسلام عروة عروة».

قلت: لقد أورد المسود جملة من الآثار ذات أحكام ما ذكرها خير الأنام، من: عدم المجالسة - بصورة المسود - وعدم التبسم وعدم النظر وهنا عدم المصافحة، فكيف يتعايش المسلمون مع بعضهم البعض فضلاً عن تعايشهم مع الكفار الأصليين؟

ولم يفرق المسود في إنزالها بين زمن ازدهار العلم وعلو أهله، وبين زمن تفشى فيه الجهل، ورفعت - بل رفرفرت - راياته .

كيف والمسود قد توسع في الباب - بل وفي كل باب تقريبًا - فيدخل أهل المعاصي في باب الابتداع كما في ص(٤١٣) وص(٤١٤) مع «صاحب النرد» وص(٤١٦) «شارب الخمر» وص (٤١٧) «والشطرنج».

وفي ص(٤١٦) آخر : يبكي بكاءً شديدًا عند موته: مخافة ربه لكونه سلم يومًا على مبتدع».

وفي ص(٤٢٤) ذكر أثرًا فيه: أنه لا يبالي سأل صاحب بدعة أو زنا» وكرره في ص(٤٣٢).

وفي ص(٤٣٣) ذكر أثرًا فيه الإنكار على من ضحك في جنازة، بـ«لا أكلمك أبدًا».

وفي تاليتها أورد أثرًا لإمام أنه رأى رجلاً يتوضأ بعدما أقام المؤذن الصلاة فقال: «لا كلمتك أبدًا».

وفيها أيضًا ترك الكتابة عمن قرأ بألحان.

وفي ص(٤٤٥) أثر لإمام فيه: من أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله، وأخرج نور الإسلام من قلبه.

ومن الغلو والتناقض ما في ص(٤٦٢) أثر فيه مسألة فرضية: رجل قتل نفسه في وسط قرية ليس فيها إلا نصارى ومسلم واحد، من يشهده؟ الجواب: أنا لا أشهده؛ يشهده من شاء». انتهى.

والتعليق: على هذا ذهب المقصود من ترك الصلاة، فمن المعلوم أن ترك القدوة الصلاة على مبتدع إنما هو لزجر المخالف وتنبيه التابع - وهذا الذي نطق به أثر بشر بن الحارث - رحمه الله تعالى - ص(٤٦٢) - من التلبس ببدعته - أو غيرها - وهذا لا بد معه من الصلاة على أخيهم المسلم وإلا أثم المستطيع منهم. وهذا الذي أومأ إليه في صدر الأثر نفسه، مخالفًا للأثر قبله.

وشبيه بهذا ص(٤٦٢) حيث جاء الأثر بعدم الصلاة على من غسل مبتدع.

وآخر ص(٤٦٣) في اتباع جنازة المبتدع.

وفي ص(٤٦٥) يذكر لنا المسود عن أبي زرعة - رحمه الله تعالى - وهو المرضي عنده وعند شيخه - أنه حضر جنازة مبتدع!!

وأعجب بعد هذا كله من تباكي المسود: «هجرت هذه السنة العظيمة في زماننا حتى عند أهل العلم فالله المستعان على زمان أصبحت فيه السنة بدعة، والبدعة سنة، ورمي أهل الحق - يقصد الحدادية - فيه بالفظائع». انتهى.

وأقول للقيطة الحدادية: « يداك أوكتا وفوك نفخ».

وفي ص(٤٦٦) يتكرر الخطأ الكبير، إذ يورد أثرين فيهما إنزال هذا اللون من ألوان الهجر على أصحاب المعاصي، بل وفي أحدهما ما هو جائز ليس معصية، وعليه الدليل في الصحيح.

ثم في خاتمة الباب يذكر - هو - اختلاف موقف السلف فيه، وينتصر بالطبع إلى أشدها إذ هو المنهج عندهم، وهو المنع على كل مبتدع!!

غلو تلو غلو في ص(٤٩٣) ذكر أثرًا عن رجل ابتلي بالصلاة بجانب مبتدع، فعوقب بالإعراض. والغريب أن الذي عاقبه غير مرضي - مع كونه إمام كبير - عن المسود.

ثم اشتد الحكم بعدها! فقد ذكر المسود أثرًا آخر ص(٤٩٣) فيه الأمر بإعادة صلاة من حدث منه ذلك ولو ضمته مع المبتدع صفوف الصلاة.

ثم قال المسود في ص(٤٩٥) وهذا من الآثار السيئة لسكنى ديار الكفار أو المبتدعة أو العصاة، موافقتهم على بعض دينهم» انتهى.

قلت: والله إن مجاورة هؤلاء - لمن يقدر على الفرار من مجاورتهم، وعجز على نصحهم - سبة. والسكوت على باطلهم - من عالم: شين. والرضى بهذا الخلط والخبط - من عارف - : عار.

وفي الباب ذكر آثارًا تبين مدى طبيعة العلاقة مع الأهل في حالة إذا تلطخوا ببدعة

في ص(٤٢٩) ذكر أثرًا فيه خصام الأب لأجل البدعة، وفي ص(٤٥٨) آخر: لم يشهد جنازة أبيه لكونه أشعري. وقبل: يرفض استضافة ابن العم الغريب .

وقبل تكفير الأم في ص(١٢٣): «كانت أمي شيعية» فما القول والمسود قد حكم بكفر الشيعة؟!

وفي ص(٤٨١) ذكر أثرًا لسائل يسأل - بصيغة التمريض - عن خال له

مبتدع، فنهي عن الأكل معه.

وهكذا دون قيد أو بيان أو اعتبار لوجود خلاف لهذه الأقوال، يقع الغلو.

انظر هذا وتذكر معه قول الله تعالى«وصاحبهما في الدنيا معروفًا» وكذلك أمر النبي ﷺ لأسماء رضي الله عنها ببر أمها المشركة، ثم ما تقدم معنا من سؤال للإمام لأحمد - رحمه الله تعالى: لنا أقارب بخراسان يرون الإرجاء، فنكتب إلى خراسان نقرئهم السلام؟ فقال: سبحان الله! لم لا تقرؤهم السلام؟ وقال: قلت لأحمد: نكلمهم؟ قال: نعم؛ إلا أن يكون داعية ويخاصمْ.



فصل: في الآثار المخالفة للنص وذكر أشياء عدت من البدع وليست كذلك

(١) - ص(٤٣) انتصار أحد سادات التابعين - رحمه الله - لأحد أعلام الصحابة، في مخالفة؟! وأعاد الأثر بنفس عزوه وحروفه في الصفحة تاليتها وفي الباب نفسه - وقد تكرر ذا منه دون حاجة - فهل نتخذ ما ذكر سنة ومخالفه مبتدع؟!!

(٢) - ص(٥٢) عن الأمير ذي القلنسوة الحرير، فهل هذا الأصل أم الأصل مع ولاة الأمر النصح سرًا والواجب حب إعزازهم، وإكرامهم طاعة لله - تعالى - ولرسوله ﷺ ومراعاة لخطرهم - أي رفيع قدرهم؟

(٣) - ص(٥٧) هل نتخذ ما نقلته عن أيوب - رحمه الله تعالى - مع الأعرابي هديًا؟! فضلاً عن أن يكون على شرطك! أوليس هذا مخالفًا لصحيح السنة، بل ولهدي القرآن؟! والغريب أن المسود ترجم في ص(١٣٠) وليعلم طالب السنة أنه ليس كل ما يعلم من مسائل السنة يعرض على العامة !!!.

(٤) - ص(٥٧) هل هذا الفهم هو المراد من الآية، وهل الأكل بالملعقة بدعة ؟! إذا علمت هذا، فانظر كذلك إلى أثر في ص(٣٩٤) من يأكل مع الظالمين!! - كما فعل من ذكرت عنه الإنكار!!! - أنه يسقط من عين الله - تعالى - فهل هذا صحيح نتكلم به وندعو إليه؟!

(٥) - ص(٥٨) أثر لإمام - رحمه الله - وقوله لأمر هو سنة، هل هذا صحيح؟!

(٦) - ص(٧٥) أثر نقله حماد بن سلمة - رحمه الله تعالى - أنه سمع سفيان - رحمه الله تعالى - كثيرًا يقول: ليتني قد مت، ليتني قد استرحت، ليتني في قبري» وسكت المسود ولم يعلق، فهل نتبع؟!

(٧) - ص(١٩٠) جلوس الشيخ للناس معلمًا هل يعد بدعة .

فصل: في نقد بعض عبارات المسود نفسه

(١) – ص(٣٧) قال: «هدي الصحابة ﷺ سنة تتبع وبخاصة إذا اجتمعوا، فإذا اختلفوا فيقدم» إذن أثبت اختلافًا ولا بد، وقد كان – في بعض الفروع دون الأصول، ولم يوجب بينهم : تكفيرًا أو تبديعًا أو تفسيقًا، إنهم قوم سبق لهم من ربهم الرضا – والغريب أن المسود جعل التعويل عند اختلافهم إلى آحادهم، ولم يجعل النص المصير الذي يجب الرجوع إليه، والمسير عليه وإليه .

(٢) – في ص(١٠٠) قال المسود – عفا الله عنه : «فلا يتعجب صاحب كتاب» الأصول التي بنى عليها الغلاة ورحمة الإسلام بأهل البدع«لا يتعجب ولا يحزن أن أصحابه من أهل البدع وأحبابه لن يردوا على حوض النبي ﷺ».

قلت هذه زلة عظيمة، تحتاج إلى توبة واستغفار، نعوذ بالله من الخذلان.
(عفوًا: أنا لا أعرف من صاحب الكتاب ولا موضوع الرد).

وأما الوقاحة، ففي ص(١١٣) يقول المسود: «كثير من المتأخرين الذين نسبوا للحديث لمجرد أنهم طلبوا الأسانيد، أو عرفوا صحيحها من سقيمها، ولم يفهموا من المتون إلا ما وافق هواهم، قد تلبسوا بأكثر من بدعة، وللأسف ابتلي بهم صحيحا البخاري ومسلم وغيرها من كتب السنة، وللأسف اغتر بهم كثير من المنتسبين للعلم، ونسبوهم للسنة، ودافعوا عنه، فوجب إلحاقهم بهم في بدعتهم، والله المستعان» قلت: الله – سبحانه – المستعان والمستعاذ منكم ومن جهلكم وشركم. وسيأتي.

(٣)- وفي ص(١١١) قال الإمام أحمد – رحمه الله تعالى: «قبور أهل السنة من أهل الكبائر روضة، وقبور أهل البدع من الزهاد حفرة، وفساق أهل

السنة أولياء لله، وزهاد أهل البدعة، أعداء لله» «طبقات الحنابلة» (١/ ١٨٤) وكرره مرارًا خذ على سبيل المثال ص(٣٥٨) وص(٣٦١) وهذا مخالف لأصلك؛ إذ الفسوق خروج عن السنة، وأصلك قاض بأن من خرج عن السنة قدر شعرة صار مبتدعًا، والقاعدة عندكم في البدعة واحدة، بل والابتداع زندقة. والسؤال: لما غاير الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - بينه وبين أهل البدع؟

(٤) - وفي ص(١٢٢) نقل المسود: عن خالد بن دينار قال: أتينا سالم ابن عبد الله نسمع منه، فقال: «من أين أنتم؟ قلنا: من أهل الكوفة. قال: حرورية سبئية، عثمان خير من علي، عثمان خير من علي» «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٥٠٤) هل هذا المنهج؟ تعميم وإطلاق للأحكام قبل البيان؟!! إنه إذن لمنهج ظالم مظلم، لو كان، وحاشاه.

(٥) - ويقول المسود - أصلحه الله - في ص(١٢١)«وأهل السنة أصحاب فقه قد عرفوه من نبيهم ﷺ وأصحابه، فهم كالدواء للناس» انتهى.

أقول: إن من أوليات الدروس التي يتعلمها الطالب من شيخه: ألا ينسب ما عليه من حال، أو ما استملحه من مقال، أو استحسنه من فهم إلى النبي ﷺ لعدم العصمة من جهة، ولكونه عرضة للوقوع في الخطأ - ولا بد - من ناحية أخرى.

لا سيما وقد تبين لك - قبل غيرك - مقدار جهلك، وكثرة تناقضك، وضعف فهمك ووقف الجميع على أنك - وأشباهك - داء، ولستم دواء، فافهم هذا جيدًا، واعقد عليه جنانك، واشدد عليه بنانك لعله يكون لك نافعًا.

(٦) - وفي ص(١٣٥) ذكر حديث أنس ﷺ قال: «حدثت الحجاج بحديث العرفيين» فهل هم العرفيين؟

(٧) - عبارة غير محررة في ص(٣٨٤) قال المسود - هداه الله «ومن

المشهور عن أهل السنة من زمن الصحابة حتى من بعدهم، أن الرجل إذا تاب ورجع عن بدعته» تراجع وتصاغ صياغة دقيقة حتى لا ينقدح في ذهن حدادي - وهم كما هو ظاهر من حال المسود - أن في الصحابة - رضوان الله عليهم - مبتدع - وحاشاهم.

(٨) - وفي ص(٣٠١) ذكر أثرًا فيه وقوف تابعي كبير على باب المسجد، فقال: ما فيه إلا كافر«!!! فما أدري ماذا أراد المسود بإيراده؟!! وهل هذا التابعي في القرون الفضلى أم لا؟ وهل نقتدي به؟ ما هذا يا رجل؟!!!

(٩) - وفي ص(٤٢٦) أثر: حدثوا أهل العراق ولا تحدثوا عنهم، وعلموهم ولا تعلموا منهم» وفي ص(٤٣٣) تنفيذ أمره هذا.

والتعليق: لم لا يتعلموا منهم؟ ألأنهم مبتدعة - هكذا بإطلاق؟! فلم يحدثهم؟! أوليس من أهل العراق ساعتئذ الثوري - رحمه الله تعالى؟!

(١٠) - وفي ص(٥٩١) التلويح بالقدح في صحابي بكونه قد تأثر بأخلاق أهل العراق، وتقدم الطعن في أهل العراق. وهذا التأثر لا يكون إلا عن مجالسة ومخالطة ومصاحبة. وإن كابرت فاسأل العقلاء.

(١١) - في ص(٥٩٨) استدلال برؤية ولم تكن الأولى فهي متكررة، ولو ضممت إليها الإسرائيليات والحكايات انتظم فيهم عقد الانحراف[١].

❁ ❁ ❁

(١) هكذا التلميذ مغيب على مهده بين الأحلام، وفتشوا عن شيخه تجدوه كما قال الشيخ ربيع - وفقه الله تعالى - : «أما عن ولوع الحداد بالاسرائيليات والحكايات والأحاديث الضعيفة» انظر «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٩٨ -) جمع ما سماه «تخاريج الإحياء للعراقي والسبكي والزبيدي بزعم أنه يجنب القراء مشاكل الإحياء فلم يفِ بما وعد، بل نقل كثيرًا من كلام الزبيدي مما لا علاقة له بالتخريجوما كان يبالي بما ينقله عن الزبيدي أحق أم باطل، أما ضار أم نافع، ومثله عن السبكي، وسكت الحداد عنه» بتصرف من «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (١٠٢)

إقرار المسود بوقوع الأخطاء الأمر الموجب للعذر إلا أن المسود تناقض كعادته حتى في هذه الجبلة

في ص(١٣٦) يقول المسود: «وأهل السنة لهم زلات فيجب التناصح بينهم». انتهى.

أقول: لقد ذكرت أثرًا في ص(١٩٦) أن من زال عن السنة بشعرة فلا يعتد به فما القول؟!

ثانيًا: بيّن لنا زلات أهل السنة بعد أن تبيّن لنا أعيانهم عندك؟ وهل تتفق مع مشربك؟ وتنفق ضمن سلعتك؟

ثالثًا: كتطبيق عملي: لِمَ لم ينصح شيخك - الحداد - الشيخ الألباني - وقد عاصره، بل ورآه كما زعم هو مرتين[1] - لما خالف ما اعتبره تلميذه

(١) يقول الحداد: «أما محبتي لمجالسة المشايخ مشايخ السنة الصالحين، فهذا معروف قدر وقتي، فكيف بمشايخ العلم، وحبتي للعلم، فكيف بمشايخ العلم؟ ومحبتي للسنة، فكيف لأهلها؟! ومن أمثلة ذلك في كتبي إني كنت لا أذكر اسم الألباني إلا مع الدعاء له «حفظه الله» حتى إن بعضهم ظن أني من تلاميذه، ولم أره في حياتي إلا مرتين، ولكني كنت أثني عليه، وأذكر ما عنده من خطأ لئلا يقتدي الشباب بزلات العلماء، حتى كان منه ما كان بشريط «البدعة والمبتدع» قال الشيخ ربيع معلقًا: «فالحمد لله الذي فضحه بلسانه وقلمه، فلم يسمي إلا الألباني، وقد شهد عليه الثقات أنه كان يطعن فيه ويتنقصه قبل أن يخرج الشريط المذكور، وأما بعد الشريط فما أدراك ما فعل به هو وأصحابه، وبمن يحترمه أو ينصحهم من الغلو في طعنه، وفي طعن غيره، وقاعدته ومنهجه أن من أخطأ سقط، بل والله لقد رموا الأبرياء بما ليس فيهم، رموهم بالعظائم» «مجازافات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف"ص (٥٨ - ٥٩). فهل قبل شيخك النصح؟ بل هل نصح عالم من علماء السنة - بإقراره - وتبجح إذ نسب إلى التلمذة عليه؟

مخالفة، بل رماه بسببه بالكذب - وهو الكذوب - وجعله عرضًا لسهامه المسمومة المحمومة رميًا وقذفًا وطعنًا.

وما حكم الشيخ بذا الصنيع عند التلميذ؟! والجواب: معلوم معروف، إنه المكر والخبث. ولو عذرناه قلنا: مسيكين مفتون.

وآخر: لقد ذكر الشيخ ربيع - رفع الله قدره - أنه - أي: الحداد : «لا يستطيع أن يتكلم عندي جبنًا منه لا أدبًا مجازافات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف «ص(٩٤) فكيف به أمام الإمام، ليث المجالس، ناصر السنة، قامع البدعة وأهلها، العلامة الألباني - رحمه الله تعالى.

وأنت أنت لِمَ لَمْ تنصح مخالفك في مسألة تكفيرك لتارك الصلاة ؟ لم أجلبت عليه بخيلك ورجلك، ورميته بالابتداع بعد الإقذاع؟ مع إقرارك بوجود الخلاف!!

أودّ أن تدرك مرادي، وتقف على مرامي، فإن عجزت، فهاكه: لا منهج رشيد عندكم يتبع، ولا أصول صحيحة تنطلقون منها، فتسلموا، كان الله لنا ولكم .

قال المسود ص(١٣٦): «ومن القطعي أن أهل السنة غير معصومين وأن لهم زلات، فإذا سقط أحدهم في زلة يجب أن ينصح، وواجب عليه قبول النصيحة[1] فبعضهم يسقط في خطأ بسبب شبهة، وهو في الأصل على منهج

---

(١) إذا علمت هذا، فانظر للشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - إمام الجرح والتعديل في عصرنا - إذ يقول - حفظه الله - : «فقد علم كثير من العقلاء فتنة محمود الحداد وشغبه على أهل السنة، وطعنه فيهموقد اشتهر الحداد بالتركيز على ثلاثة من الناس يبدعهم، ويمنع الترحم عليهم، ويعادي هو وأصحابه ويقاطعون من لا يفعل ذلك: ابن حجر والنووي وأبو حنيفة رحمهم الله. وكان تركيزه ومن انخدع به على ابن حجر أكثر وأكثر، وكان هذا التركيز الشديد من هؤلاء المذكورين وخاصة ابن حجر مما يلفت الأنظار ويثير الريبة في قصد هذا الرجل وغايته» إلى أن قال: ترجح لي سوء قصده لقرائن:

١ - نفوره الشديد من أهل السنة، فهو نافر منهم، لا يطلب العلم على كبارهم، ولا =

أهل السنة والجماعة، وبعضهم يماشي المبتدعة وهو لا يعلم ببدعته، فإذا نصح تركهم، وبعضهم يمدح أو يزكي مبتدعًا دون علم ببدعته - وقد سبق الحكم عليه دون القيد المذكور هنا، وهذا من جملة التناقض للهرب عند الحاجة، نفس طرق الفرق البدعية الضالة - فإذا نصح ذمّه وأهانه كمنهج أهل السنة، وهكذا أما أن يسقط الرجل في أصول المبتدعة ويقرر قواعدهم ويستعمل طريقتهم في الاستدلال، وإذا نصح جادل وماری ولم يرجع، فهذا المبتدع»[(١)].

= يخالط رجالهم عاش الرجل في الرياض سنوات لم يعرف أنه طلب العلم على أحد من علمائها الأفاضل، ولم يصادق أحدًا من رجالها من أهل السنة المحضة إلا من كان على مشربه أو قريب، وهم قلة.

٢ - نفور أصحابه الذين انخدعوا به من أهل العلم، وعن إخوانهم السلفيين، وطعنهم فيهم، وهجرانهم ومقاطعتهم لمن لا يكون على منهج الحداد.

٣ - طعن الحداد في أهل السنة بأسلوب ماكر في مجالسه، وبواقعه، وفي مثل كتاب «العقيدة» و«يوم لا ظل إلا ظله» و«الجامع في الحث على الحفظ».

٤ - حملته الشديدة على أهل المدينة بالأكاذيب وتحريف الكلام الذي لا يصدر إلا ممن تمكن الفجور من قلبه واحترف الكذب وتحراه إلى أن وصل إلى أحط درجات الكاذبين المجاهرين بالكذب دون حياء، ودون احترام لنفسه، وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى.

لقد حذرنا هذا الرجل، وبعض من انخدع به مرات عديدة، وبينا لهم سوء عواقب مسلكهم، وضربنا لهم الأمثلة، وسقنا لهم الأدلة من سنة رسول الله ﷺ وسيرته بينا لهم أن علماء من كبار السلفيين المعاصرين الذين لا غبار على سلفيتهم سوف ينكرون أسلوب دعوتكم هذا، وفعلاً وقع ما حذرناهم منه، ومع ذلك لم يدركوا أخطاءهم، واستمروا على خطتهم التي رسمها لهم الحداد ظانين أنه هو الرجل السني الوحيد، وأن منهجه هو المنهج السديد، ووقعوا لا شك في غلو شديد في هذا الرجل، وجفاء شديد لأهل السنة السلفيين، ومسوهم وشيوخهم بأذىً كثير، فصبرنا على هذا منهم طويلاً وحذرناهم عواقب فعلهم، فلما تمادوا في مسلكهم هذا وذاك رأينا لا بد من التحذير «نقلاً عن كتاب» مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٣) بتصرف يسير.

(١) يقال له هذا الكلام - مع اعتباره، وهناك ما لم تذكره من أعذار السلف للأئمة =

ثم يعود المسود فيقول ص(١٣٦) إن كان داعية لبدعته فلا يراجع ولا ينصح ولا يجادل كما سيتقرر من قواعد أهل السنة إن شاء الله مثل من استعمل علم الكلام، ولو بالردّ على المبتدعة كما زعم، ودافع عن المبتدعة، ورد على أهل السنة الأوائل قواعدهم، واخترع قواعد لم ينزل الله بها من سلطان، مثل أن الحب في الله يتبعض: فيحب الإنسان المبتدع من جانب، ويبغض من جانب، وهذا هو العدل عنده! ولذلك سقط نتيجة استعماله علم الكلام، ودخوله فيما نهاه عنه السلف قاطبة، أقول سقط في أكثر من بدعة، وهو يلقب بالإمامة فمثل من هذه حالته مع من ينسب؟ مع أهل السنة، أم مع من استعمل طريقتهم؟ وهل هذه الطوام التي أتى بها من استعمل علم الكلام تسمى سقطات، فلا تؤخذ منه فحسب؟ ما سمعنا بهذا في سلفنا الأولين - رحمهم الله»

في ص(١٤٠) ينقل المسود - هداه الله - عن يونس بن عبد الأعلى، قال: قال الشافعي - رحمه الله تعالى - ذات يوم: يا يونس، إذا بلّغت عن صديق - قلت (أبو عبد الله): فكيف بإمام متبوع - لك ما تكرهه، فإياك أن تبادر بالعداوة، وقطع الولاية، فتكون ممن أزال يقينه بشك، ولكن إلقه، وقل له، بلغني عنك كذا وكذا، وأجدر أن تسمي المبلغ، فإن أنكر ذلك، فقل له: أنت أصدق وأبر، ولا تزيدن على ذلك شيئًا، وإن اعترف بذلك فرأيت له وجهًا، بعذر فاقبل منه انتهى

قلت: كم كانت سعادتي بإيراده لهذا الأثر، ولكنها سرعان ما تبددت

= عن المخالفة - مخالف لما بثثه في تضاعيف مسودك. وهل من رميتموهم - تصريحًا أو تلويحًا - كشيخ الإسلام وتلميذه والحافظ الذهبي والعلامة الشوكاني ونحوهم كانت أصول الواحد منهم» أصول المبتدعة ويقرر قواعدهم ويستعمل طريقتهم في الاستدلال، وإذا نصح جادل وماري ولم يرجع» حتى يصح بعد ذلك فيه قولك «فهذا المبتدع» عليك البيان بالبرهان، وإلا تسطير الاعتذار، والإلحاح في الدعاء بطلب من الله - تعالى - الغفران؟!

وتغيرت، حيث بادر المسود بتخصيص هذا العموم بأهل السنة، ليضيق واسعًا، وكان الواجب عليه أن لا يعمل فيه معول هدمه.

وفي ص(١٤٣) ذكر أثرًا عن إمام كبير عظيم قدوة أثنى على علم وفقه مبتدع - بزعمه - يعلم مخالفاته، ووقف عليها؟ ويعلق المسود - مخالفًا لما يطنطن حوله - بقوله: «وقد يعفى عن بعض الزلات«فاعتبرها زلة - كما هو المنهج الحق موافقًا قول السلف في القديم والحديث - لكنه هنا أتى بقيد عجيب : «يعفى عن بعض الزلات التي لا يتفرع منها البدع» انتهى.

أقول: يرد عليه شيخه - في الضلال - الحداد» القاعدة في البدع واحدة»؟

وكذلك فعل في أثر لصحابي جليل ص(١٤٤) ثم قال: «وهذا أثر عظيم في بابه، ووجه الدلالة منه: أن معاذًا ﷺ نسب للحكيم الزيغة، ولم يخرجه عن كونه حكيمًا، ثم نصح بعدم هجره، بقوله «ولا يثنيك ذلك عنه». انتهى.

قلت: وهذا والله تناقض واضح فاضح.

وفي ص(١٤٦) يرفع عقيرته، مترجمًا: «لا تنصب نفسك إمامًا في السنة، فإن رددت على أهل البدع فبالنسبة فقط، وإلا فالسكوت عنهم وتحتها قال: «وهذه القاعدة خالفها الكثيرون فسقطوا». انتهى

قلت: صدقت. ونترك التعليق لما سبق من التحقيق.

وفي ص(١٥١) نقل وصف الإمام مالك لأكبر تلاميذ أبي حنيفة أنه من أهل الباطل، وهذا المتهم أخذ عنه الشافعي[1] - رحمهما الله - ومن

(١) قال الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى: «فأفقه أهل الكوفة علي وابن مسعود - رضي الله تعالى عنهما - وأفقه أصحابهما علقمة، وأفقه أصحابه : إبراهيم. وأفقه أصحاب إبراهيم: حماد. وأفقه أصحاب حماد: أبو حنيفة. وأفقه أصحابه: أبو يوسف. وانتشر أصحاب أبي يوسف في الآفاق، وأفقههم محمد، وأفقه أصحاب محمد: أبو عبد الله الشافعي رحمهم الله تعالى» «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٣٣) =

صاحبهما - أعني: محمد بن الحسن الشيباني - وهو متهم أيضًا عند المسود: أخذ عنه الإمام أحمد - رحمهما الله - فما قول المسود ؟!

بل ما قول المسود فيمن قام بخدمة كتاب محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة - رحمهما الله تعالى «الكسب»؟! وأعني به: شيخه الهالك: محمود الحداد ؟!!! هل هذا وفق منهجكم بل باطلكم .

وفي ص(١٦٢) اتهم ثالث أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أعني: أبو الهذيل زفر بن الهذيل العنبري - بأن التصقت به كل بدعه - أي: بدع شيخه! قلت: هل تطلق الأحكام هكذا؟ وهل يرمى الطالب بكل ما رمي به شيخه هكذا بإطلاق؟ فكم من إمام خالف شيخه، بل ثبت أن صاحبا أبي حنيفة - رحمهم الله جميعًا - خالفا شيخهما في ثلثي المذهب، وكيف لو بارزكم طويلب علم وأصابكم في أكبادكم بقول إمام الجرح والتعديل أبي زكريا يحيى بن معين - رحمه الله تعالى - فيه أنه : ثقة مأمون؟!

وأعرب لكم عم قاله عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله تعالى - : حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال: لقيت زفر رحمه الله فقلت له: صرتم حديثًا

= بل والإمام أحمد - رحمه الله تعالى - كذلك، حيث قال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى «أول ما كتبت الحديث اختلفت إلى أبي يوسف، وكان أميل إلى المحدثين من أبي حنيفة ومحمد» وقال ابن معين - رحمه الله تعالى: «ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث، ولا أحفظ، ولا أصح رواية من أبي يوسف وقال عنه كذلك: «صاحب حديث وصاحب سنة» ووثقه النسائي، وقال يحيى بن يحيى التميمي: «سمعت أبا يوسف عند وفاته يقول: كل ما أفتيت به، فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة، وفي لفظ: إلا ما في القرآن واتفق عليه المسلمون» قلت (محمد) فلما قبر المسود هذه الحقائق، أهذه هي الأمانة العلمية، أوليس أهل العلم ينقلون عنه عبارته المشهورة وهي في الباب وذكرها مستحسنًا لها مؤرخ الإسلام الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي أو ابن الذهبي - رحمه الله تعالى - بقوله: «وما أنبل قوله، الذي رواه جماعة عن بشر بن الوليد، سمعت أبا يوسف يقول: العلم بالخصومة والكلام جهل، والجهل بالخصومة والكلام علم» «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٥٣٥).

في الناس وضحكة!

قال: وما ذاك؟

قلت: تقولون «ادرؤا الحدود بالشبهات» ثم جئتم إلى أعظم الحدود، فقلتم: تقام بالشبهات.

قال: وما هو ؟

قلت: قال رسول الله ﷺ: **«لا يقتل مسلم بكافر»** فقلتم: يقتل به - يعني بالذمي .

قال : فإني أشهدك الساعة أني قد رجعت عنه».

قال مؤرخ الإسلام الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - معلقًا: هكذا يكون العالم وقافًا مع النص. . .قد حكم له إمام الصنعة بأنه ثقة مأمون «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٠ - ٤١) فبمثل هذا ينبغي أن ينقل عن الكبار، ويحذر من كل قول لهم كبار . وعلى الصِغار - الحدادية وكل من يتلكم في الكبار ويتجرأ على حماهم - الصغَار.

وفي ص(١٦٩) كلام للمسود حق، يرمى به في وجهه؛ ليفيق من سكرته: « إن إخراج الناس من السنة، شديد».

قلت: فكيف بالأئمة؟! ولكن الذي يحتاج إلى تحرير، ويدعو إلى التعجب ثم النكير، تتمته: «وأن إدخالهم في السنة وهم ليسوا من أهلها أشد«أهـ لا سيما وأنهم من ظلمهم حكموا بالسنة لمن لم يخالف شعرة، وعليه فلم يسلم إمام فضلاً عمن دونه، وذلك بإقرار الأئمة بل وبإقرارهم هم؟ وقد تقدم.

وفي ص(١٨٦) قال المسود - أصلحه الله: «تنبيه هام : لا يكن همك أخي طالب السنة التبديع، وخاصة مع أهل هذا الزمان؛ لأن التدليس عليهم من قبل المنسوبين للعلم قد كثر».

قلت: قد تقدم مرارًا أن المسود يعتبر الحدادية هم أهل السنة، وما عداهم من أهل العلم يخرجهم، ولا تعليق.

التبديع بإطلاق والكذب في حديث رسول الله ﷺ

وفي ص(١٩٤) قال في تعريف المبتدع: أنه من تلبست به البدعة مع رفع الجهالة عنه بالسنة دعا إليها أو لم يدع» انتهى.

ثم عاد ليخرج من«الحد» قيد «رفع الجهالة»[1] فانتظمت السلسلة الشيطانية، شيخه لا يشترط قيام الحجة في باب التكفير ويكتفي بتحقق القول أو الفعل من قائله للحكم بالتكفير، وهنا يؤصل التلميذ أن من تلبست به البدعة في زمن السنة فهو المبتدع، أو إن شئت فقل: أن كل من وقع في البدعة وقعت البدعة عليه! دون النظر إلى جهل بالنص الخاص أو تأويل أو ذهول.. أو.. إلخ،

وكعادته المعتدية العاتية استغل ذلك في الطعن في الإمامين النووي وابن حجر - رحمهما الله تعالى - ثم ساق أثرًا لأبي نصر السجزي - رحمه الله تعالى«كل مدّع للسنة يجب أن يطالب بالنقل الصحيح بما يقوله، فإن أتى بذلك علم صدقه، وقبل قوله، وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السلف، علم أنه محدث زائغ. وكتبهم - أي: أهل البدع - عارية عن إسناد بل

(١) وتأويلاً لفهمه، هاكم نقله مع قوله، فقد نقل في ص (٢٠٠) أثرًا عن أصحاب النبي ﷺ، ورضي الله عن أصحابه أجمعين - أنهم كانوا لا يجهرون بالبسملة، وعليه فقد نقل بعده عن تابعي كبير التصريح بأنه بدعة - لا سيما وأن النقل السابق فيه ما يفيد عمل الصحابة بخلافه وهو موافق لتأصيل المسود للبدعة - إذ بالمسود يقول: «وإن كانت مسألة الجهر بالبسملة لا يلزم الخلاف فيها التبديع؛ لأن الخلاف فيها قديم» انتهى. ولا تعليق

يقولون: قال الأشعري[1] وقال ابن كلاب، وقال القلانسي وقال الجبائي» انتهى

فانظر كيف أطلق الإمام السجزي - رحمه الله تعالى - القول وأنزله على من؟! وانظر إلى صنيع المسود وكيف أنزله على من؟!

قال ص(١٩٥): «وللأسف بعض المبتدعة قد امتلأت كتبهم بالأسانيد، ولكن حرفوا متونها بما يوافق بدعهم عند تأويلهم لها»

ومهما يكن من شيء، فأقول للمسود: ذكرت المبتدعة وصنيعهم، فما قولك فيمن لم يحرّف في المعنى، إنما حرّف في النص ذاته!

إنه أنت!!!

نعم، أقول: إن من أشنع وأفحش ما ذكره المسود تحريفه لحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال: قال رسول الله - ﷺ : «لم يكن نبي قط إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يتبعون أمره ويهتدون بسنته، ثم يأتي من بعد ذلك أمراء يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، يغيرون السنن، ويظهرون البدع، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة خردل» وعزا الحديث إلى الإمام مسلم برقم(٨٠) والإمام أحمد(١/٤٥٨) يقال لهذا. . . : هل هذا لفظ الإمام مسلم؟

وإن كان: لا؟ فلما قدمته في الذكر؟

وهل في رواية الإمام مسلم لفظ «أمراء» وأنهم «يغيرون السنن، ويظهرون البدع»

وهل الأمراء إذا وقع منهم مثل ما ذكرت يجاهدوا باليد؟

---

(١) وفي ص (١٨١) يفجر قضية رجوع الأشعري إلى معتقد السلف الصالح، ويرجح مخالفًا لشيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - وغيره من الأئمة القول بعدم رجوعه؟!

أوليست هذه الزيادة تقوي مشربك، وهي منزعك من الحديث؟

وهذه الفعلة النكراء سوءة من؟

وعرف أهلها بماذا ؟

وما الوعيد المترتب على هذا الأمر إن كنت متعمدا له؟

«تنبيه»: لم يتيسر لي مراجعتها - أي: رواية الإمام أحمد - من المسند لأمر. وبالرجوع إليه بواسطة أحد الأخوة - وفقه الله - لم يجد فيه لفظ : «يغيرون السنن، ويظهرون البدع» انتهى.

في ص(١٦٩)قال المسود: «وليعلم طالب السنة أن إخراج الناس من السنة شديد، وأن إدخالهم في السنة وهم ليسوا من أهلها أشد!! فكم من إمام بدّعوه، وحرمت الأمة من علومه النافعة بمجرد الشبهات[1] ولذا فيجب حمل الشواذ من حياة أئمة السنة على الثابت المشهور من حياتهم، ورفض زلاتهم دون اتهامهم بها، وإلا سقط الجميع، ولما نجا أحد؛ لأنه ما من عالم إلا وله زلات، نسأل الله السلامة» أقول: ولا سلامة! سنة ماضية؛ لعدم الإحاطة من جهة، وعدم العصمة من جهة أخرى، ناهيك عن عوارض وعوارض، والله الهادي، وبعدها بعدة أحرف يغلبه باطله ويصرعه هواه، فيعود هذا الباطل البطال إلى الولوغ في أعراض الكبار فيطعن في مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - وتراجمه[2] فيقول: «بسبب التهاون

---

(١) **يقال** للمسود: عدّد لنا هؤلاء الأئمة الذين بدعوا بمجرد شبهات؟

ومن هم هؤلاء الذين بدعوهم بمجرد شبهات؟

ثم عد لنقول لك: ما قولك فيمن يقول: «إنما يسمى المرء باسم الفرقة المبتدعة متى وجدت فيه خصلة واحدة منها» وريقات شيخك ص (١٥) تبًا لكما: ظلم وجهل.

(٢) «كان عالمًا واسع الاطلاع غزير المعارف ولا سيما في التراجم، وهو الحقل الذي ألف فيه مجموعة من الكتب وبرع فيه البراعة التي جعلت العلماء يجمعون على أنه «مؤرخ الإسلام» وألف كتابه العظيم «تاريخ الإسلام» الذي احتوى على قرابة أربعين ألف ترجمة» مقدمة «سير أعلام النبلاء» ص (١٠٩) بشار

وتعظيم الرجال كما ذكرنا في المقدمة، بسبب هذا كله، سمي الحلولي - يقصد الغزالي الطوسي - حجة الإسلام - يعرض بالحافظ الذهبي - رحمه الله - والمتكلم الساقط في غير نوع من البدعة - شيخ الإسلام - لعله يقصد الهروي - لذا وجب التثبت قبل الحكم بالبدعة أو السنة» انتهى

والسؤال المطروح: ما هي البدعة التي رمي بها مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - والتي ناظر عليه وخاصم ؟

مع التنصيص من كلامه أو من كلام نظرائه أو حتى من قول شانئيه من أقرانه؟

لا من كلامك لكونه غير معتبر من غير معتبر، بل مجروح منبوذ ملفوظ مأفوك .

(دفع افتراء) وفي ص(٢٣٧) ذكر المسود أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - وأخطاءه - لا كفره، رغم عن أنوف الحدادية - ثم وثب من خلالها على حرمة مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - ونال من عرضه بالباطل، بقوله: «قول الذهبي في أبي حنيفة متغافلاً عن ذم جميع السلف له»

ولي على هذه العبارة الفجة أكثر من وقفة :

الأولى: هي إنكاري لهذه الوقاحة في رمي مؤرخ الإسلام الحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - بالتغافل! وسيأتي ما هو أفحش، من هذا الشتيم؛ لجهله بمنهج مؤرخ الإسلام - رحمه الله تعالى - وسيرته في كتابه الماتع«سير أعلام النبلاء»[(١)].

---

(١) اتبع الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - منهجًا علميًا رصينًا في تصنيفه لكتاب «سير أعلام النبلاء» وسار وفق مسلك سديد في سبك محتوياته، يتمثل في الجوانب التالية:

الأول: نظم الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - كتابه «السير» على طبقات، وقسمه على أربعين طبق تقريبًا، استوعبت تراجم الأعلام لفترة زمنية تقارب سبعة قرون، منذ =

الثانية: إطلاق قوله «ذم جميع السلف لأبي حنيفة» رحمه الله تعالى، هذا ومما نقله مؤرخ الإسلام الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى رحمة واسعة - في كلام أهل العلم في الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى:

«قال يحيى بن معين: كان أبو حنيفة ثقة[١] في الحديثلا بأس بههو عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب، ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى»

= بداية الإسلام وحتى سنة ٧٠هـ. وقد استعمل الطبقة للدلالة على القوم المتشابهين من حيث اللقاء - أي: في الشيوخ الذين أخذوا عنهم - ثم تقاربهم في السن، من حيث المولد والوفاة.

الثاني: سار الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - وفق خطة مرسومة في انتقاء التراجم، والمادة المذكورة في كل ترجمة، تقوم على أسس علمية أهمها:

أ - الاقتصار على ذكر «الأعلام» المشهورين جدًا، وهو مما يدل عليه عنوان الكتاب.

ب - التنويع في التراجم، حيث ترجم لمختلف فئات الناس: من المحدثين والفقهاء والقضاة والأدباء واللغويين والنحاة والشعراء والخلفاء والملوك والوزراء والسلاطين وأرباب الملل والنحل من المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة وغيرهم. وإن كان أغلبية المترجم لهم من أهل الحديث وأئمة السنة، ولذلك كان وصفهم بالنبلاء... **الثامن**: البراعة في تصويره لشخصية كل إمام من أئمة السنة، مما يجعل لهم المكانة الطيبة في قلوب القراء، وما يتبع ذلك من التوقير والاحترام والتبجيل، ولا سيما مع دفاعه عنهم، وذبه عن أعراضهم، ودفعه لما قد يشين سيرتهم العطرة، وإيجاده المحامل الحسنة لما قد يصدر عن أحدهم من زلة أو هفوةتوجد بعض الأخطاء العلمية في مواضع قليلة» «الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي جمعًا وتخريجًا ودراسة «للدكتور/ جمال بن أحمد بن بشيربادي - دار الوطن (١/ ٧١ - ٧٦) بتصرف.

(١) فأنقل هنا ما جاء في حاشية «سيرأعلام النبلاء» (٦/ ٣٩٠ -) وقد أوسع العلامة اللكنويومما قاله دفعًا لفرية اتهام النسائي وابن عدي وآخرين - رحمهم الله تعالى - له بأنهم ضعفوه من جهة حفظه: «إن هذه العبارة ليست لها أثر في بعض النسخ المعتبرة، على ما رأيته بعيني، ويؤيده

قول العراقي في «شرح ألفيته» (٣/ ٢٦٠)لكنه - أي: ابن عدي ذكر في كتاب «الكامل» =

....

= كل من تكلم فيه، وإن كان ثقة، وتبعه على ذلك الذهبي في «الميزان» إلا أنه لم يذكر أحدًا من الصحابة، والأئمة المتبوعين.

وقول السخاوي في «شرح الألفية» ص (٤٧٧) مع أنه - أي: الذهبي - تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه، ولو كان ثقة، لكنه التزم ألا يذكر أحدًا من الصحابة، ولا الأئمة المتبوعين.

وقول السيوطي في «تدريب الراوي» ص (٥١٩) إلا أنه - أي: الذهبي - لم يذكر أحدًا من الصحابة، ولا الأئمة المتبوعين. فهذه العبارات، من هؤلاء الثقات، الذين قد مرت أنظارهم على نسخ «الميزان» الصحيحة مرات، تنادي بأعلى الصوت على أنه ليس في حرف النون من «الميزان» أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان، فلعلها من زيادات بعض الناسخين والناقلين في بعض نسخ «الميزان».

بل قد صرح الذهبي في «مقدمة الميزان» (١/ ٣) فقال: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس، مثل: أبي حنيفة والشافعي والبخاري، فإذا ذكرت أحدًا منهم، فأذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله، ولا عند الناس. وجاءت في المطبوعة من «الميزان» ترجمة أبي حنيفة في سطرين، ليس فيها دفاع عن أبي حنيفة إطلاقًا، وإنما تحط على جرحه وتضعيفه، وكلام الذهبي في المقدمة ينفي وجودها على تلك الصفة؛ لأنها تحمل القدح لا الأنصاف وقد روجع المجلد الثالث من «ميزان الاعتدال» المحفوظ في ظاهرية دمشق وهو بخط الحافظ: شرف الدين عبد الله بن محمد الداني الدمشقي المتوفى سنة٧٤٩هـ تلميذ مؤلفه الذهبي، وقد قرئ عليه ثلاث مرات، مع المقابلة بأصل الذهبي، فلم توجد فيه ترجمة للإمام أبي حنيفة في حرف النون ولا في الكنى، وكذلك رجع بعضهم إلى نسخة من «الميزان» موجودة في الخزانة العامة في مدينة الرباط، ولم يجد فيها أيضًا ترجمة للإمام أبي حنيفة رحمه الله، وقد وصفت هذه النسخة بالجودة والندارة؛ لأنه قرأها على المؤلف غير واحد من الأعلام.

وأما ما يؤثر عن النسائي وابن عدي من تضعيفهم لأبي حنيفة من جهة حفظه، فهو مردود لا يعتد به، في جنب توثيق أئمة الجرح والتعديل من أمثال: علي بن المديني، ويحيى بن معين، وشعبة، وإسرائيل بن يونس، ويحيى بن آدم، وابن داود الخريبي، والحسن بن صالح، وغيرهم، فهؤلاء كلهم معاصرون لأبي حنيفة، أو قريبو العهد به، وهم أعلم الناس به، وأعلم من النسائي وابن عدي وأمثالهما من المتأخرين عن أبي حنيفة بكثير، =

وقال عبد الله بن المبارك: «لولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان، كنت كسائر الناس».

وقال أيضًا عنه: «ما رأيت رجلاً أوقر في مجلسه، ولا أحسن سمتًا وحلمًا من أبي حنيفة».

وقال حماد بن أبي حنيفة: «كان أبي جميلاً، تعلوه سمرة، حسن الهيئة، كثير التعطر، هيوبًا، لا يتكلم إلا جوابًا، ولا يخوض - رحمه الله - فيما لا يعنيه»

وذكر قول الشافعي، قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم. رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهبًا لقام بحجته»[1]. وقال أبو عاصم النبيل: كان أبو حنيفة يسمى الوتد؛ لكثرة صلاته.

وعن يزيد بن كميت: سمع رجلاً يقول لأبي حنيفة: اتق الله، فانتفض، واصفر، وأطرق، وقال: جزاك الله خيرًا. ما أحوج الناس كل وقت إلى من يقول لهم مثل هذاإلخ» انتهى

= كالدارقطني الذي ولد بعد مئتي سنة من وفاة أبي حنيفة، فقول هؤلاء الأئمة الأقرب والأعلم، أحرى بالقبول، وقول المتأخر زمانًا أجدر بالرمي في حضيض الخمول

وبهذا القول الرشيد يسقط كل ما ادعاه المتعصبون والحاقدون من متقدم ومتأخر، من ضعف حفظ هذا الإمام العظيم» أهـ.

قلت: فكيف بمن رموه بالزندقة والمروق من الدين مع التكفير؟

(١) هنا أثنى الإمام مالك على الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ونظرًا لأن أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - من أرفق أحكامكم فيه أنه مبتدعًا، وها قد ذا أثنى عليه الإمام مالك، وقاعدتكم حاكمة على من يثني على المبتدع فهو مبتدع، فالنتيجة معروفة، لكن يقال للمسود: كيف لو أثنى عليه - أي: الإمام مالك - رحمه الله تعالى - شيخك الحداد واعتبره أحد أئمة أهل السنة! كما في وريقات «من هم المبتدعة» ص (٩) بل واستدل بكلامه، فيلزمك تبديع الحداد وعليك بإهانته وضربه والدعاء عليه وقتله، وحبذا لو كان القتل مباشرة حتى يريح ويستريح.

أقول للمسود: هل قول الأئمة مالك وابن المبارك ويحيى - رحمهم الله تعالى - فضلاً عن غيرهم قادح في إجماعك المدعى، أم لا؟

وإنما أوردت طرفًا من ترجمة هذا الإمام - رحمه الله تعالى - ذلك لأن المسود وزَّع على دهاليز كتابه ما لو جمع لصار كتابًا كاملاً في القدح فيه - رحمه الله تعالى - جمع فيه أقوال تدور على تفسيقه وتبديعه وشتمه وتكفيره، ليس مرة بل مرات .

وأنا في ذا لا أغلو في الإمام - رحمه الله تعالى - ولا في غيره بل عنده أشياء تكلم فيه بسببه الكبار، نحذرها ونحذر منها، وهذه الهنات:

منها: ما كان في بداية الطلب

ومنها: ما انخلع عنها.

ومنها: ما أخطأ فيها، ولا يتابع عليها.

ومنها: من لعله «لم يبلغه الحديث فيها، أو لم يثبت عنده، أو اعتقد ضعفه، أو التزم شروط خاصة في الأخذ به، أو نسي الحديث، أو عدم معرفة بدلالة الحديث أو عدم اعتقاد دلالته، أو وجود معارض له عنده يدل على ضعفه أو نسخه، أو حجج أخرى لم نطلع عليها» إلى غير ذلك مما ذكره شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في الاعتذار للعلماء في كتابه الماتع«رفع الملام عن الأئمة الأعلام» فليراجعه من شاء فهو مفيد جدًا[1]

---

(١) وحفظ الله شيخي البريكان كم ردد على مسامعنا قول: أنه يوجد شيعي يكنى بأبي حنيفة ككنية النعمان الإمام فأدخلت أقوال هذا في ذاك.

قلت: وهذا ليس بمستغرب، فهناك ابن جرير الطبري رافضي اتفقت كنيته بل واسمه ونسبته مع كنية واسم ولقب شيخ المفسرين، ونسب في تاريخه أقوال هذا لذاك، ولعله من مكر الرافضة أكذب فرق الأمة كما ذكر شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - وكذلك الإمام ابن بطة الحنبلي - بفتح الباء - بآخر رافضي - ابن بطة - بضم الباء - والله أعلم.

(دفع افتراء) قال في ص(٢٣٨) عن مؤرخ الإسلام الحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى: «قال الذهبي: كان على الإرجاء عدد كثير من علماء الأمة، فهلا عدّ مذهبًا» انتهى.

قلت: والله لهذه فجرة أخرى من فجرات هذا المسود، ألم يعلم بأن الله يرى؟! لما هذا الظلم للإمام عظيم أطبقت الأمة على إمامته، ولم هذا الغش للمسلمين؟ تبًا لدعوة أنت وشيخك الكذاب مثلك من دعاتها - فكيف وأنتم رؤوسها - ولا أطيل :

فهذا أخي القارئ حقيقة النقل: جاء في «السير» (٩/ ٤٣٤) في ترجمة عبد المجيد بن الإمام عبد العزيزكان من المرجئة، ومع هذا فوّثقه أحمد، ويحيى بن معين، وقال أحمد: كان فيه غلو في الإرجاء. قال يحيى بن معين: كان أعلم الناس بحديث ابن جريجثم ذكر من نبله وهيئته، وقال أيضًا: كان صدوقًا ما كان يرفع رأسه إلى السماء، وكانوا يعظمونه. وقال أبو داود: كان عبد المجيد رأسًا في الإرجاء. ثم قال مؤرخ الإسلام الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى: «خشوع وكيع مع إمامته في السنة جعله مقدمًا، بخلاف خشوع هذا المرجئ - عفا الله عنه - أعاذنا الله وإياكم من مخالفة السنة، وقد كان على الإرجاء عدد كثير من علماء الأمة، فهلا عد مذهبًا : وهو قولهم: أنا مؤمن حقًا عند الله الساعة، مع اعترافهم بأنهم لا يدرون بما يموت عليه المسلم من كفر أو إيمان وهذه قولة خفيفة»

فانظر إلى هذا الإمام العظيم - رحمه الله تعالى: انتصر للسنة وأهلها، ثم دعا لمخالفها بالعفو، واستعاذ بالله من مخالفة السنة، ثم اعتذر لأئمة من أهل السنة، قالوا قولاً خفيفًا .

ثم ارجع إلى صنيع هذا الماكر المخادع، لم لم يذكر النقل في سياقه؟ ولم لم يأت بالقيد المزبور في مكانه؟

وإليكم التتمة فإنها - أيضًا - مهمة : «وإنما الصعب من قول غلاة

المرجئة: أن الإيمان هو الاعتقاد بالأفئدة، وأن تارك الصلاة والزكاة، وقاتل النفس وجسّروا كل فاسق وقاطع طريق على الموبقات، نعوذ بالله من الخذلان» انتهى.

(دفع افتراء) وفي ص(٢٣٨) لما ذكر المسود عُليَّة بنت المهدي أخت الرشيد الهاشمية العباسية أديبة شاعرة عارفة بالغناء والموسيقى رخيمة الصوت، ذات عفة وتقوى ومناقب، ونقل عنها أنها كانت تغني عند أخيها الرشيد، وعند ابن أخيها المأمون ونقل عنها قبائح».

قلت - أي المسود الشتيم الكذاب - وهل بقي من التقوى والعفة شيء يا ذهبي مع الغناء والموسيقى والرقص والفسق، هذا هو الذي يترجم للعلماء» انتهى.

ولي مع هذا النص وقفات:

الأولى: سوء أدب المسود - تبعًا لشيخه - مع إمام كبير من أئمة المسلمين، ورميه له بالباطل، وتكرار كذبه عليه، والنيل من عرضه.

الثانية: تسطير إنكاري للموسيقى، وقولي بتحريمها، موافقة مني للكتاب والسنة وقول سلف الأمة. ولا أشك في أن هذا هو قول الحافظ .

الثالثة: نقل غنائها لأخيها وابنه، إن لم يصحبه معازف أو فحش في القول، فلا حرج.

الرابعة: قول المسود: «ونقل - أي: الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - لهما قبائح» كذب - كما هي عادة المسود - كما كذب في«الرقص» فلم يرد في

الترجمة

الخامسة: سؤال هل المعصية تذهب التقوى - بحيث لا تبقى - وهل تقذف في عفتها من تلبست بمثل هذا؟ أم أنه الجهل الموجب للجلد و؟

السادسة: شيء من الترجمة، فقد ذكر مؤرخ الإسلام الحافظ أبو عبد الله

شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى: «روى إبراهيم بن إسماعيل الكاتب، أنها كانت لا تغني إلا زمن حيضها، فإذا طهرت، أقبلت على التلاوة والعلم، إلا أن يدعوها الخليفة، ولا تقدر تخالفه»

وكانت تقول: لا غُفر لي فاحشة ارتكبتها قط - تبرأ نفسها - وما أقول في شعري إلا عبثًا«وهذا كذلك، ومعه بيان مشوب باعتذار؛ إذ من عادة الشعراء والأدباء إطلاق العنان للجنان واللسان والبنان ليرتع دون قيد،ولتقواها هنا قيدت، فرحمها الله وعفا عنها، وجاء عنها : ما كذبت قط.

وسبب موتها أن المأمون ضمها إليه، فقبلها، وهي عمته، وكان وجهها مغطى، فشرقت وسعلت، ثم حمّت أيامًا، وماتت»

قلت: فأي طهر وعفاف - مع معصية قد تكون بشبهة - مثل ذاك الطهر؟! رحمة الله على هذه النفوس الذكية الزاكية، ورحم الله تعالى مؤرخ الإسلام، وهدى الله الحدادية إلى الصواب.

(دفع الافتراء) في ص(٢٣٨) واستكمالاً لسلسلة المكر والكذب والتدليس والخداع، للنزو على سيرة مؤرخ الإسلام الحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - قال الشتيم الكذاب: «نقل - أي: مؤرخ الإسلام - رحمه الله تعالى - في ترجمة علي بن الجعد الرافضي: أن عبد الله بن أحمد قال: نهاني أبي أن أذهب إليه، وكان يبلغه عنه أنه يتناول الصحابة»

قال الذهبي: وقد كان طائفة من المحدثين يتنطعون في من له هفوة صغيرة، تخالف السنة، وإلا فعلي إمام كبير حجة، يقال: مكث ستين سنة يصوم يومًا ويفطر يومًا «» السير«(١٠/ ٤٦٥)

قلت - المسود - :

١ - اتهم أحمد بالتنطع، وعدم فهم السنة .

٢ - وصف المبتدع بالإمام الكبير الحجة.

٣ - جعل سب الصحابة هفوة صغيرة.

٤ - قال بقاعدة الإرجاء «لا يضر مع العبادة بدعة. فهل بعد هذا يقبل من مثل هذا الذهبي؟» انتهى.

أقول: نعم يقبل من الإمام الصدوق مؤرخ الإسلام الحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - ولا يقبل من الكذابين المفترين، أما عن اتهام الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - بالتنطع، وعدم فهم السنة. فالجواب:

أولاً: السياق لا يدلّ على ذلك.

ثانيًا: هذا تأويل باللازم، ولا يلزم.

ثالثًا - وهو القاصم - هل ذكر الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - هذا النقل تعليقًا على كلام الإمام أحمد - رحمه الله تعالى؟!

وأما القدح في الصحابة الكرام العظام، أو في آحادهم - رضي الله تعالى عنهم جميعًا - فهو كبيرة وعظيمة بل حالقة، ولكن هل ثبت عند مؤرخ الإسلام - رحمه الله تعالى - عنه هذا، تعالى معي لننظر:

قال مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - بعد أن روي عن علي بن الجعد - رحمه الله تعالى - هذا، في» السير«(١٠/ ٤٦٤) تعليقًا على قول النبي - ﷺ: «إن ابني هذا سيد«» البخاري«(٥/ ٢٢٥، ٧/ ٧٤) قال: ما جعله الله سيدًا.

قلت - أي الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - : أبو غسان لا أعرف حاله، فإن كان قد صدق، فلعل ابن الجعد قد تاب من هذه الورطة، بل جعله سيدًا على رغم أنف كل جاهل، فإن من أصرّ على مثل هذا من الردّ على سيّد البشر، يكفر بلا مثنوية» أي: بلا استثناء، وتأمل قوله «أصرّ» فإنه قيد - حتى لا يفرح تكفيري - فما القول الآن؟![1]

---

(١) وابتهل هذه الفرصة لأتحفك بما ذكره الشيخ عبد الرحمن اللويحق في كتابه =

....

= «قواعد في التعامل مع العلماء"تقديم سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز ص (١٢٥): «إن الناظر في تراجم العلماء وسيرهم، بل وفي تاريخ البشرية كلها لا يجد أحدًا برز، ولم يختلف فيه، فما يبرز شخص في هذه الأمة إلا ويتكلم فيه، فطائفة تعظمه وتصوبه، وطائفة تحقره وتخطئه وتأثمه، وقد ذكر الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - كلامًا طويلاً نفيسًا في ذلك عندما ترجم للحسين بن منصور الحلاج - جزاه الله بما هو أهله - وأن من الناس من اعتقد فيه الولاية مع أنه من دعاة الإلحاد والزندقة، فأذكر كلامه بطوله لأهميته قال:

"فما ينبغي لك يا فقيه أن تبادر إلى تكفير المسلم إلا ببرهان قطعي، كما لا يسوغ لك أن تعتقد العرفان والولاية فيمن تبرهن زغله، وانهتك باطنه وزندقته، فلا هذا ولا هذا، بل العدل أن من رآه المسلمون صالحًا محسنًا فهو كذلك؛ لأنهم شهداء الله في أرضه، إذ الأمة لا تجتمع على ضلالة، وأن من رآه المسلمون فاجرًا أو منافقًا أو مبطلاً، فهو كذلك. وأن من كان طائفة من الأمة تضلله، وطائفة من الأمة تثني عليه متبجله، وطائفة ثالثة تقف منه وتتورع من الحط عليه، فهو ممن ينبغي أن يعرض عنه، وأن يفوض أمره إلى الله، وأن يستغفر له في الجملة؛ لأن إسلامه أصلي بيقين، وضلاله مشكوك فيه، فبهذا تستريح، ويصفو قلبك من الغل للمؤمنين.

ثم اعلم أن أهل القبلة كلهم: مؤمنهم وفاسقهم، سنيهم ومبتدعهم لم يجمعوا على مسلم بأنه سعيد ناج، ولم يجمعوا على مسلم بأنه شقي هالك: فهذا الصديق، فرد الأمة، قد علمت تفرقهم فيه، وكذلك عمر، وكذلك عثمان، وكذلك علي، وكذلك ابن الزبير - رضي الله تعالى عنهم - وكذلك الحجاج، وكذلك المأمون، وكذلك بشر المريسي، وكذلك أحمد بن حنبل والشافعي والبخاري والنسائي، وهلّم جرا من الأعيان من الخير والشر إلى يومك هذا، فما من إمام كامل في الخير إلا وثم أناس من جهلة المسلمين ومبتدعيهم يذمونه ويحطون عليه، وما من رأس في التجهم والرفض إلا وله أناس ينتصرون له ويذبون عنه، ويدينون بقوله بهوى وجهل، وإنما العبرة بقول الجمهور الخالين من الهوى والجهل، المتصفين بالورع والعلم، فتدبر - يا عبد الله - نحلة الحلاج الذي هو من رؤوس القرامطة، ودعاة الزندقة، وأنصف وتورع، واتق ذلك، وحاسب نفسك، فإن تبرهن لك أن شمائل هذا المرء شمائل عدو للإسلام، محب للرئاسة حريص على الظهور بباطل وبحق، فتبرأ من نحلته، وإن تبرهن لك والعياذ بالله أنه كان والحالة هذه - =

(دفع الافتراء) وفي ص(٢٣٩) ذكر في معرض النيل من مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى: «سلطان العارفين» وعزا إلى «السير» (١٢/ ٨٦) والصواب(١٣/ ٨٦) ولعله من الناسخ، ويحدث. قال: وهو المنقول عنه الإلحاد«انتهى

قلت: نعم، أما كونه منقول عنه الإلحاد، فلك عندي بها شهادة - على كلام معروف عند أهل العلم في توجيهه - وأزيدك، وهو نفسه قول مؤرخ الإسلام - رحمه الله تعالى - وسيأتيك.

أما» سلطان العارفين«فلقب اشتهر به - كإطلاق: أهل الكتاب، فهو على سبيل التعريف لا الثناء - لا يستلزم - في حق هذا وأشكاله - وقوفًا فضلاً عن تصديقه وقبوله .

على كل حال اقرأ، قال مؤرخ الإسلام الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي - ردّد وكرّر - رحمه الله تعالى - بعد أن ساق جملة من أقواله المقبولة في الجملة: «وله هكذا نكت مليحة، وجاء عنه أشياء مشكلة، لا مساغ لها، الشأن في ثبوتها عنه، أو أنه قالها في حال الدهشة والسكر والغيبة والمحو، فيطوى ولا يحتج بها، إذ ظاهرها إلحاد» وساقها.

وأقول: للمسود بل وللحدادية : وأين أنتم من التصدي لهذا الإلحاد

= محقًا هاديًا مهديًا - فجدد إسلامك، واستغث بربك أن يوفقك للحق، وأن يثبت قلبك على دينه، فإنما الهدى نور يقذفه الله في قلب عبده المسلم، ولا قوة إلا بالله، وإن شككت ولن تعرف حقيقته، وتبرأت مما رمي به، أرحت نفسك، ولم يسألك الله عنه أصلاً» «سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٣٤٣ - ٣٤٥)

وقال - أيضًا - في ترجمة الفضيل بن عياض - رحمه الله تعالى: «قلت - أي: الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - إذا كان مثل كبراء السابقين قد تكلم فيهم الروافض والخوارج، ومثل الفضيل يتكلم فيه، فمن الذي يسلم من ألسنة الناس، لكن إذا ثبتت إمامة الرجل وفضله، لم يضره ما قيل فيه، وإنما الكلام في العلماء يفتقر إلى وزن بالعدل والورع» «سير أعلام النبلاء" (٨/ ٤٤٨)

المتفشي في الأقطار - لا سيما وكما قد قدمت وأنتم في معقل هو أكبر معاقل هذا الباطل على وجه المبسوطة، إنها : طنتثنا، أو طنطا - في هذه الزمان، النابع عن الجهل - لا نكفر عياذًا بالله - بل ننصح ونعلم ونذكر، والتكفير لولاة الأمر: العلماء: حكمًا، والأمراء: تطبيقًا[١] وأقوال: قاتل الله المنهج الصوفي المبتدع كما قاتل الله المنهج الحدادي.

(دفع الافتراء) وتتمة الذب عن مؤرخ الإسلام الحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - أقول: ذكر المسود فجرة أخرى من فجراته - وما أكثرها - فنقل بتصرف مشين كلامًا في ص(٢٧٠)وكرر التعليق عليه في ص(٤٧٨) نسبه للحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - وهو ليس له، إنما لسبط ابن الجوزي، ثم نزع منه إنكار الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - ثم شوّهه بتحريفه - بحذف نقطة، أعني: ما نسب إلى الفاروق عمر - رضي الله تعالى عنه - بقولهم : « أمر الخلافة ونهيها «فجاء بها المسود» نهبها «ولا أعتذر هنا له؛ لكون السياق كله مبني على هذا التزييف والتلبيس والتدليس - وبنى عليها أطلال من الأوهام، وكعادته طعن في هذا الإمام، ورماه بما هو وإضرابه أولى به وأهله .

فانظره تسترجع، وتحمد الله على السلامة، وادعو للمسود - وأضرابه وأذنابه - بالهداية .

(دفع الافتراء) وفي ص(٢٧٢) ينقل الكلام في الحاكم ورميه بالرفض، ولعل القارئ الفطن الأريب قد سبقني بقوله وجعله سلمًا كعادته للطعن في مؤرخ الإسلام الحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى -

---

(١) **قال الشيخ ربيع** عن الحداد - أحسن الله لنا ولهما الختام - : «ما كان يبدع عندنا الأشاعرة ولا الصوفية ولا الروافض، إنما كان يركز هو وأتباعه على النووي وابن حجر؛ لإثارة الفتن بين أهل السنة، وللوصول السريع إلى الطعن في علمائهم» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٣٧)

قلت: بيّض الله وجهك، هو كذلك، فقد نقل المسود الشتيم قول أبي إسماعيل الهروي في الحاكم: رافضي خبيث» وقبر استدراك مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - وهو قوله: «كلا ليس رافضيًا، بل يتشيع» «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٧٤) وتكلم على مستدركه سلبًا وإيجابًا، بكلام الناقد البصير الخبير[١]

ويبقى إجابة سئل المسود - وهو على ما تقدم من بينات وبراهين سهل ميسور - حيث قال: «وهذا كثير جدًا في سير الذهبي، ولا أدري أنترك ما قرره لنا الصحابة والتابعون وتابعيهم بإحسان ونأخذ ما قرره هؤلاء؟ إن هذا لهو الضلال المبين؟ وبمثل الذهبي يحتجون علينا، ونحن نحتج عليهم بالصحابة والتابعين ومن بعدهم من القرون الفضلى، فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون؟

والجواب: نحن يا أخي لا نعدل بالصحابة والقرون الفضلى بعد الوحيين شيء، وبهذا نأخذ ونعمل وإليه ندعو ونرغب، هذه واحدة.

الثانية: وهل تعارض قول الصحابة والتابعين مع قول الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى؟ إن هو إلا أنموذجًا رائعًا رائقًا ماتعًا من سلفنا الصالح

ثالثًا: بما تقدم، ينقلب دليلك عليك، ويطرح سؤالك عليك، وساعتئذ تعرف من أحق الفريقين بالأمن وأعلمهم بالشرع، ومن هم على هدى ومن هم الذين في ضلال مبين .

(١) وقد بلغ حرص الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى: «في النقد وشدة تحريه أنه تكلم في ابنه أبي هريرة عبد الرحمن فقال: «إنه حفظ القرآن، ثم تشاغل عنه حتى نسيه» «مقدمة السير» ص (١٣٤) بشار «وقد اتسم الذهبي - رحمه الله تعالى - بالجرأة النادرة التي جعلته ينتقد كبار العلماء والمؤرخين، وينبه على أوهامهم التي وقعت لهم فيما أثر عنهم، بأسلوب علمي متزن، ينبئ عن غزارة علم، ونبالة قصد، وقدرة فائقة في النقد، والأمثلة على ذلك كثيرة» «مقدمة سير أعلام النبلاء» ص (١٤٥) الأرنؤوط

(دفع الافتراء) في ص(٢٧٤) لم يسعه ما وسع العلماء قبله، بل حتى محققي السير، بل راح يخالف أوامر النص والأثر، فسطا على الكتاب، وعلى حين غفلة من الناس، وفي ظلام ليل دامس من ليلة ليلاء، وبخفة السارق وترقبه، تراه يفتش الصفحات، ويتحسس التراجم، ويتجسس على الكلمات، ويتلصص على الأحرف بأسلوبه المعروف، ويسرق ما يشتهيه طبعه، ثم يزيفه غشًا منه وتدليسًا، تلبيسًا لتنفق سلعته في سوء - لا سوق - يأتي به ليبيعه لكل رافضي خبيث يفرح به، ويبتاعه منه لا أقول بأغلى الأثمان، ولا حتى بثمن بخس دراهم معدودة، بل من حمقه بالمجان، فيا خسارة من هذا حاله، أقول: أتى المسود - البحاثة!!! - بترجمة وسمها بـ «طعون الذهبي في أصحاب النبي ﷺ صدرها بقوله: «انظر أخي السني إلى بعض مخازي الذهبي» وفي هذا الباب تلون في النقد بل في القدح، فذكر الشاهد، وشوهه بفهمه المعوج ونفسيته الخبيثة، وأهمل الثناء الطيب العطر من الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - على أصحاب النبي ﷺ راح المسود يتعسف جدًا في تأويل العبارات وتوجيهها ورتب عليها أحكام جائرة، والمقام مقام اعتذار أو سكوت - كما هو منهج السلف - وإلا كان السقوط. أمسك القلم عن إتمام الكلم، ومن نظرة نظرة ولو عجلة في أي ترجمة من تراجم الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - وكلام الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - يقف على حبه وتعظيمه لصحابة النبي - ﷺ ورضى الله عن أصحابه الكرام العظام ورحم الله مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي، وأخزى الله كل من أراد الدين وأئمة المسلمين بسوء، أمين.

ثم أردف تلكم الترجمة بعلة إيراده «لا حرمة لمبتدع» ليمهد الطريق لكل من هبّ ودبّ ودرج على القدح في الأئمة الذين قدح فيهم هذا الشتيم.

(دفع الافتراء) وفي ص(٣٢٩) وصف المسود الإمام عبد الرزاق الصنعاني بأنه رافضي خبيث، ثم عاد على إمام الجرح والتعديل يحيى بن

معين - رحمه الله تعالى - ومؤرخ الإسلام - رحمه الله - بالطعن، مع ذكره لكلام الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى: «وبكل حال فنستغفر الله لنا ولعبد الرزاق، فإنه مأمون على حديث رسول الله ﷺ صادق».

وهو نفسه ما دفع إمام الجرح والتعديل إلى قول: «لو ارتد عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه» مبالغة منه في توثيق هذا الإمام الحافظ الكبير على هنات كان فيه . هذه واحدة

الثانية: كان ينبغي عليك أن تثني على مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - ولو مرة لتوافق مطلبك بصنيعه[1].

ففي صدر الترجمة، قال: «عبد الرزاق بن همام ابن نافع، الحافظ الكبير،

---

(١) انتقد الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - من تلامذته بسبب رده على المخالفين في أبواب الاعتقاد، راجعها تتعجب من رمي المسودُ الإمامَ بما اتهمه بخلافه أهل الانحراف - فليراجع المقدمة ص (١٢٨ - ١٢٩)بشار - وأضرب هنا مثالاً واحدًا أجده كافيًا لمن عقل، وهو من خط صلاح الدين خليل بن كيلكلدي العلائي وهو من تلاميذ الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - والمتصلين به أنه قال ما نصه:

"الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبي، لا أشك في دينه وورعه وتحريه فيما يقوله للناس، ولكنه غلب عليه مذهب الإثبات - مذهب السلف الصالح - ومنافرة التأويل، والغفلة عن التنزيه - يعني مذهب الأشاعرة بل والمعطلة جميعًا - حتى أثر ذلك في طبعه انحرافًا شديدًا عن أهل التنزيه، وميلاً قويًا إلى أهل الإثبات.

فإذا ترجم لواحد منهم يطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويبالغ في وصفه، ويتغافل عن غلطاته ويتأول له ما أمكن.

وإذا ذكر أحدًا من الطرف الأخر كإمام الحرمين والغزالي ونحوهما لا يبالغ في وصفه، ويكثر من قول من طعن فيه، ويعيد ذلك ويبديه، ويعتقده دينًا وهو لا يشعر، ويعرض عن محاسنه الطافحة فلا يستوعبها، وإذا ظفر لأحد منهم بغلطة، ذكرها.

وكذلك فعله في أهل عصرنا، إذا لم يقدر على أحد منهم بتصريح، يقول في ترجمته: والله يصلحه، ونحو ذلك، وسببه المخالفة في العقائد» «الطبقات» (١٣/٢) و«مقدمة سير أعلام النبلاء» ص (١٢٩)

عالم اليمن، أبو بكر الحميري، مولاهم الصنعاني الثقة الشيعي».

أما الثالثة: وهي القاصمة، فهي خيانتك العلمية وتكرار كذبك على هذا الإمام الكبير، فقبل نقله لعبارة مؤرخ الإسلام كلمات لم يذكرها، وهي قوله ردًا على عبارة الحافظ عبد الرزاق الصنعاني - عفا الله عنه - الفجة: «قلت: هذه عظيمة، وما فهم قول أمير المؤمنين عمر، فإنك يا هذا لو سكت، لكان أولى بك، فإن عمر إنما كان في مقام تبيين العمومة والبنوة، وإلا فعمر رضي الله عنه أعلم بحق المصطفى وبتوقيره وتعظيمه من كل متحذلق متنطع، بل الصواب أن نقول عنك: انظروا إلى هذا الأنوك الفاعل - عفا الله عنه - كيف يقول عن عمر هذا، ولا يقول: أمير المؤمنين الفاروق؟ وبكل حال فنستغفر الله لنا ولعبد الرزاق، فإنه كان مأمون على حديث رسول الله ﷺ صادق» «السير» (٩/ ٥٧٢ - ٥٧٣) فماذا بعد هذا يا أيها المأفون المأفوك الأنوك؟!

وفي ص(٣٥١) ترجم «لا يغرنك زهد وعبادة المبتدعة»

فيقال للمسود: بما سلم لك الاستدلال لهذه الترجمة؟ ومن أين استقت مادتها؟ وبما عضدتها؟ وما هي شواهدك على صحتها، ومتابعاتك على سلامتها؟[١]

أوقفت يا أبا براقش على عظيم فهم سلفنا، وأمانتهم العلمية، التي خنتها مرارًا، واغتصبتها تكرارًا؟! أرأيت كيف أثريت مادتك، وقويت حجتك، وعظمت نكايتك، بما كنت قبل أنكرته؟!!

فإذا علمت ذلك، وأيقنت بحق ما هنالك، عدت. فوقفنا أمام هذا الموقف على صدق وإخلاص وتمام نصح وعمق فهم سلفنا الصالح، وعظيم

(١) أعني: أنه لو لم ينقل لنا أهل التراجم والسير - وعمدتهم مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي - في التراجم ما لكل أحد وما عليه؛ لما وقف المسود - ولا غيره - عليها، فهو يستفيد ممن أنكر عليه، ويتعلم مما حذر منه. فظهر فضلهم وتناقضه.

جهل وكذب وانحراف الحدادية !

وفي ص(٣٥٩): «عرِّض بالحافظ الذهبي بمستشنع ومستبشع ومستفحش القول!!! عجيب أمر هذا المسود، ينقش ولا يفتش، يلتقط في ما فيه حتفه، فيشتهيه لردائة فهمه وفساد ذوقه، ثم يستدل به لحمقه؛ ولكونه كذلك لا تستغرب منه طعنه في الكبار الأئمة الأعلام.

(دفع الافتراء) ثم في ص(٢٣٩) يقول المسود: « ولو تتبعت هذا الباب لما وسعتني الأوراق - أي: تعقب مؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي - رحمه الله تعالى - وانظر إليه وهو يقرر قاعدة الإرجاء الكبيرة لنفسه ولشيخه«انتهى

قلت: هل تعلم أخي القارئ يقصد من بالشيخ: إنه يقصد شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - وعليه فقد رمى كلًا من الشيخين الكبيرين العظيمين: ابن تيمية[١]والذهبي - رحمهما الله تعالى - بالإرجاء. ولا تعليق؟!!!

غير أني أزيدك هنا - أيها المسود - بقول إمام ثالث من أئمة الدنيا

---

(١) **قال الشيخ ربيع** - حفظه الله - بعد أن نقل الحداد عن شيخ الإسلام قوله في إرجاء الفقهاء، بأنه لفظي، وبعد نقله أن الأمامين أبا حاتم وأبا زرعة - رحمهما الله - نقلا الإجماع على أن المرجئة مبتدعة، وبعد أن رد الشيخ ربيع هذا التهويل والتشغيب وبين أن الإرجاء دركات، بل وقد ألف شيخ الإسلام في الرد على المرجئة بمصنف مستقل "الإيمان"رد فيه الإرجاء، وبين أنواع المرجئة كما بينها أبو الحسن والشهرستاني والبغدادي.

فلم السكوت عن هؤلاء - علمًا بأنهم أحق بالتحذير - وغيرهم؟ ولم التشغيب على شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى؟ ما وراء ذلك؟ ولم يطل العجب، حيث قال الشيخ الربيع - بارك الله في علمه وعمره: «يطعن في ابن تيمية بأنه خالف إجماع العلماء، وهو يردد هذا بين جلسائه، ويزيد بأنه خالف الأصول، وقد سمعنا هذا في بيتي أنا وغيري من أحد كبار أتباعهكيف يكون ابن تيمية قد خالف الإجماع؟ فمن انتقد البدع كلها بما فيها الإرجاء مثل ابن تيمية - رحمه الله تعالى» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف" ص (٧٩)وراجع التتمة فإنها مهمة.

العظام، قال وكيع: وسمعت الثوري - رحمهما الله تعالى - يقول في آخر أمره: نحن نرجو لجميع أهل الكبائر الذين يدينون ديننا ويصلون صلاتنا، وإن عملوا أي عمل. قال: وكان شديدًا على الجهمية» «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٠).

وفي ص(١٦٥) بعد أن قرر عبثًا وكرر جهلاً، أنه وشيخه الكذاب مثله أنهم هم أهل السنة، قال هنا: «فعلى طالب السنة أن لا يقبل الحكم على أحد بالبدعة أو السنة إلا من أهل السنة» انتهى نترك التعليق للقارئ.

ثم - كعادته - يتخذ هذا سلما للطعن في الإمام العلم أبي محمد بن حزم - رحمه الله تعالى - مستدلاً بقول شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - ؟

فنقول لهذا. . . - وهل ينتظر من غرس الحداد إلا مثل هذا الثمر المرّ، وليته كذلك فحسب، بل وتالف أيضًا - وهل شيخ الإسلام هذا العلم الإمام، البحر الموسوعي الهمام، الذي جاهد المبتدعة على اختلافهم في ديارهم بسيف الشرع البتار، وشرّد بهم في كل ميدان، هل هو مرضي عندكم[1]؟! أم

---

(١) نقل الحداد عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - قوله: في رسالة عبدوس: «صاحب الكلام وإن نصر بكلامه السنة، لا يكون من أهل السنة حتى يدع الجدل ويسلم **قال الشيخ ربيع** منكرًا سياق هذا لأثر في موطن طعن الحداد في ابن أبي العز السلفي والذي استقى شرحه من علوم شيخي الإسلام - ابن تيمية وتلميذه العلم الإمام - رحمهما الله تعالى - ومؤدى ذلك الصنيع إلى الطعن في الجميع.

قال: « بهذا الأسلوب الماكر يريد أن يبع من ترسم خطاهم ونقل كلامهم من مجاهدي أهل السنة وأئمتها: كابن تيمية وابن القيم - رحمهما الله تعالى - ثم نسأله هل ابن أبي العز من أصحاب الكلام حتى تنزل عليه وعلى أئمته كلام الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - إن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - يقصد بأهل الكلام: خصوم السنة والمنهج الحق: من المعتزلة والجهمية، الذين أفسدوا عقائدهم وعقائد من تابعهم. فيرى أحمد أن هؤلاء حتى وإن نصروا السنة في ردودهم على الفلاسفة والنصارى والملاحدة، فهم مع ذلك أهل بدع؛ لأن عقائدهم وأصولهم قائمة على الفلسفة اليونانية، المسماه بعلم الكلام، فهؤلاء هم الذين عناهم أحمد - رحمه الله تعالى - ولا ينطبق كلامه والعياذ بالله على =

هو ضرب أخماس لأسداس.

وفي ص(٣٤٠) من ذلك أيضًا كإبراز لصورة من صورة مكره وخبثه، وذلك أنه ذكر في معرض التحذير من السبكي الإبن، إذ به يذكر «وله مؤلف في تكفير ابن تيمية»[1] فما الداعي، أهو التباكي على شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - وقد رميته بالإرجاء؟!

أولست المصدق لقول القائل: كل مبتدع زنديق؟! وشيخك جعل الحكم في الابتداع واحد ؟!!!

ألم أقل أنه ضرب أخماس لأسداس.

اعلم يا هذا أن الرب - عز وجل - رقيب، وعلى عملك شهيد، لا تخفى عليه - سبحانه - خافية، وهناك يوم تبلى فيه السرائر، ويكشف ما في الضمائر، ويحصل ما في الصدور، إنه يوم الدين، يوم التغابن، يوم التخاصم، يوم الحسرة والندامة، يوم تكثر فيه التأوهات، وترفع فيه الأصوات - بل الصرخات - بالويلات، وتسكب فيه العبرات تلو العبرات، يوم تجثوا

= أئمة الإسلام المجاهدين المناضلين عن كتاب الله تعالى وعن رسول الله - ﷺ - بأدلة الكتاب والسنة وبراهينهما. ثم إن ابن أبي العز وابن تيمية وابن القيم - رحمهم الله - أشد الناس عداوة لعلم الكلام وأشد الناس تحذيرًا منهفكيف يرميه هذا الجاهلإن مواقفه الكثيرة من أهل السنة السابقين والموجودين لتدل على أن في قلبه غلاّ وحقدًا عليهم فبعدًا وسحقًا لذا الصنف الرديء من البشر، وقطع الله دابرهم» «مجازفات الحداد" ص (٩٢ - ٩٣)

(١) وكذلك فعل مع العلامة الألباني - رحمه الله تعالى - ففي طعنه في البوطي الإخواني، قال: «أشعري صوفي، ظهرت بدعته في كتبه، مثل: «فقه السيرة» ورده على الألباني، وغيرها من كتبه، وللأسف ما زال دعاة السلفية في مصر يقررون دراسة فقه السيرة في مدارسهم» انتهى

ويقال للمسود هنا: كان الواجب يا مدعي الجرح والتعديل، أن تقول «دعاة القطبية» لا "السلفية" البريئة منكم، ومن القطبية، وجميع الفرق الحزبية.

فيه الخلائق خضعانًا للرب الملك المالك القادر الجبار القهار، يوم يبعث فيه كل ظالم على صورة الذر يوطأ بأقدام الخلائق إهانة وإذلالاً قبل الفضيحة الكبرى على رؤوس الخلائق عند العرض، يوم الازدحام والحر مع الكرب، فاتقي الله واخشاه، واحذر أن يكون هؤلاء السادة خصومك يوم القيامة، وانخلع عن باطلك، انصح شيخك الضال المضل، واتبعا سلف الأمة بصدق، ولا تحاربا الدين وأهله، فلا طاقة لكما - ولا لغيركم - بذلك.

إن الله - تعالى - ناصر حزبه، ومعز جنده، وحافظ دينه، ولو كره كل كاره .



فصل: فيه بيان أن من صور الغلو، إدخال «أهل المعاصي» في المنهج الحدادي المتشدد وخطورة ذلك

وفي ص(٤٤٣) ترجم من صور هجر المبتدعة: بغضهم في الله وتمني موتهم والبراءة منهم. وتحتها استدل بأثر أدخل أهل المعاصي: «ترتشي في التعليم، وتبغي في التأذين» على ما فيها.

وشبيه منه ص(٤٤٥) وكذلك في المعاصي ص(٤٤٦) وص(٤٤٩) وفي ص(٤٥١) «الأمر باكفهرار الوجه للجار الفاجر» .

وفي ص(٤٥٢) من صور هجر المبتدع عدم تزويجه أو الزواج منه.

وفي تاليتها علق على حديث: «تنكح المرأة لأربع» قال: والمبتدعة لا دين لها.

وفي ص(٤٥٤) ذكر أثرًا أدخل «الفسق» في الباب كعادته. وكرره عن غيره في ص(٤٥٥)

وفي ص(٤٥٦) أثر جمع بين صاحب البدعة وصاحب الشراب في سياق واحد .

وفي ص(٤٥٨) قال: ومن صور هجر المبتدع عدم عيادة مرضاهم، ولا الصلاة عليهم إذا ماتوا. وأدخل في الباب كعادته أرباب المعاصي كما في ص(٤٦٢) و(٤٦٦)

وفي ص(٤٦٧) نقل اختلاف السلف في الصلاة؛ لاختلاف حال من رمي بالابتداع؟

وفي ص(٤٦٨) ومن صور هجر المبتدع: عدم قبول شهادة المبتدع.

وفي ص(٤٦٩) أورد جملة من الآثار في التفريق بين الداعي للبدعة من عدمه. ولا تنسى أنه لا يفرق، وعليه فيعتبر مخالف لمنهج السلف، وعلى قاعدته فحكمه. . . وفي ص(٤٦٩) ذكر أثرين: فيهما إدخال أهل المعاصي في الباب.

وفي ص(٤٧٠) ترجم: ومن صور هجر المبتدع: لا يباع ولا يشترى منهم. بل أفتى - وهو الجاهل - بعدم الجواز، افتياتًا منه على أهل العلم وتطفلاً. وفي تاليتها قيده بـ الخوارج والجهمية والروافض والقدرية نفاة العلم. ثم عاد ليتخبط - كعادته - ويفرق - هنا - بين الداعي وغير الداعي

وفي ص(٤٧٢) ترجم: ومن صور هجر المبتدعة: عدم الترحم عليهم[1] والاستغفار لهم والدعاء عليهم بالموت.

قال تحتها: «وكان من هدي السلف أنهم لا يترحمون بالدعاء لأهل

---

(١) **قال الشيخ ربيع** - وفقه الله - ومن أوابد الحداد، قوله: «والحمد لله على السنة، فإن نصيب أهل السنة من الرحمة أوفر، بل كيف يكون المبتدع موصوفًا بالرحمة وهو لم يرحم نفسه، فأهلكها ببدعته» «يوم لا ظل إلا ظله» ص (١٤٦)

إن البدعة لشر وضلال، ويجب التحذير منها؛ ولكن الرجل يجعلها مثل الكفر أو أشد، فهل يجوز نفي الرحمة عن رجال روى عنهم أهل الحديث، وأجازوا الصلاة خلفهم، وأخذوا عنهم العلم، وهل يجوز نفي الرحمة عن عصاة المسلمين ومبتدعيهم ممن لا يستحل المعصية، ولا يكفر ببدعتهوهل هذا إلا التكفير. . .

وساق الشيخ مثالاً آخر، ثم قال. . .ألا تعلم أنك قد التحقت بركب الخوارج بهذه النظرة الجاهلة المصادمة للكتاب والسنة ولمنهج السلف الصالح. . .

ويستغرب العاقل صنيع هذا الرجل، إنه يشتد على الخوارج ثم تراه يتمرغ في أوحالهم، قاتل الله الجهل والهوى، ويؤكدها قوله: «عقلية مخرفة؛ لأن النظر في البدعة والتعمق والاستفادة من كتب أهلها ضرورة عندهم، حتى صار أئمة أهل البدع، يطلق عليهم السني بزعمه لقب الإمام، ويردفه «رحمه الله» «عقيدة ابن أبي حاتم وأبي زرعة» ص (١٠٦) انظر «مجازافات الحداد» ص (١٠٤ - ١٠٥)

البدع»[1]

وفي ص(٤٧٥) لم ينسى المسود إدخال لا أقول أهل المعاصي، بل أهل الثغور في الباب.

ثم في ص(٤١٧) ذكر أثرًا فيه الدعاء لكافر بتكثير المال والولد؟

والسؤال: فهل ندعو للكافر بتكثير المال والولد! ولا ندعو لإخواننا المسلين المخالفين بالرحمة؟!!

بل في ص(٨٥) ذكر المسود نفسه عليًا - هو ابن المديني - رحمه الله تعالى - شيخ الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - وترحم عليه!! مخالفًا لمنهجه مع نقله أنهم تركوه - أي: أئمة أهل السنة - لأشياء، فلم تخالف أئمة أهل السنة؟ ولم تترحم على من تركوه؟! وما حكمك فيمن هذا فعله؟!

قال الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله تعالى«فإذا واجهتهم وسألتهم أتحرمون الترحم على ابن حجر والنووي؟

قالوا لا، لا نحرّم . لكن السلف كانوا يمنعون من الترحم، ثم تراهم يفخمون أمرها، ويجسدونه، حتى ليبدوا الترحم على من ذكر وكأنه من أكبر الكبائر، وأشد البدع! فإن جادلتهم فيه، يستمرون معك ساعات في جدال بيزنطي، ومراوغات ثعلبية، ثم ينتهون معك بأنه يجوز الترحم! ثم يخرجون بعد ذلك الاتفاق يحملون أشد أنواع العداوة والبغض، ويشيعون فيك من

---

(١) **قلت:** وهذا يحتاج إلى سبر واستقراء ونقل عن أئمة كبار، بل يحتاج ثبوته إلى تواترهم - لا سيما وأنتم جعلتموه كفروض الأعيان، وبنيتم عليه المفاصلة وكأنه حرام - وهذا ما كان، ثم أليسوا مسلمين في الجملة، وإنما النهي جاء بخصوص الكفار دون غيرهم. ألم تر كيف أن المسلمين من عهد النبي ﷺ يتعبدون الله - تعالى بالاستغفار لموتاهم - أهل طاعة كانوا أو عصاة، مبتدعة دعاة كانوا أو غير دعاة - كما علمهم نبيهم ﷺ وإلى قيام الساعة.

وأيضًا: ألم يرد عن الأئمة خلاف هذا القول والترحم على المبتدع، أم لا فلما الإصرار على هذا الداء.

الطعون ما لا يصدر ممن شم رائحة الإسلام فضلاً عمن يدعي السلفية، ولقد قدمت لبعض أعيانهم كلامًا لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - نقل فيه أن الإمام أحمد كان يستغفر لبعض أهل البدع[١] فقال أحدهم: أخطأ ابن تيمية في هذا النقل عن الإمام أحمد، وبعد عتاب وتعنيف، قال أين مصدر ابن تيمية ومن أين نقله؟ فكان اتهامًا أشد لهذا الإمام من الاتهام الأول!» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» (٦ - ٧).

وفي ص(٤٨٠) من صور هجر المبتدعة: عدم الأكل معهم أو إجابة دعوتهم. وتحته أثر هجر رجل أكل مع مبتدع - وعلى أصل الحدادية: صار مبتدعًا - فهجره ابن المبارك - رحمه الله تعالى - ثلاثين يومًا فقط. فهل

(١) **وقال الشيخ ربيع** - وفقه الله - انظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٢/ ٤٨٩) وبالنظر هناك قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى: «ثم إن الإمام دعا للخليفة وغيره، ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر (قلت: القول كفر، أما صاحبه فلا؛ حتى تتوفر الشروط وتنتفي الموانع خلافًا للفرق التكفيرية ومنها الحدادية كما تقدم) ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيرم من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة، وقد نقل عن الإمام أحمد ما يدل على أنه كفر به قومًا معينين، فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان، ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل، فيقال: من كفر بعينه؛ فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه، ومن لم يكفره بعينه؛ فلنتفاء ذلك في حقه، هذا مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم، والدليل على هذا الأصل الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار» انتهى من مجموع فتاوى شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى، وإنما زدت على موطن الشاهد للأهمية ما بعده من اعتبار توفر الشروط وانتفاء الموانع في الحكم بالتكفير على المعينين، وفيد الرد على الحدادية الذين يقولون بقصر البيان على مجرد صحة نسبة الأقوال والأفعال إلى المتلبس بها، وهذا يؤول إلى فتح باب التكفير على مصرعيه، والله العاصم.

يهجر للأبد، أو حتى يتوب، أو ثلاثين؟ وما علة الاقتصار على هذا العدد. وما الضابط المنوط إليه اختلاف العقوبة .

وبعده ذكر أثرًا في الهجر بالمعصية على الإطلاق. ثم أعقبهما بثالث في معصية عن فقيهين من فقهاء المدينة السبعة أحدهما وافق والآخر خالف. وفي ص(٤٨١) أثر في الباب: بالمعصية؟

وفي ص(٤٨٣) من صور هجر المبتدعة: عدم الاستعانة بهم أو توليتهم الولايات العامة. وفيه بيان موقف الحدادية من القاضي المبتدع وهو «لا يجيب ولا كرامة، يأخذ كفًا من تراب، يضرب به وجهه» انتهى.

فيقال لهم هل يطبق هذا؟ فإن قال لا؟ يقال فلم إيراده؟ وإن قال نعم: فليرنا وهو القدوة لأتباعه كيفية تطبيقه عمليًا، ويرى ونرى.

وفي ص(٤٨٥) ذكر أثرًا فيه جواز الاستعانة باليهود والنصارى - غير الداعين - ويتساءل المرء: لم إذًا شغبوا على هيئة كبار العلماء في فتواهم أثناء حرب الخليج[١] ؟!

---

(١) **قال إمام الجرح والتعديل في زماننا العلامة المجاهد الشيخ ربيع بن هادي المدخلي -** زاده الله توفيقًا - في رده على الحداد الكذاب: «وقد يكون من الأدلة والشواهد طعنه في هيئة كبار العلماء وفتواهم إبان أزمة الخليج، ذلك الطعن الخبيث الذي جرى به قلمه، فقال: «أما علماء السوء الذين يقولون ما لا يفعلون، بل في زماننا منهم كثير ممن لا يقول الحق ولا يفعله! فهؤلاء ليسوا بحكام إلا على شرار الجهال من العوام، وهم عبيد السلاطين: اليوم يحرمون الحلال بأمرهم، وغدًا يحللون الحرام بأمرهم، وهكذا ففتاويهم حاضرة حضور الدينار والدرهم والجاه والمنصب، هان العلم عليهم فقبلوا المال عنه، فإنا لله وإنا إليه راجعون» انظر كتاب «الجامع في الحث على حفظ العلم» تأليف العسكري والخطيب البغدادي وابن عساكر وابن الجوزي ص (١٩) وقد فرغ من القسم الأول منه في ٧/ ٢/ ١٤١١هـ في شدة الأزمة (أزمة حرب الخليج وتطاول الحزبين وكشفهم لعقوقهم وحقيقتهم) انظر «مجازفات الحداد» ص (٩٦).

قلت: وهذا من الشواهد على أن منهج الحدادية منهج تكفيري تخريبي غال.

وفي ص(٥١٥) من صور هجر المبتدعة: عدم الصلاة خلفهم إلا أن يكون إمامًا للمسلمين. وتحتها، قيدها بأئمة الابتداع دون غيرهم من المبتدعة مخالفًا لإطلاق ترجمته، كما استثنى صلاة الجمعة لعلة منتفية في أيامنا ولم يعلق[(١)].

وفي ص(٥٤٣) ترجم: من صور هجر المبتدعة: عدم مناظرتهم أو مجادلتهم أو الرد عليهم. وتحتها أكدها ثم قال«وإن ناظرهم بعض السلف من الصحابة ومن بعدهم، فبالسنة، وبالسنة فقط، لا يزيدون عليها حرفًا واحدا، وربما ناظروهم لمصلحة العامة، مثلوساق طرفًا من مناظرات الأئمة ثم عاد فقالوالأصل عدم مناظرتهم، وعلى هذا كان غالب السلف»

والتعليق في نقاط :

أولاً: ذكر أن السلف كانوا لا يناظرون المبتدعة بل لا يتكلمون معهم ولو بكليمة بل كانوا لا يجالسونهم .

ثانيًا: عاد فأثبت لهم المناظرات، بل وساق أمثلة.

ثالثًا: عاد ليقول لنا أن الأصل: عدم المناظرة.

رابعًا: السؤال المتضمن نتيجة: هل منهج السلف المناظرة أم عدم المناظرة، وعليه ما حكم من خالف منهم وناظر ؟

خامسًا: رجاء: هل تأذن لنا أن نضم - في حالة ما إذا (خالفنا ووافقنا في نفس الوقت!!) وناظرنا إلى السنة القرآن، لكونهما صنوان. وقيد ثالث هام وهو فهم السلف الصالح الموافق لهما، مع استصحاب قواعد اللغة العربية، وشيء من أصول الفقه والمصطلح وقواعد التفسير، مع معرفة ولو يسيرة

---

(١) قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ في «مسائل أحمد» (١/ ٦١) سألته - يعني: الإمام أحمد - عمن قال: الإيمان قول، يصلى خلفه؟ قال: إذا كان داعية إليه، لا يصلى خلفه، وإذا كان لا علم لديه، أرجو ألا يكون به بأس» «مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف» ص (٤)

بالعرف ودلالة لفظه وواقع أهله - تقوية للحجاج - كل هذا مع الدعاء بالتوفيق والتسديد لكلا المتناظرين للوصول للحق الذي يرتضيه الرب - سبحانه وتعالى؟



فصل: في شكاوى الأئمة في القديم والحديث من أزمانهم الأمر الذي يحمل بين طياته إبطال عموم القدوة على شرط المنهج الحدادي

في ص(٩١) فهذا الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «ذهب صفو الدنيا، فلم يبق إلا الكدر، فالموت اليوم تحفة لكل مسلم» «الحلية» (٤/ ٣٢٣)

وفي ص(٩١) أيضًا: وهذا أخوه العليم أبو الدرداء رضي الله عنه يقول: «لو أن رجلًا كان يعلم الإسلام، وأهمه، ثم تفقده اليوم ما عرف منه شيئًا» «الإبانة» (٢/ ٥٧٦) وفي رواية ذكر فيها قريب من هذا المعنى ولكنه قال«إلا الصلاة» «البدع» لابن وضاح (١٧١)

وهذا أنس رضي الله عنه يقول: «ما أعرف شيئا مما كنا عليه إلا هذه الصلاة، وقد ضيعت» «الإبانة» (٢/ ٥٧٤)

وفي ص(٩٥) عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه «لو أن رجلًا من أصحاب نبيكم بعث فيكم اليوم ما عرف شيئًا مما أنتم عليه إلا صلاتكم» «تاريخ الرقة» (٧٣).

وفي ص(١٠٥) قال المسور بن مخرمة رضي الله عنه لقد وارت القبور أقوامًا لو رأوني فيكم لاستحييت منهم «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٥١).

وهذا الإمام الثوري - رحمه الله تعالى - وقد سئل: «دلني على رجل أجلس إليه، قال: تلك ضالة لا توجد» «الحلية» (٧/ ٥٢).

وفي ص(٩٣) يقول ميمون بن مهران - رحمه الله: «لو أن رجلًا نشر من

السلف ما عرف غير هذه القبلة» «البدع لابن وضاح» (١٩٥).

وعن معاوية بن قرة، قال: «أدركت سبعين رجلاً من أصحاب محمد ﷺ لو خرجوا فيكم اليوم ما عرفوا شيئًا مما أنتم فيه إلا الأذان«» الحلية«(٢/ ٢٩٩).

وفي ص(٩٨) قال مجاهد - رحمه الله تعالى» ذهبت العلماء فما بقي إلا المتعالمون، ما المجتهد فيكم إلا كاللاعب فيمن كان قبلكم» «الحلية (٣/ ٢٨٠).

وفي ص(٩٩) زعم المسود أن هذا من باب هضم حق النفس[1] وبغض النظر عن هذا، نقول له المقام مقام بيان منهج وتقريره، بل وإبراز جانب الاتباع، فما وراء هذا الصنيع ؟!

ثم عاد في ص(١٠٥) ليدلل بما ذكر وغيره عن عظيم الفجوة بين زمن الصحابة إلى زماننا، وهذا من أبطل الباطل، بل هذه السلسلة الخيرة متصلة وستظل إلى قيام الساعة بالخبر الصادق عن الصادق ﷺ.



(١) هذا الذي زعم المسود أنه من باب هضم النفس، استدل به شيخه في وريقاته «من هم المبتدعة» ص (١٨)ويقال للحداد هل علمت من هم «قذى العين وأذى القلب».

فصل في بيان الحق الذي يجب على المرء المصير إليه إذا علم وذكر وقدر

في ص(٣٤) نقل عن القاسم بن محمد أن رجلاً قال له: عجبًا من عائشة - رضي الله عنها - كيف كانت تصلي في السفر أربعًا ورسول الله ﷺ كان يصلي ركعتين؟ فقال: يا ابن أخي عليك بسنة رسول الله ﷺ حيث وجدتها، فأين من الناس من لا يعاب» «جامع بيان العلم» (٢٣٧٤)

وفي ص(٤٣) عن ابن مسعود ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم عن علمائهم وكبرائهم وذوي أسنانهم، فإذا

أتاهم العلم عن صغارهم وسفلتهم فقد هلكوا» «تاريخ بغداد» (١/ ٣٦٨)
وفيه إثبات الخيرية للتابع والمتبوع في كل عصر ومصر، وهذا من تمام

الحفظ للدين، ولا بد.

وفي ص(٤٨) عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - قال: قال معاوية - رضي الله عنه - : «أنت على ملة علي - رحمه الله ؟

قلت: لا. ولا على ملة عثمان. أنا على ملة رسول الله ﷺ» «الحلية» (٨/ ١٠٤) واللالكائي(١/ ٧٢)

وأزيدك في الباب - ومن آثاره أنقل - ففي ص(١٤٠) نقل عن يونس بن عبد الأعلى أنه قال: قال لي الشافعي ذات يوم: يا يونس، إذا بلّغت عن صديق لك ما تكرهه فإياك أن تبادر بالعداوة وقطع الولاية، فتكون ممن أزال يقينه بشك، ولكن إلقه، وقل له: بلغني عنك كذا وكذا، وأجدر أن تسمي المبلِّغ، فإن أنكر ذلك، فقل له: أنت أصدق وأبر، ولا تزيدن على ذلك شيئًا، وإن اعترف بذلك فرأيت له في ذلك وجهًا بعذر، فاقبل منه». انتهى.

قلت: وأزيدك - مما لم يورده - من هذا الكلام المتين من إمام عليم، كلامًا آخر - فاتك لم تنقله - وهو من درر إمام الجرح والتعديل، وهي على هذا المنهاج القويم فقد نقل الحافظ جمال الدين المزي في» تهذيب الكمال«(٢٠/ ٢٣٠) :

في ترجمة الإمام يحيى بن معين - رحمه الله تعالى: «ما رأيت على رجل قط خطأ إلا سترته، وأحببت أن أزين أمره، وما استقبلت رجلاً في وجهه بأمر يكرهه، ولكن أبين له خطأه فيما بيني وبينه، فإن قبل ذلك مني وإلا تركته».

لا كما فعل شيخك - الحداد - جاور ملوك العلماء - الألباني وابن باز وابن عثيمين - رحمهم الله تعالى - سنين عددا لا تعلم ولا مجالسة حتى ولا نصح، ثم لما ماتوا خرج علينا بقيحه ونتنه وقذره! نعوذ بالله من شر كل ذي شر.



وأخيرا[1]

إن «موضوع هجر المبتدع يجب أن يفهم ضمن منهج أهل السنة والجماعة بمراعاة مقاصده وأحكامه وضوابطه الشرعية المبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد، والناس في هذا الباب بين إفراط وتفريط. فمنهم من يبالغ فيه، ولا يراعى قواعده وأصوله، فتنشأ ن ذلك وتترتب عليه مفاسد عظيمة، وهو من نقص الفقه والبصيرة في الدين، ويمكن تلخيص أهم ضوابط هذا الموضوع

---

(١) **خلاصة** ما انتهى الشيخ ربيع إليه من دراسة في مذكرته "مجازفات الحداد ومخالفاته لمنهج السلف».

أولاً: أن الحداد مخالف لمنهج السلف في قضايا خطيرة لا تحتمل ولا يستبعد أنه متأكد من أنها تثير الفتن . . .

ثانيًا: تبين من دراسة شيء من مذكرته: أن الرجل على جانب عظيم من الكذب والبهت .

ثالثًا: أن الرجل على درجة كبيرة من المغالطات وله قدرة على التلاعب بأهل العواطف العمياء شجعه على ذلك أناس ضعف دينهم وخفت عقولهم وهان عليهم منهج السلف وأهله، فأقدم على ما أقدم عليه من الأكاذيب والترهات والمغالطات واثقًا أن أتباعه لن يتهموه ولن يكذبوه؛ لأنه قد عجم عودهم، وعركهم بيده، فوجد أنهم لعب سهلة مضمونة البقاء في يده، ولا يبالي إن اكتشف كذبه وترهاته الرجال العقلاء».

رابعًا: أن الرجل على درجة كبيرة من البغضاء لأهل السنة، فاتخذ من التهويل بالإرجاء، والتشدد في التبديع، وعدم التفريق بين الداعية وغيره، وإنكار الترحم وغير ذلك، وسيلة سهلة للطعن فيهم وتشويههم، وتنفير الناس منهم، ولا يعلم إلا الله ماذا يريد من وراء ذلك كله، نسأل الله أن يكف بأسه، وشر أمثاله عن الإسلام والمسلمين، وأن يعلي كلمة الحق، ويرفع منارها، ويخذل الباطل وأهله» انتهى «مجازفات الحداد» ص (١٠٧) للعلامة ربيع ابن هادي المدخلي في ٢٥/٦/١٤١٤هـ

على النحو التالي:

الأول: مراعاة المقصود الشرعي للهجر، وإدراك أنه عقوبة شرعية، جعلت لزجر المبتدع وتأديبه ورده عن غيه ليتوب ويؤوب، ومنه بدعته من الفشو والانتشار في المجتمع المسلم حتى لا تؤثر على كيانه وتماسكه، وتحفظ عليه دينه وعقيدته.

الثاني: هجر المبتدع قربة إلى الله تعالى، فلا بد من مراعاة شرطي قبول الأعمال فيها وهما: الإخلاص والمتابعة، والحذر من متابعة هوى النفس في ذلك.

الثالث: التأكد والتثبت قبل الإقدام على الهجر من الأمور التالية:

أ - أن الأمر الذي وقع فيه مما دلت النصوص والقواعد الشرعية على بدعته.

ب - ثبوته عنه وعدم أخذ الناس بالتخرص والظن.

ج - خلوه من الموانع والأعذار كالجهل والتأويل ونحوهما.

الرابع: مراعاة المصلحة والمفسدة المترتبة على الهجر، ومراعاة قواعد الترجيح عند تعارض المصالح والمفاسد بتحقيق أكمل المصلحتين ودرء أعظم المفسدتين.

يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله تعالى: «فإذا كانت المصلحة المبتغاة من الهجر معارضة بمفسدة راجحة من تفويت مصلحة أرجح من المصلحة المترتبة على هذا الهجر، أو حصول مفسدة أعظم هي أسخط لله تعالى من مفسدة هذه المخالفة، لم يشرع الهجر في هذه الحالة، وكان التأليف أنفع وبمقاصد الشريعة أليق» «المجموع الثمين» (١/ ٣١ - ٣٢).

الخامس: مراعاة اختلاف مراتب البدعة من جهة كونها كفرا أو غير كفر، ومن جهة كون صاحبها مستترًا بها أو معلنًا لها، ومن جهة كونها حقيقية أو إضافية، ومن جهة اجتهاده فيها أو كونه مقلدا، ومن جهة الإصرار عليها أو

عدمه. انظر«الاعتصام» للشاطبي(١/ ١٦٧ - ١٧٤).

السادس: مراعاة الأماكن التي ظهرت فيها البدعة، وحال أهل تلك البدعة، وحال الهاجرين لهم. ففرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، وبين الأماكن الأخرى التي ليست كذلك. وفرق بين حال المهجور بين القوي في الدين وبين الضعيف فيه. ولا بد من مراعاة اختلاف حال الهاجرين أنفسهم، من حيث القوة والضعف، والقلة والكثرة. فإذا كانت الغلبة والظهور لأهل السنة، كانت مشروعية «هجر المبتدع» قائمة على أصلها، وأما إن كانت القوة والكثرة لأهل البدع، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فإنه لا يحصل المقصود الشرعي للهجر، فلا المبتدع ولا غيره يرتدع بذلك، بل يخشى من زيادة الشر وتفاقمه، وبالتالي لا يشرع الهجر، وإنما يلجأ إلى مسلك التأليف.

وفي كل هذه الأحوال لا بد من الدعوة إلى السنة والحث عليها، والنهي عن البدعة والتحذير منها، بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، وتحمل الأذى في ذلك والصبر، باحتساب المثوبة والأجر.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كلمة رائعة في بيان الأمور المذكورة السابقة حيث قال: «فإذا لم يكن في هجرانه - أي: المبتدع - انزجار أحد ولا انتهاء أحد، بل بطلان كثير من الحسنات المأمور بها، لم يكن هجرة مأمورًا بها .

كما ذكره أحمد عن أهل خراسان إذ ذاك : أنهم لم يكونوا يقوون بالجهمية، فإذا عجزوا عن إظهار العداوة لهم، سقط الأمر بفعل هذه الحسنة، وكان مداراتهم فيه دفع الضرر عن المؤمن الضعيف، ولعله أن يكون فيه تأليف الفاجر القوي.

وكذلك لما كثر القدر في أهل البصرة، فلو ترك رواية الحديث عنهم لاندرس العلم والسنن والآثار المحفوظة فيهم.

فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعة

مضرتها دون مضرة ترك الواجب: كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيرًا من العكس، ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل» «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٢٨/ ٢١٢).

السابع: التفريق بين من كان داعية إلى بدعته، وبين من ليس كذلك. فالداعية إلى البدعة يزجر ويهجر، بخلاف غيره«» الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب«سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي جمعًا وتخريجًا ودراسة«للدكتور/ جمال بن أحمد بن بشيربادي - دار الوطن(٢/ ٧٤٥ - ٧٤٨) رسالة دكتوراة من قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية، بإشراف الدكتور صالح السحيمي - وفقه الله تعالى - وقد أجيزت بمرتبة الشرف الأولى.

وعليه، فمما تقدم يقف القارئ على ضلال الحداد وتلميذه، وبطلان منهج الحدادية لما حواه من غلو مشوب بجهل قواعد أهل العلم، ومن إسقاط القدوات، وهدم لكثير من الثوابت والمسلّمات؛ وذلك بفصل الأمة عن سلفها والقدح في أئمتها المحققين نقلة الدين .

ومن خلال النظر في بعض كتب الحدادية: أعتقد أن هذا المنهج منهج تكفيري - في صورة التبديع - في أبشع صوره، وإن تستر كغيره بمنهج أهل السنة - بالمعنى الخاص - أو لبس لباس السلفية، أو تسرول وتسربل بالأثرية، ليستر سوءته .

وكونه من أبشع صور التكفير، إذ التكفيري استدل ولو ببعض العمومات، أما هؤلاء فقد استدلوا بالمتناقضات، ووجدوا في الآثار ما يلبسون به على العوام؛ إذ مرتعها فساح براح. والله تعالى العاصم .

وهنا كلمة للجميع:

أولاً: للحزبيين - من الفرق النارية الهالكة الضالة من: قطبية تكفيرية وإخوانية تميعية، وتبليغية صوفيةإلخ» ما لكم سكتم وأنتم الذين رفعتم ألوية الولاء، وشهرتم أسنة البراء، على اللقيطة الحدادية، وها هي قد أعلنت

جحدها في وجه تراث الأمة النفيس الغالي، وكشفت عن غيها، بسبّ علمائها، فماذا أنتم فاعلون؟

وفي المقابل: يقال لهذه الفاحشة الفاجرة الفاسدة، الحدادية: أين دفاعكم عن منهج القرون الخيرة، وهؤلاء قد تنكروا له كل تنكر، وولوه ظهورهم، واتخذوا لهم رؤوس جهّال فضلوا وأضلوا، وواقع حالك يحكم عليها بالكفر والردة!!!

ما هذا السكوت ؟

ولماذا الجمود ؟

هذه جموعهم - على اختلافها - قد سدت الأفق .

من يا أيتها الغبية البليدة، العنيدة الشريدة، يقف لها على اختلافها ؟ وبما يحاربها ؟ أم أنه الكذب والتلون والتعامي[1] ؟!

---

(١) وتدليلاً على ما أومأنا إليه، هو ما رمى به الحداد الشيخ الربيع بالباطل: زعمه أنه قال عن إمام كبير عنده حماس واندفاع الشباب مثلكم"

فأجاب الشيخ ربيع عن هذه الفرية بقوله: «زارني أحد الذين يغلون فيه - أي: في الحداد التالف - وفي دعوته المهلهلة إلى الفتنة، فناقشته في التركيز على ابن حجر والنووي وأبي حنيفة وسقت له الأدلة في ذلك ثم ضربت له مثلاً من ابن تيمية كيف ألف كتبًا في الرد على الأشاعرة، ولم يتعرض للنووي؛ لأنه لا أحد من أهل السنة يتضرر بتأويلاته، ولا يعول الأشاعرة على تأويله؛ لأن لعقائدهم كتبًا يأخذونها منها، فما دونه النووي في شرح مسلم في حكم العقائد الميتة التي لا ينبغي أن تثار، فإن في إثارتها ضررًا محققًا، وفتنة مؤكدة، فمن هنا رأى شيخ الإسلام ابن تيمية الإعراض عن أشعرية النووي، وقلت: في ابن حجر مثل ذلك، ثم قلت: إن الإمام محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه وأحفاده أشد منا غيرة على الإسلام وعلى العقيدة الصحيحة، وقد سلوا السيوف على البدع الشركية وغيرها حتى أقاموا على أنقاضها دولة إسلامية، ومع ذلك ما كانوا يثيرون أشعرية ابن حجر والنووي؛ لأنها في حكم البدع الميتة، ففي إثارتها ضرر محقق، وفتنة محققة، وليس في إثارتها أي مصلحة. فقال هذا الغالي في الحداد: إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ناظر أهل الإحساء في ابن حجر.

فقلت: لعل هذا كان في شبابه، والشباب له حماس، ثم لعله رأى مصلحة في ذلك، =

فإن أبيت - إلا ادعاءًا - فهذا الميدان لكل صادق همام مقدام - ولا تنسي شرطي: تسلحي بكل سلاح شريف طعان، دون أسلحة من رميتهم بالسب وبارزتهم بالطعان، وهنا أزيدك - من أصولك؛ لأعريك وأوقفك على حقيقة أمرك - فأقول: ولا لمن أثنى عليهم، أو نقل عنهم - والأيام حبلى.

ثانيًا: نقول لهذا المسود ولشيخه: إلزما غرس العلماء وتأدبا بأدابهم، فهم من المعين الصافي أخذوا، ومنه شربوا فتضلعوا، وفي رياضه وبين روضته رتعوا وتمتعوا، اصطفاهم الله تعالى وهداهم، وما ذاك إلا لكونه أهدى، تكلموا بالنص ووقفوا حيث وقف الشرع، وهذه آثارهم شاهدة بل ناطقة بذا.

وعلى كل حال نحن لا نريد منكم دفاعًا، نحن نريد منكم عودة صادقة لمنهج السلف الصالح، وإلا فهو منصور بنا أو بغيرنا .

وللمسود أقول يا أخي لا تتوارى من السادة العلماء كما توارى شيخك، حتى إذا ذهبت شخوصهم المباركة، رفع رأسه بالباطل وعقيرته بالكذب، فهذا شين.

ورحم الله تعالى العلامة أبا الفرج ابن الجوزي إذ يقول: «ابتعث الله سبحانه وتعالى محمدًا ﷺ فرفع المقابح وشرح المصالح، فصار أصحابه معه وبعده في ضوء نوره، سالمين من العدو وغروره، فلما انسلخ نهار وجودهم، أقبلت أغباش الظلمات، فعادت الأهواء تنشيء بدعا، وتضيق سبيلا ما زال

= قلت هذا اعتذارًا لهذا الإمام لا طعنًا فيه. ونشرها هذا الغالي وأمثاله، لا غيرة على الإمام، وإنما انتقامًا لإمامهم الجاهل الداعي إلى الفتنة محمود الحدادأراد الحداديون استغلالها على طريقة فجار الأحزاب الضالة، والمنظمات السرية من الماسونية وغيرها، وليس ذلك بنافعهم بل أحبط الله مكرهم وأظهر حقيقتهم وشيخهم، وبطلان ما شددوا به وحاربوا به أهل السنة والحق، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات» «مجازفات الحداد» ص (٤٧ - ٤٨)

متسعًا، ففرق الأكثرون دينهم وكانوا شيعًا، ونهض إبليس يلبس ويزخرف، ويفرق ويؤلف، وإنما يصح له التلصص في ليل الجهل، فلو قدر عليه صبح العلم افتضح» «مقدمة تلبيس إبليس» ص(٦).

وبعد، تعد هذه الأحرف المقاتلة، متممة لحملات عاصفة قاصفة، متتابعة متلاحقة، تدك باطل الحدادية، وتهدم كهوفهم وسراديبهم على رؤوسهم، وتردهم على أعقابهم خزايا مخذولين، ويقال لهم هذا جزاء من تكلم بالباطل في الكبار، وتعالم وتكبر وعاند، وأبى نصح الكرام، كان الله لنا ولهم ولإخواننا المسلمين؟!

وعود على بدء، أقول مكررًا: لقد كان هذا المسود الموسوم بـ«سنن الغرباء» من أسوء ما قرأت لمعاصر. وإن المتصفح لوريقاته السود السوء والتي سودتها مخالب ظالمة باطشة ملوثة بالكذب والبهتان وعدم الأمانة العلمية، ملطخة بظلم ظليم، ومحملة بجهل جهيد، تقطر بكل حقير، وتخرج لنا كل قبيح، تسفر عن فكر هزيل، مريض عليل، قد ملء حقدًا وحسدًا على أهل العلم في القديم والحديث، ولسان ذرب سلط سليط يلدغ ويلسع في كل اتجاه بلا اهتداء، يقف على نفس أسيرة، تعرب عن هوى غالب، وتسفر لنا عن وجه قبيح كالح، وتكشف لنا في الجملة عن أنموذج سيئ عمن تجرأ وكتب على غير هدى ولا اتباع للحق - سيما في أمر عظيم - متطفلاً فيه على موائد الكبار العظام الكرام، جاهلاً أو متجاهلاً بأقدارهم وأقوالهم، فخبط خبط عشواء، وهاج وماج وأزبد وأرعد من غير رويّة، وراح ينشر كل ما في جعبته وطفح به جسده من زور وبهتان بين الراعي والرعيّة، وأخرج لنا هذا القيح المستقذر والركام العفن من الطعن في بعض أئمة سلفنا الصالح وهم خير البرية .

ويشتد عجب الناظر في ذاك المسوَّد حينما ينظر فيرى أن المسوِّد قد سبر

بعض أسفار أهل العلم، ووقف فيها على الحق المبين المستنير فاغتصب كلمات من خدرها، وانتهك حرمتها، ثم جرحها وشوهها بعد انتزاعها من بين أخواتها، فصارت معه لقيطة، وساءتئذ اشتهاها وعلى أمثالها وأشباهها قفاها، فصارت في مجموع حوى الشاردة والواردة من كل ساقطة، يفرح به من على شاكلته، وينكره كل عالم عليم، بما عليه القوم فطن خبير، عفيف النفس طاهر الثوب متبع للحق يأبى التبديل، ويحتار في أمره الغافل المسكين - كان الله لنا وله .

وقبل أن يقف القلم عن سطر الكلم، النصيحة عامة بضرورة الاعتصام بالكتاب والسنة الصحيحة وفق فهم سلف الأمة، واستهلاك الأوقات في طلب العلم الشرعي المنيف، وملازمة حلق العلماء الربانيين وطلبة العلم السلفيين، والارتباط بهم والأخذ عنهم، ونبذ التكتلات والتحزبات وطرحها، وعدم الاغترار ببريقها فهو خدّاع زائف.

وكذلك طاعة من ولاه الله عليكم بالمعروف، والدعاء لهم، وإسداء النصح لهم وفق الضوابط الشرعية المرعية، وكذلك شيوع وذيوع التناصح بين أفراد المجتمع مما يثمر الثمار اليانعة اليافعة، ويعم الخير، ويسود الودّ، ويكون ذلك سبب عظيم في الإصلاح .

هذا ما تيسر التعليق عليه في عجالة، ولست فيما ذكرت مدافعًا عن المنهج السلفي وأهله، بل هم أقوياء أشداء منصورون، بل في تعليقي صيانة لعقول نقية طاهرة صافية من أن تلوثها كتابات كاتب حزبي، أو أن تلوكها ألسنة رويبضة مغرض عن الحق معرض، أو تمسّ طهارتها وتجرح عفتها كلمات جويهل حاقد حاسد، أو تتلاعب بها أهواء قوم ضلوا وأضلوا عن سواء السبيل .

والله تعالى المسؤول أن يمن علينا وعلى إخواننا الحدادين والحركيين

بتوبة نصوحًا؛ تؤلف بين قلوبنا، وتغمر جنباتنا، ويمتعنا بمنهج السلف الصالح ما حيينا، ويستعملنا جميعًا في مرضاته، أمين .

وصلي اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

،،، ورحم الله من ترحم علينا،،،

كتبه

الراجي رحمة به

أبو عبد الله

محمد بن عبد الحميد بن محمد حسونة

القاهرة في ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م - تقريبًا

(١) في ص(٣٤ - ٣٥) قال الحداد: «وابن خزيمة رحمه الله تعالى ليس بجهمي ولا شعرة منه، ولكن هذا من ضعف الرأي بسبب عدم اطلاعه على كلام أهل العلم كسفيان بن عيينة والحميدي وإسحاق وأحمد غيرهم - رحمهم الله تعالى - على صحة الحديث وعدم تأويله» انتهى.

قلت كان يكفينا من هذا الشتيم اعتذاره عن إمام الأئمة دون رميه «بضعف الرأي».



الفهرس

